جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

دراسة مسحية حول

الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

تحليل جوانب العرض والطلب
بالتركيز على آليات وآفاق التمويل المصرفي

إعداد

دائرة الدراسات

جمعية البنوك في الأردن

نيسان – 2016

تصميم وإشراف فني وطباعة

Control

Design and Printing Services

Tel: 07 88 620 228 - 07 98 259 461

e-mail: control_est@hotmail.com

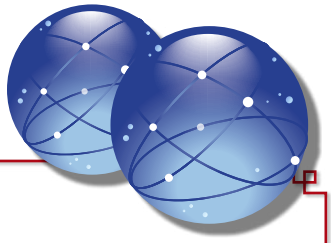

رؤيتنا

المحافظة على دورنا الريادي بكوننا من أكفأ جمعيات البنوك في المنطقة من حيث تقديم الخدمات للبنوك الأعضاء لدعم قدراتها وتمكينها من تعظيم مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

رسالتنا

نسعى إلى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به، وذلك من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتحقيق أعلى درجات التنسيق فيما بينهم ومع الشركاء الآخرين، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية، وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

قيمنا

- **العمل المشترك:** نعمل مع الأعضاء بروح الفريق الواحد بما فيه من خدمة للمجتمع والاقتصاد الوطني.
- **التطور والحداثة:** نسعى لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
- **الابتكار والتميز:** نعمل على تطوير الأفكار الخلاقة بما يخدم الأعضاء ويضفي على خدماتهم طابع الجودة والتميز.
- **النزاهة والشفافية:** نقل المعرفة وتبادل المعلومات وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية.
- **المهنية:** نمارس عملنا باحترافية عالية وتغطية شاملة وإحاطة تامة لكل ما يحدث في البيئة المصرفية الأردنية والعربية والعالمية.
- **المصداقية:** نتبع نهج الدقة والموثوقية ونتحرى عن مصادر معلوماتنا بدقة عالية.
- **الاستمرارية في التعلم والتدريب:** نعمل على الارتقاء بالمستوى العلمي و العملي ومواكبة كل ما هو جديد في المجالات المصرفية والمالية لكافة العاملين في الجهاز المصرفي الأردني.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

انطلاقاً من رؤية ورسالة جمعية البنوك في الأردن، وسعياً لتحقيق الأهداف الواردة في نظام الجمعية والمتمثلة بالارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، من خلال إصدار النشرات والمطبوعات الدورية التي تتعلق بمختلف الانشطة المصرفية، وجمع المعلومات والوثائق والإحصاءات المتعلقة بالعمل المصرفي وإعداد الدراسات والبحوث بهذا الشأن وتعميمها على الأعضاء.

ونظراً لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن تعتبر من أكثر أنواع الشركات انتشاراً في الأردن، وهي تلعب دوراً كبيراً في التوظيف ولها اسهامات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الأردني، وهو ما يعكس أهميتها الكبيرة للاقتصاد وللتنمية الاقتصادية في المملكة.

فقد ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد هذه الدراسة التي تبحث في واقع وآفاق التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. حيث استطاعت الدراسة أن تشخص الواقع الحالي للتمويل المصرفي الممنوح من البنوك في الأردن للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك نوع وحجم التمويل الممنوح، وتكاليف التمويل، ومعدلات القبول والرفض لطلبات تمويل تلك الشركات، والضمانات المطلوبة، والمبادرات المتوفرة لدعم هذه الشركات.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من الآليات والوسائل التي قد تساعد على زيادة التمويل المصرفي الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أوصت الدراسة البنوك بالعمل على توفير دوائر ووحدات وموظفين متخصصين في التعامل مع هذا النوع من الشركات، وتعزيز الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المبتكرة والموجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير المهارات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الوعي المصرفي لديهم، وتوفير المساعدات الفنية الشاملة لهم لرفع قدراتهم، وتطوير التشريعات والقوانين الهادفة لتنمية تلك الشركات. بالإضافة للتوصية بزيادة التعاون بين الجهات المحلية والدولية الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان لبنوكنا الأعضاء ممثلةً بمجالس الإدارة والإدارات التنفيذية وطاقم الموظفين على تعاونهم المثمر والبناء مع الجمعية في توفير المعلومات المتعلقة بهذه الدراسة، كما أتقدم من إدارة الجمعية ومن دائرة الدراسات فيها بكل الشكر والتقدير على جهودهم المبذولة لإخراج هذه الدراسة إلى حيز النور.

موسى شحادة

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

يسرني أن أضع بين أيديكم هذه الدراسة والتي تأتي تحت عنوان «دراسة مسحية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: تحليل جوانب العرض والطلب بالتركيز على آليات وآفاق التمويل المصرفي»، والتي قامت الجمعية بإعدادها بالاعتماد على أسلوب المسح الشامل من خلال تصميم استبيان خاص بالبنوك التجارية واستبيان خاص بالبنوك الإسلامية، ومن ثم توزيعها على البنوك الأعضاء خلال الأعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٤. وقد بلغ عدد الاستبيانات المرسلة للبنوك ٢٥ استبياناً وبواقع استبيان لكل بنك، أما الاستبيانات المعادة فقد بلغ عددها ٢٤ استبياناً وهو ما يشكل نسبة رد بلغت ٩٦٪.

وقد جاءت الدراسة مقسمة إلى خمسة أجزاء رئيسية، حيث تضمن الجزء الأول على مقدمة تبين أهداف الدراسة وأسلوبها والعينة التي اعتمدت عليها. وتناول الجزء الثاني لمحة عن القطاع المصرفي الأردني من حيث الهيكل والانتشار الجغرافي والخصائص والعمق المالي، إضافة لاستعراض دور البنوك في الاقتصاد الأردني.

أما الجزء الثالث من الدراسة فألقى الضوء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وذلك من حيث التعريف، ومن حيث الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بتلك الشركات.

وتناول الجزء الرابع من الدراسة التمويل المصرفي الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال بحث مجموعة من النواحي المتعلقة بوجود وحدات ودوائر وموظفين متخصصين في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأهم أنواع التمويلات، وتكاليف التمويل، ومستويات طلبات التمويل المقبولة والمرفوضة مع بيان أهم أسباب الرفض، والحجم النسبي لمحفظة التمويلات، وأهم أنواع الضمانات التي تطلبها البنوك، ومدى ملائمة برامج ضمان القروض لواقع الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لاستعراض أهم المبادرات المتخذة من البنك المركزي لتعزيز التمويل الموجه لهذا القطاع، واستخلاص أهم العوائق التي تواجه البنوك في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أما الجزء الخامس والأخير، فاستعرض أهم من الآليات والوسائل التي قد تساعد على زيادة التمويل المصرفي الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي تضمن على توصيات خاصة بالبنوك، وتوصيات خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والجهات الأخرى ذات العلاقة.

وإننا إذا نصدر هذه الدراسة، لنأمل أن تساهم في إلقاء المزيد من الضوء على هذا القطاع الهام والحيوي، وأن يكون لها دور كبير في توفير المعلومات المتعلقة بالتمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبما يساعد متخذي القرار من البنوك ومن مختلف الجهات ذات العلاقة على تطوير السياسات والآليات الخاصة بتعزيز وزيادة التمويل المصرفي لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الدكتور عدلي قندح

المدير العام

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	٥
كلمة المدير العام	٧
قائمة المحتويات	٨
ملخص تنفيذي	٩
أولاً: مقدمة الدراسة	١١
ثانياً: لمحة عن القطاع المصرفي الأردني	١٥
١. هيكل القطاع المصرفي الأردني وخصائصه	١٧
٢. مؤشرات العمق المالي للقطاع المصرفي الأردني (Financial Penetration Indicators)	١٨
٣. دور البنوك في الاقتصاد الأردني	١٩
ثالثاً: الشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن	٢٣
١. تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة	٢٥
٢. بعض إحصائيات ومؤشرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن	٢٥
رابعاً: التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن	٢٩
١. وجود وحدات أو دوائر متخصصة لدى البنوك في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	٣١
٢. وجود موظفين مؤهلين ومتخصصين لدى البنوك للتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة	٣٢
٣. أهم أنواع التمويلات المقدمة من البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة	٣٣
٤. مدى ملائمة المنتجات المقدمة حالياً من قبل البنوك لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة	٣٦
٥. تكاليف التمويل المصرفي على الشركات الصغيرة والمتوسطة	٣٧
٦. نسبة طلبات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة المرفوضة من البنوك	٤٠
٧. أهم أسباب رفض البنوك لطلبات التمويل المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة	٤١
٨. الحجم النسبي لمحفظة القروض أو التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة	٤٢
٩. إمكانيات زيادة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة المتوسطة	٤٣
١٠. أهم أنواع الضمانات التي تطلبها البنوك من الشركات الصغيرة المتوسطة	٤٤
١١. مدى ملائمة برامج ضمان القروض واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة	٤٥
١٢. أهم العوائق التي تواجه البنوك في تمويل الشركات الصغيرة المتوسطة	٤٨
١٣. أهم المبادرات المتخذة من البنك المركزي الأردني لتشجيع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	٤٩
خامساً: آليات زيادة التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة	٥٣
١. التوصيات المتعلقة بالبنوك العاملة في الأردن	٥٥
٢. التوصيات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والجهات الأخرى ذات العلاقة	٥٥

ملخص تنفيذي

تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة من أكثر أنواع الشركات انتشاراً في الأردن، حيث يشكل عددها أكثر من ٩٨٪ من إجمالي عدد الشركات المسجلة في المملكة، ولها إسهام كبير في الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي التوظيف، لكنها تواجه مجموعة من التحديات والتي قد تشكل عائقاً أمام تطورها ونموها وزيادة عددها. ومن أبرز تلك التحديات صعوبة الوصول إلى التمويل بشكلٍ عام.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التمويل المصرفي الممنوح من البنوك العاملة في الأردن للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاعتماد على إجابات (٢٤) بنكاً عاملاً في المملكة على استبيان تم تصميمه لهذه الغاية خلال الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٤.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تتعلق بالتمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- يوجد وحدات أو دوائر متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لدى ٦٢,٥٪ من البنوك العاملة في الأردن.
- يوجد موظفين مؤهلين ومتخصصين للتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة في حوالي ٧١٪ من البنوك العاملة في المملكة.
- تتضمن أهم أنواع التمويلات المقدمة من البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة على الجاري مدين، والاعتمادات والكفالات، وقروض تمويل رأس المال العامل.فيما تتضمن أهم أنواع التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية على تمويل شراء واستيراد المواد الخام والبضاعة بالمرابحة، وتمويل شراء العقارات المستخدمة لغايات الشركة بالمرابحة والتأجير المنتهي بالتمليك، وتمويل شراء السيارات والأصول الثابتة بالمرابحة.
- يعتقد ما نسبته ٩٢٪ من البنوك العاملة في الأردن بملائمة المنتجات المقدمة من قبلهم لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تراوحت أسعار الفائدة التي تقاضتها البنوك التجارية على التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة ما بين ٨٪ و١٤٪، وذلك حسب نوع التمويل المقدم. وقد تركزت أسعار الفائدة لدى معظم البنوك وعلى أغلب أنواع التمويلات ضمن الشريحة ٨٪ إلى ١٢٪.
- تراوح معدل الربح أو العائد الذي تقاضته البنوك الإسلامية على تمويلات الشركات الصغيرة والمتوسطة ما بين ٥٪ و ١٢٪ وذلك حسب نوع التمويل المقدم.
- بلغت نسبة طلبات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة المقبولة من البنوك حوالي ٩٠٪ من إجمالي عدد الطلبات المقدمة من تلك الشركات.
- كانت أهم أسباب الطلبات المرفوضة (ونسبتها ١٠٪) تتعلق بنقص خبرة الشركة، وضعف الملاءة المالية، وضعف الضمانات، وقلة البيانات والمعلومات المالية المتوفرة عن الشركة.

- كانت نسبة محفظة القروض أو التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة لا تتجاوز ١٣٪ من إجمالي المحفظة في حوالي ٦٧٪ من البنوك.
- أظهرت النتائج وجود إمكانية لدى ٧٠٪ من البنوك لزيادة حجم محفظة القروض أو التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة بنسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من حجم المحفظة الحالي، وذلك في حال توفرت في تلك الشركات الشروط والخصائص التي تتناسب مع متطلبات وسياسات البنوك الائتمانية.
- من أهم أنواع الضمانات التي تطلبها البنوك من الشركات الصغيرة المتوسطة الضمانات النقدية، والأراضي والعقارات، والأوراق المالية (الأسهم)، والكفلاء، والآلات والمعدات.
- أشار حوالي ٥٤٪ من البنوك في الأردن في عام ٢٠١٤ إلى أن برامج الضمان المقدمة من الشركة الأردنية لضمان القروض تتناسب مع واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتساهم في زيادة التمويل المقدم لها. فيما بين ٢٩٪ من البنوك بأن تلك البرامج لا تتناسب مع الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة أسباب أهمها انخفاض سقوف الضمانات وانخفاض نسبة التغطية وارتفاع العمولات، إضافة لتعقد الشروط وصعوبة الإجراءات وارتفاع حجم المتطلبات في تلك البرامج.
- أشار حوالي ٥٤٪ من البنوك في عام ٢٠١٤ إلى أن برنامج ضمان القروض المقدم من مؤسسة (OPIC) يتناسب مع واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة ويساهم في زيادة التمويل الممنوح لها. فيما أشار ٢٩٪ من البنوك أن هذا البرنامج لا يتناسب مع الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة أسباب أهمها صعوبة تلبية المتطلبات والشروط التي يفرضها البرنامج، وانخفاض نسب التغطية، وارتفاع العمولات.
- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من العوائق التي تواجه البنوك في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها عدم توفر قوائم مالية أصولية، وانخفاض الوعي المصرفي، وضعف الضمانات، وارتفاع معدل دوران تلك الشركات (الدخول والخروج من السوق).

وفي ضوء النتائج التي خرجت بها الدراسة، تم استخلاص مجموعة من الآليات والوسائل التي قد تساعد على زيادة التمويل المصرفي الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة وأهمها:

- فيما يتعلق بالبنوك، من المهم أن تعمل جميع البنوك على توفير دوائر ووحدات وموظفين متخصصين في التعامل مع هذا النوع من الشركات، وتعزيز الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المبتكرة والموجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لتخصيص سياسات ائتمانية مرنة لتمويل تلك الشركات.
- بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة هناك ضرورة لتطوير المهارات المالية لتلك الشركات وزيادة الوعي المصرفي لديهم، وتوفير المساعدات الفنية الشاملة لهم لرفع قدراتهم الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وتطوير التشريعات والقوانين الهادفة لتنمية تلك الشركات.
- ضرورة العمل على زيادة التعاون بين الجهات المحلية والدولية الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتوفير برامج ضمان أو كفالات مناسبة، وتوفير أموال منخفضة التكلفة للبنوك لتقوم باستخدامها في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لتوفير مزايا تشجيعية للبنوك على التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً:

مقدمة الدراسة

يحتل موضوع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة ومتزايدة في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، خاصة مع تزايد أهمية ودور تلك الشركات في التنمية الاقتصادية للدول، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة البديل الأنسب، وخاصة في الدول النامية، لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، وتجاوز المعيقات الاقتصادية والتشوهات الهيكلية التي تعاني منها، وبالتالي فقد أصبح تحقيق النمو الاقتصادي مرتبط بدرجة كبيرة بدعم وتحسين وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يتعلق بالشأن الأردني، تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة من أكثر أنواع الشركات انتشاراً في الأردن، حيث يقدر عددها بحوالي ١٥٤,٨ ألف شركة من أصل ١٥٦,٧ ألف شركة مسجلة في الأردن. وهي تلعب دوراً كبيراً في التوظيف حيث تشير التقديرات إلى أنها توظف ما نسبته ٦٤٪ من العمالة في القطاع الخاص، إضافة لمساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الأردني، وهو ما يعكس أهميتها الكبيرة للاقتصاد وللتنمية الاقتصادية في المملكة.

على صعيدٍ آخر، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات والمعيقات والتي تحول دون تطورها ونموها وارتفاع عددها، والتي تشمل المعيقات الداخلية التي تتعلق بتلك الشركات، والمعيقات الخارجية التي ترتبط بالبيئة الكلية التي تعمل فيها، بما في ذلك الوصول إلى التمويل، وهو الموضوع الذي سيتم التركيز عليه في هذه الدراسة.

وفي ضوء ما سبق، تأتي هذه الدراسة لبحث واقع وآفاق التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وذلك من خلال التركيز على تحقيق الأهداف التالية:

١ – معرفة مدى وجود وحدات ودوائر متخصصة وموظفين متخصصين في البنوك للتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢ – التعرف على أهم أنواع التمويلات المقدمة من البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة ومدى ملائمتها لاحتياجات تلك الشركات، وتحديد أهم أنواع الضمانات التي تطلبها البنوك، وتكاليف التمويل، إضافة لتحليل مدى ملائمة برامج ضمان القروض لواقع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٣ – التعرف على نسب طلبات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المرفوضة من قبل البنوك، وتحديد أهم أسباب الرفض، بالإضافة لتحديد الحجم النسبي لمحفظة البنوك من التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة، ومدى إمكانية زيادة التمويل الممنوح لتلك الشركات.

٤ – تحليل أهم العوائق التي تواجه البنوك في تمويل الشركات الصغيرة المتوسطة.

٥ – استعراض أهم المبادرات المتخذة من البنك المركزي الأردني لتشجيع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٦ – اقتراح مجموعة من التوصيات والآليات الهادفة لزيادة التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، حيث تم تصميم استبيان خاص بالبنوك التجارية واستبيان خاص بالبنوك الإسلامية، ومن ثم توزيع الاستبيانات بموجب كتاب رسمي صادر من الجمعية للبنوك الأعضاء.

وقد تم توزيع الاستبيان على مدى عامين متتاليين هما ٢٠١٣ و٢٠١٤ وذلك بهدف ضمان دقة البيانات من خلال مقارنة إجابات البنوك في عام ٢٠١٤ مع إجاباتها في عام ٢٠١٣، واستكشاف أي تغييرات في إجابات البنوك عن الأسئلة وتحليل أسبابها واستنتاج أي تطورات في توجهات البنوك لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وبلغ عدد الاستبيانات المرسلة للبنوك ٢٥ استبياناً وبواقع استبيان لكل بنك، أما الاستبيانات المعادة فقد بلغ عددها ٢٤ استبياناً وهو ما يشكل نسبة رد بلغت ٩٦٪.

جدول رقم (١)

الاستبيانات الموزعة والمعادة

	البنوك التجارية الأردنية	البنوك الإسلامية	البنوك التجارية غير الأردنية	المجموع
عدد البنوك العاملة في الأردن	١٣	٤	٨	٢٥
عدد الاستبيانات المرسلة للبنوك	١٣	٤	٨	٢٥
عدد الاستبيانات المعادة	١٣	٤	٧	٢٤
نسبة الرد (٪)	١٠٠٪	١٠٠٪	٨٧,٥٪	٩٦,٠٪

ثانياً:

لمحة عن القطاع المصرفي الأردني

١. هيكل القطاع المصرفي الأردني وخصائصه

يتكون النظام المصرفي الأردني من البنك المركزي الأردني وخمسة وعشرين بنكاً منها:

- ١٣ بنكاً أردنياً تجارياً (جميعها مدرجة على بورصة عمان).
- ٤ بنوك إسلامية (ثلاثة منها أردنية وبنك أجنبي).
- ٨ بنوك أجنبية (منها ٦ بنوك عربية).

وتتكون شبكة الفروع لهذه البنوك من ٧٧٠ فرعاً منتشرة في المملكة كما في نهاية عام ٢٠١٤، وبالتالي فقد بلغت نسبة عدد السكان إلى عدد فروع البنوك حوالي ٨٦٦٩ نسمة لكل فرع كما في نهاية عام ٢٠١٤. أما عدد أجهزة الصراف الآلي فقد بلغ ١٤٣٤ جهازاً في نهاية عام ٢٠١٤، وهو ما يشكل ٤٦٥٥ نسمة لكل جهاز.

شكل رقم (١)

توزيع الفروع وأجهزة الصراف الآلي للبنوك على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠١٤

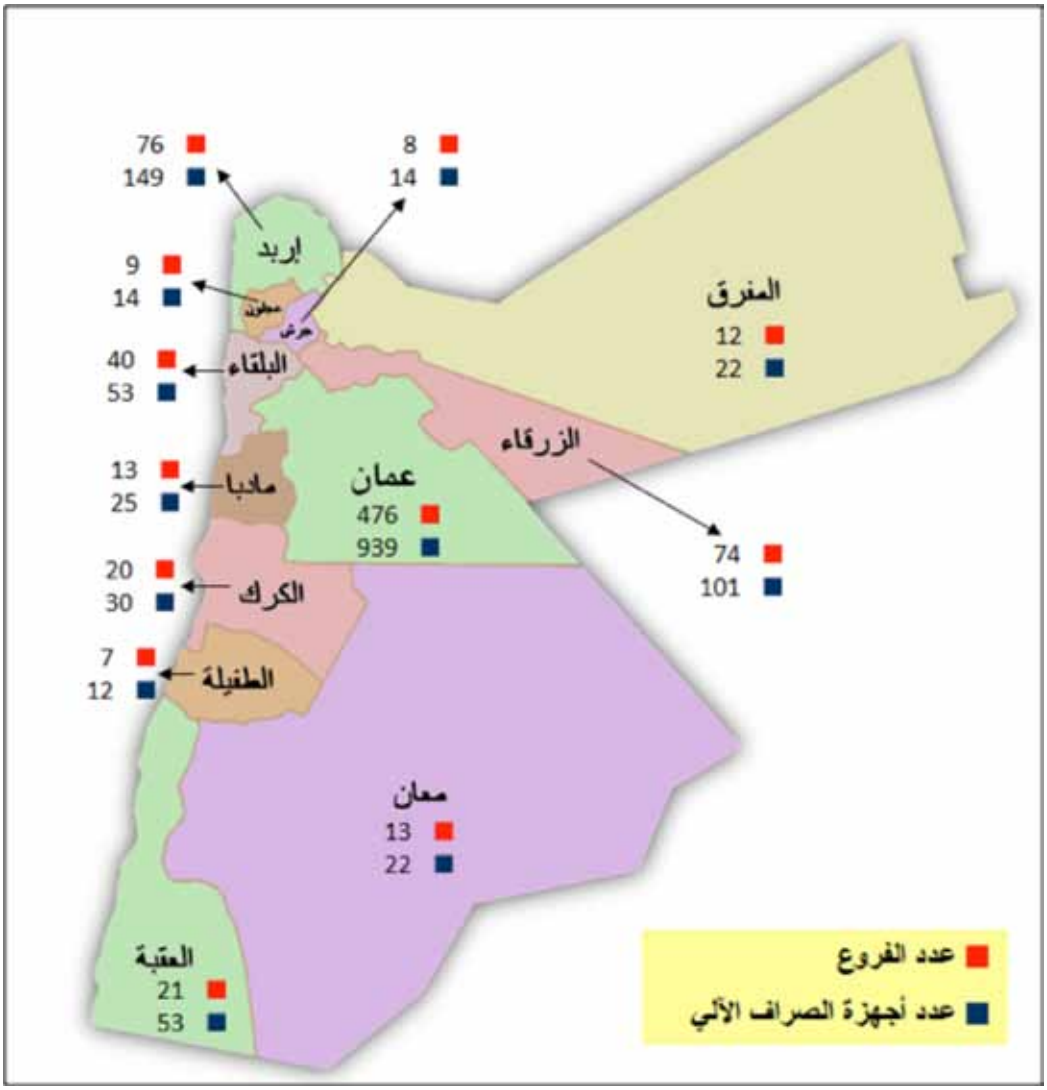

وكما يبين الشكل رقم (١) بخصوص توزيع الفروع وأجهزة الصراف الآلي على محافظات المملكة، فقد استحوذت ثلاثة محافظات هي عمان واربد والزرقاء على ٨١,٣٪ من إجمالي عدد فروع البنوك، وعلى نسبة ٨٢,٩٪ من إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي.

وقد جاءت العاصمة عمان في المرتبة الاولى حيث استحوذت على نسبة ٦١,٨٪ من إجمالي عدد الفروع في المملكة، وعلى نسبة ٦٥,٥٪ من إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي. يليها محافظة اربد والتي استحوذت على نسبة ٩,٩٪ من الفروع و١٠,٤٪ من أجهزة الصراف الآلي، ثم محافظة الزرقاء التي استحوذت على نسبة ٩,٦٪ من الفروع و ٧٪ من أجهزة الصراف الآلي.

هذا ويتمتع القطاع المصرفي الأردني بالعديد من الخصائص والمقومات أبرزها:

- النمو المتواصل في أحجام الموجودات والتسهيلات الائتمانية والودائع ورؤوس الأموال.
- سلامة وقوة مؤشرات المتانة المالية للبنوك، بما فيها ارتفاع نسب كفاية رأس المال، وارتفاع نسب السيولة، وانخفاض نسب الديون غير العاملة مع ارتفاع نسبة التغطية، إضافة للربحية الجيدة.
- ارتفاع جاذبية البنوك للمستثمرين من خارج الأردن، حيث بلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في أسهم البنوك الأردنية ٦٠,٢٪ في نهاية عام ٢٠١٥.
- تقديم خدمات بنكية شاملة ومتكاملة بما فيها خدمات التجزئة المصرفية (للأفراد)، والخدمات المصرفية للشركات الكبرى والصغيرة والمتوسطة، وخدمات الخزينة والاستثمار، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والخدمات المصرفية الإسلامية.
- توفر الأنظمة المساندة للعمل المصرفي بما في ذلك نظام لضمان ودائع من خلال مؤسسة ضمان الودائع وبسقف يصل إلى ٥٠ ألف دينار لكل مودع في كل بنك، وأنظمة لضمان القروض من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض، ومؤسسة OPIC، إضافة لبرامج أخرى لضمانات القروض، وتوفر أنظمة الاستعلام الائتماني من خلال البنك المركزي الأردني ومن خلال شركة (CRIF-Jordan) للاستعلام الائتماني، وأنظمة لإعادة تمويل الرهن العقاري من خلال الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري.
- توفر أنظمة الدفع والتسويات والتقاص بما فيها نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)، ونظام المقاصة الالكترونية للشيكات (ECCU)، ونظام الدفع من خلال الهاتف النقال (JoMoPay)، ونظام غرفة التقاص الآلي (ACH)، ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونياً، ونظام رقم الحساب البنكي الدولي (IBAN).

٢. مؤشرات العمق المالي للقطاع المصرفي الأردني (Financial Penetration Indicators)

يلعب القطاع المصرفي الأردني دوراً محورياً كبيراً في التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال حشد المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع المنتجة اقتصادياً، وهو ما يساهم في ردم الفجوة بين وحدات الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد.

ويمتاز القطاع المصرفي الأردني بحجمه الكبير نسبياً مقارنةً بحجم الاقتصاد الأردني، حيث بلغت نسبة موجودات البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٧٦,٤٪ في عام ٢٠١٤. أما إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن فقد شكل ما نسبته ١١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك ٧٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٤.

وجميع المؤشرات السابقة تعكس الحجم النسبي الكبير وبالتالي عمق القطاع المصرفي في الأردني، كما أنها مؤشر واضح على دوره الكبير في حشد المدخرات وفي تقديم التمويل لمختلف قطاعات وشرائح الاقتصاد الأردني.

شكل رقم (٢)

تطور نسبة موجودات وودائع وتسهيلات البنوك العاملة في الأردن إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٠ - ٢٠١٤

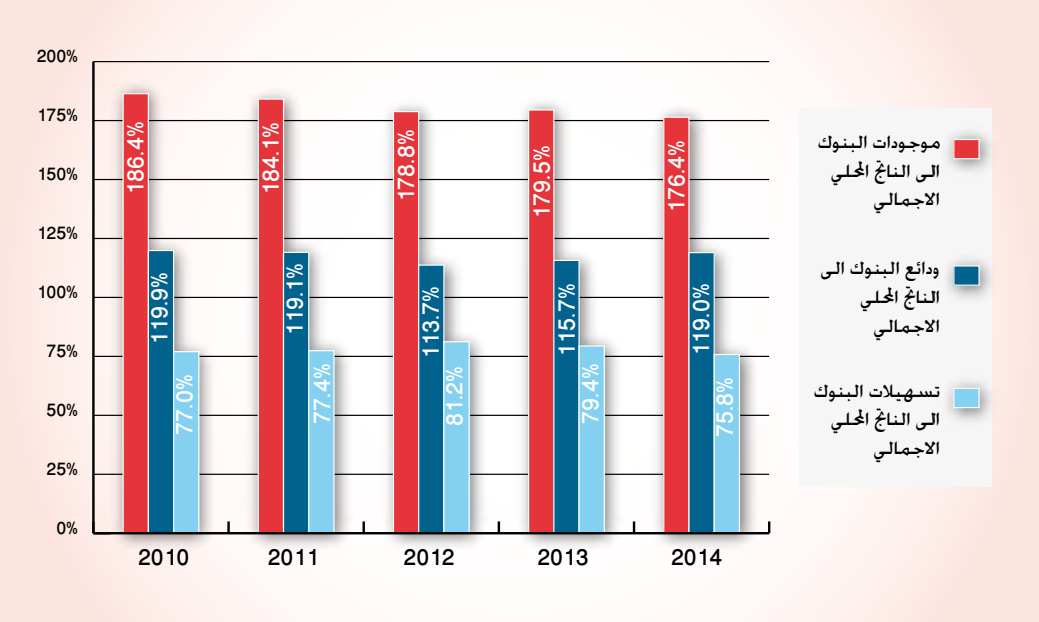

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

٣. دور البنوك في الاقتصاد الأردني

تقوم البنوك العاملة في المملكة بلعب دور الوساطة «Intermediation role» في الاقتصاد وبالشكل الذي يضمن انسياب الأموال من فئات الفائض إلى فئات العجز المالي. وينطوي دور الوساطة للبنوك على العديد من الوظائف والأنشطة والتي حددها قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ في المادة (٣٧)، حيث تتضمن هذه الوظائف والأنشطة على ما يلي:

١ - قبول الودائع بمختلف أشكالها.

٢ - منح الائتمان بجميع أنواعه بما في ذلك تمويل العمليات التجارية.

٣ - تقديم خدمات الدفع والتحصيل.

٤ - إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات البنكية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها.

٥ - التعامل بأدوات السوق النقدي وبأدوات سوق رأس المال بيعاً وشراءً سواء لحسابه أو لحساب عميله.

٦ - شراء الديون وبيعها سواء بحق الرجوع أو بدونه.

٧ - التمويل بطريقة التأجير.

٨ - التعامل بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الآنية والآجلة.

٩ – إدارة إصدارات الأوراق المالية أو التعهد بتغطيتها وتوزيعها والتعامل بها.

١٠ – تقديم الخدمات الإدارية والاستشارية للمحافظ الاستثمارية وتقديم خدمات أمين الاستثمار، ويشمل ذلك إدارة الأموال واستثمارها لحساب الغير.

١١ – عمليات الإدارة والحفظ الأمين للأوراق المالية والأشياء الثمينة.

١٢ – تقديم خدمات الوكيل أو المستشار المالي.

١٣ – أي أنشطة أخرى تتعلق بأعمال البنوك يوافق عليها البنك المركزي بموجب أوامر خاصة يصدرها لهذه الغاية.

وبالنظر إلى الوظائف والأنشطة التي تمارسها البنوك كما هو مبين أعلاه، يمكن ملاحظة أن الوظيفة التقليدية والأساسية للبنوك تتضمن على قبول الودائع ومنح الائتمان. وفي هذا الصدد، فقد بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن ٣٢,٦ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٥، فيما بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في الأردن ٢١,١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٥. وبهذا فقد شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة نسبة ٦٥٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك.

شكل رقم (٣)

دور الوساطة للبنوك في الاقتصاد

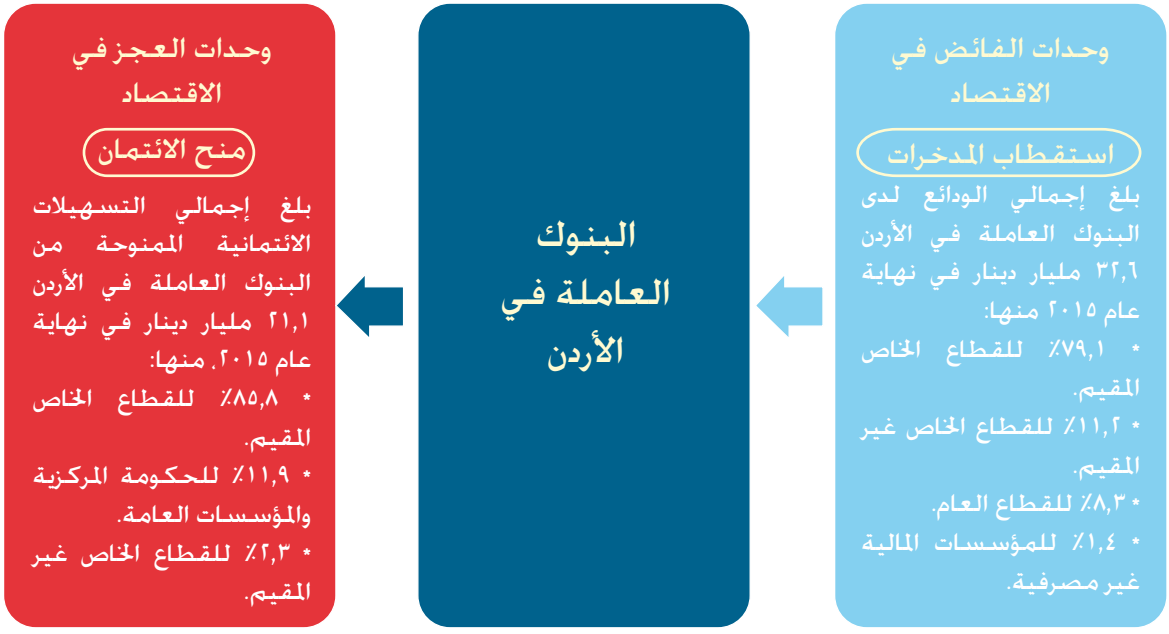

أما عن التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك في الأردن، فقد استحوذت قطاعات الإنشاءات والتجارة العامة والصناعة على النصيب الاكبر وبنسبة بلغت ٥٢٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك في الأردن، بينما شكلت التسهيلات الأخرى والتي تتضمن في معظمها تسهيلات للأفراد نسبة ٢٥٪.

شكل رقم (٤)

توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في الاردن على القطاعات الاقتصادية في نهاية عام ٢٠١٥

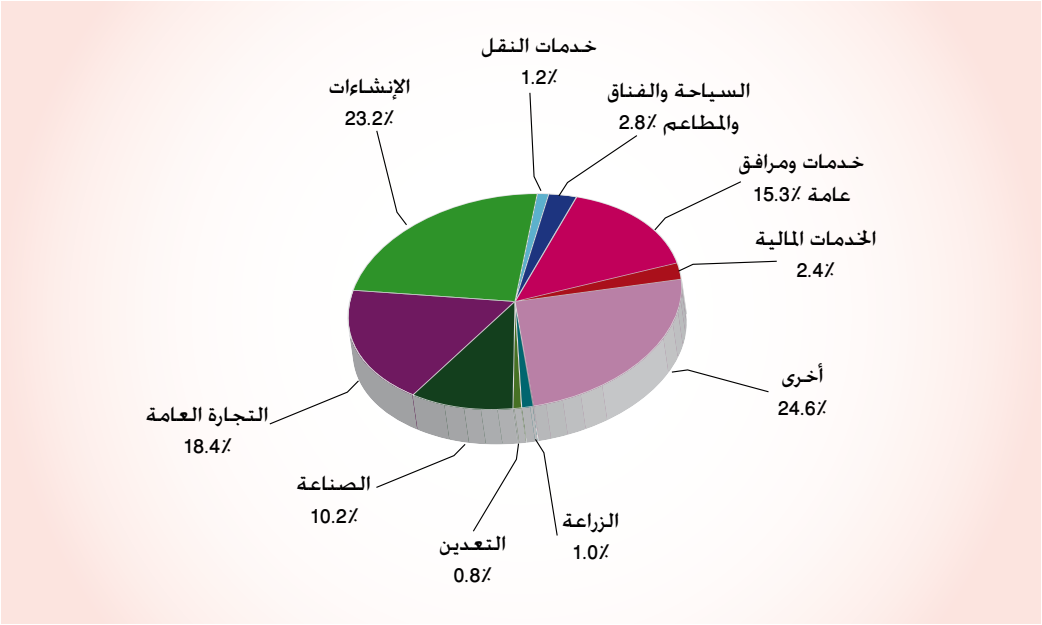

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وفيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب الجهة المقترضة، فيلاحظ أن الشركات الكبرى استحوذت على نسبة ٤٢٪ تقريباً من التسهيلات، فيما شكلت التسهيلات العقارية وتسهيلات الأفراد نسبة ٢١,٣٪ و ٢٠,٥٪ على التوالي. في حين استحوذت الشركات الصغيرة والمتوسطة على نسبة ٨,٥٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك في الأردن.

شكل رقم (٥)

توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في الاردن حسب الجهة المقترضة في نهاية عام ٢٠١٤

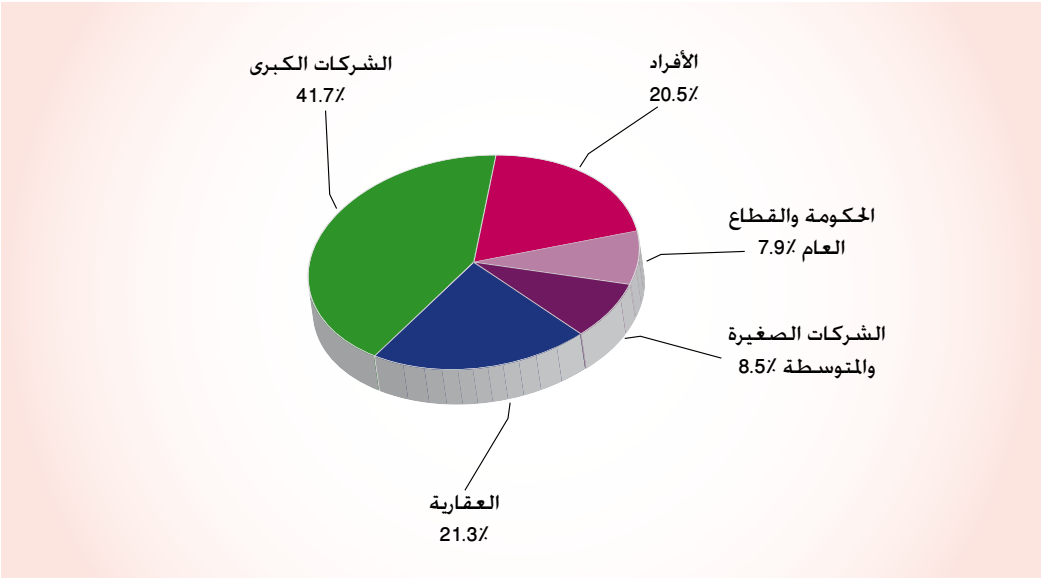

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٤.

ثالثاً:

الشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن

يهدف هذا الجزء لاستعراض تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، بالإضافة لبيان بعض الإحصائيات والمؤشرات التي تتعلق بتلك الشركات.

١. تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدت الدراسة في تحليلها للبيانات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة على تعريف البنك المركزي الأردني الصادر بتاريخ ٢٠١١/١/١١[١]. وقد اعتمدت معايير البنك المركزي للتفرقة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة على متغيرين أساسيين هما حجم الموجودات أو المبيعات بالإضافة لعدد العاملين، وفيما يلي نعرض هذه المعايير:

أ) الشروط الواجب توفرها في الشركة لاعتبارها ضمن الشركات صغيرة الحجم:

١ - أن لا تكون شركة مساهمة عامة أو شركة تأمين أو شركة وساطة مالية.

٢ - أن يقل إجمالي موجوداتها عن مليون دينار أو أن يقل إجمالي مبيعاتها السنوية عن مليون دينار.

٣ - أن يتراوح عدد العاملين في الشركة بين (٥-٢٠) عامل.

ب) الشروط الواجب توفرها في الشركة لاعتبارها ضمن الشركات متوسطة الحجم:

١ - أن يتراوح إجمالي موجوداتها بين (١-٣) مليون دينار أو أن يتراوح إجمالي مبيعاتها السنوية بين (١-٣) مليون دينار.

٢ - أن يتراوح عدد العاملين في الشركة بين (٢١-١٠٠) عامل.

ويشار في هذا الصدد إلى أن هناك نية لدى وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) لاعتماد نفس هذه المعايير في تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما سيساهم في توحيد تعريف هذا النوع من الشركات في المملكة.

٢. بعض إحصائيات ومؤشرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

بالاعتماد على البيانات الرسمية المتوفرة حول الشركات في الأردن، يمكن الاستدلال على بعض الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على النحو التالي:

- **الشكل القانوني للشركة:** تعتبر المنشآت الفردية من أكثر أشكال الشركات شيوعاً في الأردن، حيث بلغت نسبتها ٨٦,٧٪، يليها شركات التضامن بنسبة بلغت ٨,٩٪، ثم ذات المسؤولية المحدودة بنسبة ٢,٩٪، أما باقي أنواع الشركات فلم تشكل سوى نسبة ١,٥٪ من الشركات في الأردن. وعلى اعتبار أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن غالباً ما تتخذ شكل الشركات الفردية أو شركات التضامن أو المسؤولية المحدودة أو التوصية البسيطة، فيمكن القول أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته ٩٨,٨٪ من إجمالي عدد الشركات في الأردن وذلك من حيث الشكل القانوني للشركات.

(١) تعميم بخصوص تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم رقم (١٠/٥/٤٣٦) تاريخ ٢٠١١/١/١١.

شكل رقم (٦)

التوزيع النسبي للشركات في الأردن حسب الشكل القانوني للشركة

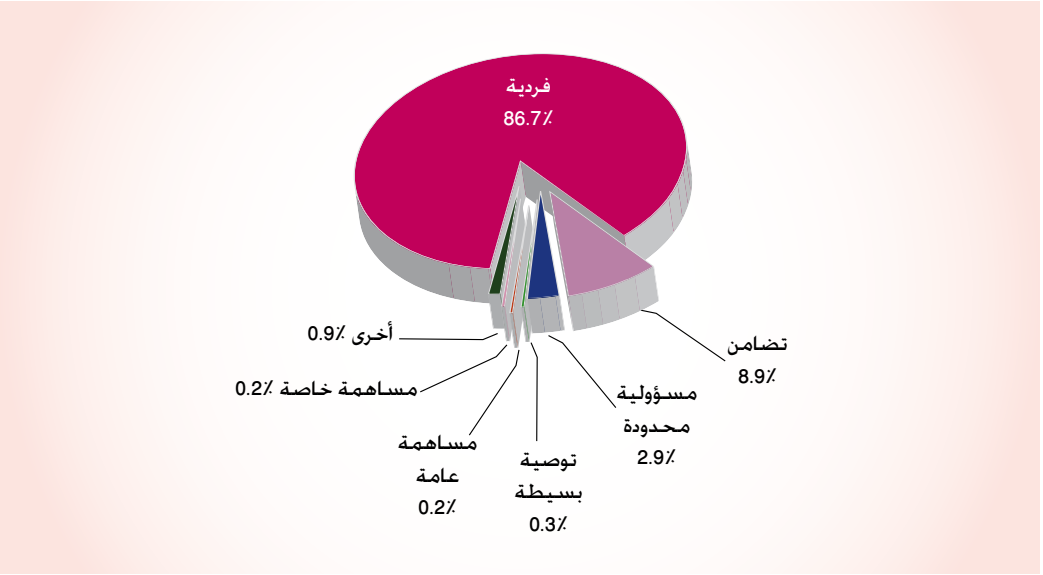

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، ٢٠١١.

- **حجم العمالة**: شكلت الشركات التي توظف عدد عمال يتراوح من ١-٤ نسبة ٩١,٥٪ من الشركات في الأردن، بينما بلغت نسبة الشركات التي توظف عدد ٥-١٩ عامل ما نسبته ٦,٧٪ من إجمالي عدد الشركات. أما الشركات التي توظف عدد عمال ٢٠ فأكثر فلم تتجاوز نسبتها ١,٨٪.

وفي حال تم افتراض أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي توظف ما يقل عن ١٠٠ عامل، فيمكن القول أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته ٩٩,٥٪ من إجمالي عدد الشركات في الأردن من حيث عدد العمال.

شكل رقم (٧)

التوزيع النسبي للشركات في الأردن حسب فئة العمالة

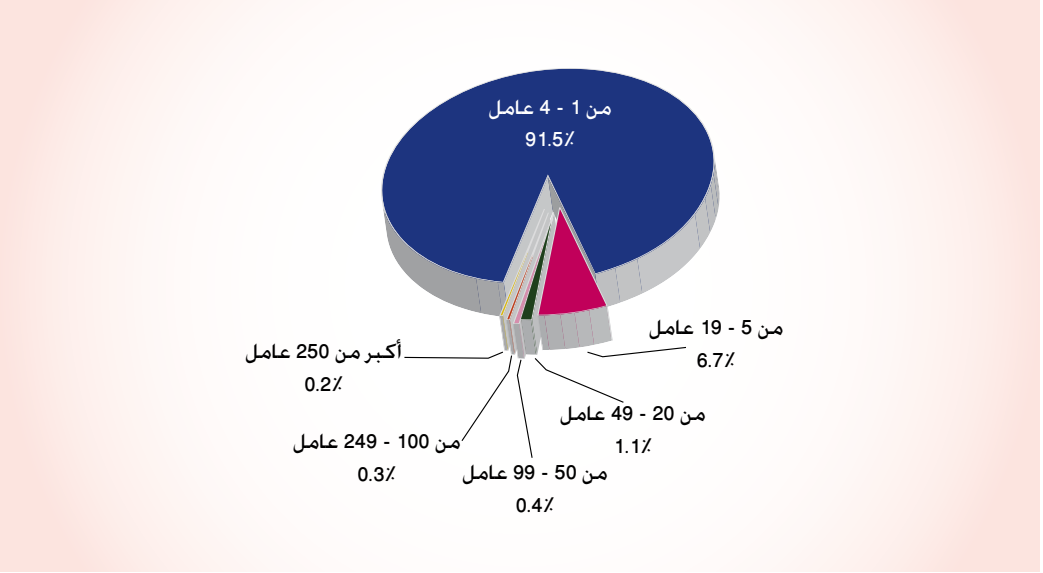

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، ٢٠١١.

- **توزيع الشركات حسب القطاع الاقتصادي:** شكلت الشركات التي تعمل في قطاع التجارة الداخلية النسبة الاكبر من الشركات في الأردن وبنسبة بلغت ٥٧,٥٪، يليها الشركات التي تعمل في قطاع الخدمات ونسبتها ٢٦,٢٪ من عدد الشركات، ثم الشركات العاملة في قطاع الصناعة ونسبتها ١٤,٤٪ من عدد الشركات في الأردن. أما الشركات التي تعمل في القطاعات الاقتصادية الاخرى فلم تشكل سوى ١,٨٪ من الشركات في الأردن. ونظراً لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل النسبة العظمى من الشركات في الأردن، فيمكن القول ان التصنيف السابق ينطبق إلى حدٍ كبير على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

شكل رقم (٨)

التوزيع النسبي للشركات في الأردن حسب القطاع الاقتصادي

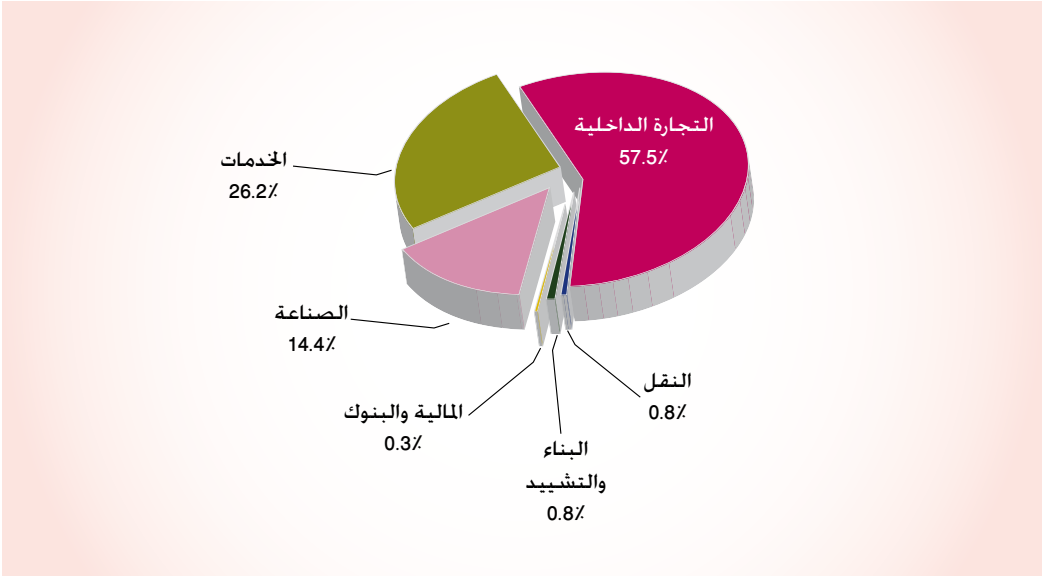

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، ٢٠١١.

رابعاً:

التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

يبحث هذا الجزء في واقع التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وذلك من خلال استعراض النتائج التي توصلت لها الدراسة والتي شملت معظم النواحي المرتبطة بتمويل البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة.

١. وجود وحدات أو دوائر متخصصة لدى البنوك في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

أشارت النتائج إلى أن ١٤ بنكاً من أصل ٢٤ بنك يوجد لديها وحدات أو دوائر متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، أي ما نسبته ٥٨,٣٪ من إجمالي عدد البنوك التجارية والإسلامية في عام ٢٠١٣، وارتفع العدد ليصل إلى ١٥ بنكاً لديها وحدات أو دوائر متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٤ والتي تشكل نسبة ٦٢,٥٪ من عدد البنوك.

شكل رقم (٩)

وجود وحدة أو دائرة لدى البنك متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

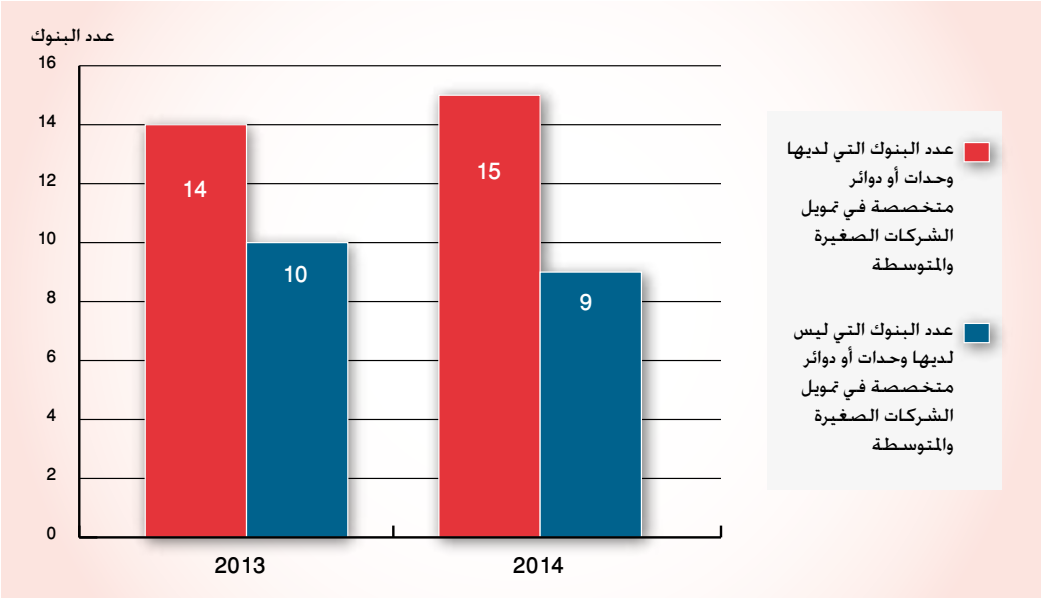

وبالنسبة لتوزيع البنوك التي لديها وحدات أو دوائر متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٤، فقد أشارت النتائج أنها تتضمن ١١ بنكاً تجارياً أردنياً، وبنكان إسلاميان، وبنكان تجاريان أجنبيان.

شكل رقم (١٠)

توزيع البنوك التي لديها وحدات أو دوائر متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٤

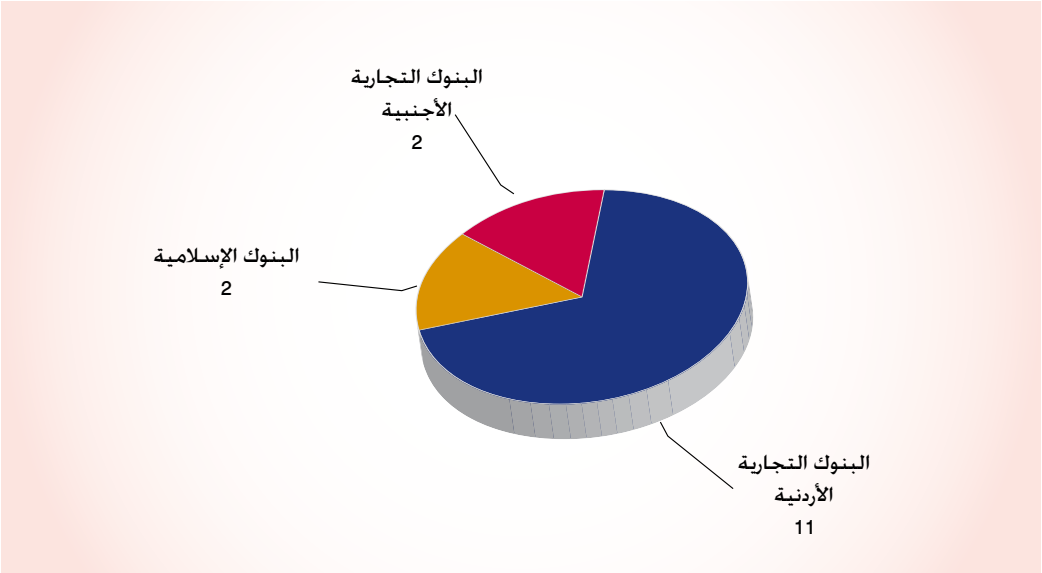

٢. وجود موظفين مؤهلين ومتخصصين لدى البنوك للتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة

بلغ عدد البنوك التي يوجد لديها موظفي إقراض وموظفي مبيعات متخصصين لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة ١٧ بنك في عام ٢٠١٣ أو ما نسبته ٧٠,٨٪ من عدد البنوك، وهي نفس القيمة والنسبة لعام ٢٠١٤ أيضاً. أما باقي البنوك وعددها ٧ بنوك والتي تشكل نسبة ٢٩,٢٪ فلا يوجد لديها موظفين محددين للتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإنما يتم التعامل مع العملاء من تلك الشركات من قبل موظفي البنك الذين يقومون بخدمة جميع العملاء بغض النظر عن احتياجاتهم التمويلية.

شكل رقم (١١)

وجود موظفين مؤهلين لدى البنك ومتخصصين للتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة

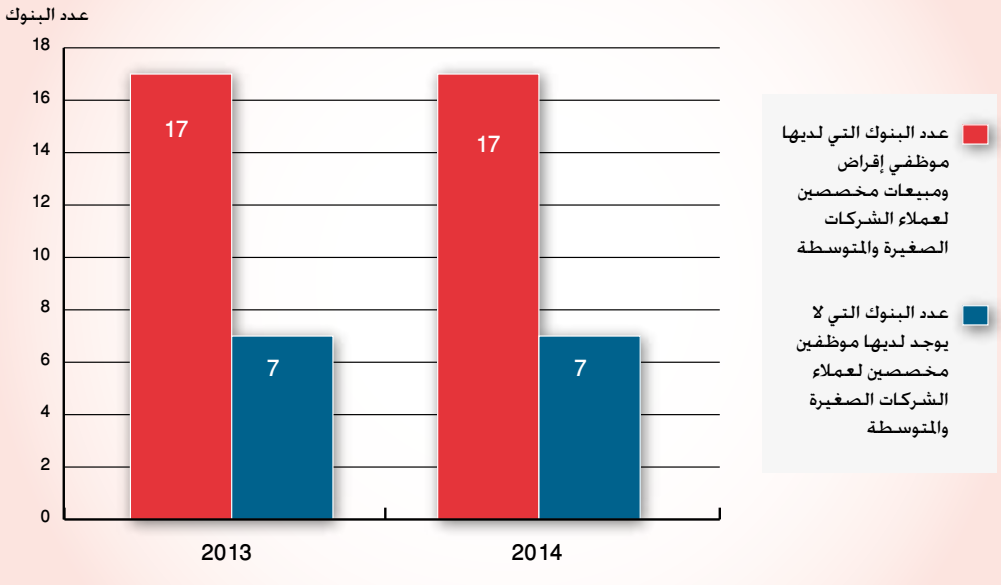

وبالنسبة لتوزيع البنوك التي لديها موظفين مؤهلين ومتخصصين للتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٤، فقد أظهرت النتائج أنها تتضمن ١١ بنكاً تجارياً أردنياً، وبنكان إسلاميان، وبنكان تجاريان أجنبيان.

شكل رقم (١٢)

توزيع البنوك التي لديها موظفين مؤهلين ومتخصصين للتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٤

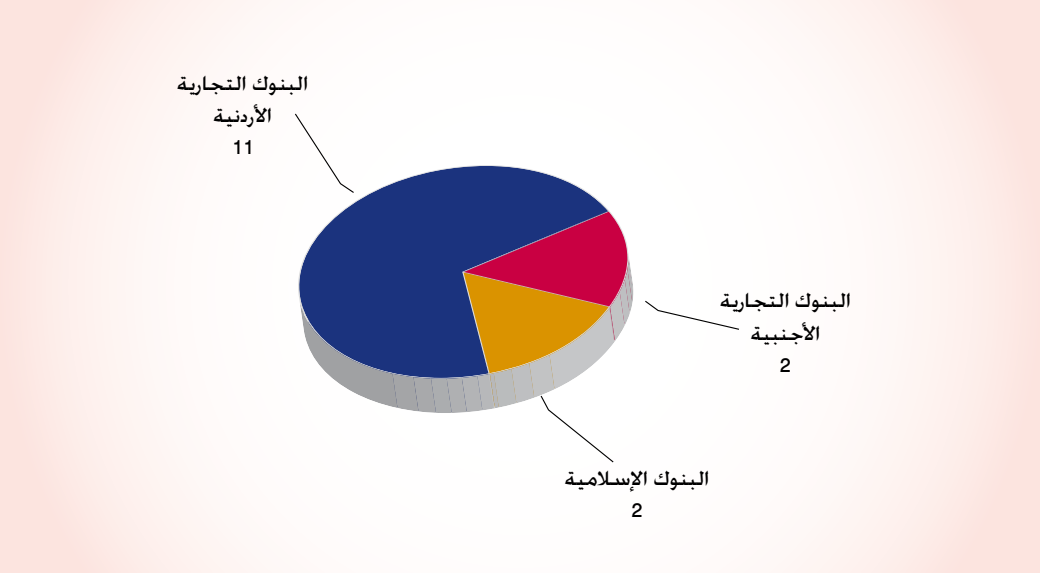

٣. أهم أنواع التمويلات المقدمة من البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) أهم أنواع التمويلات المقدمة من البنوك التجارية

يبين الجدول التالي أهم التمويلات التي تقدمها البنوك التجارية (وعددها ٢٠ بنك تجاري) في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، حيث يظهر الجدول بأن الجاري مدين يعتبر من أهم أنواع التمويلات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وأكثرها شيوعاً لدى البنوك، ويلي هذا النوع الاعتمادات والكفالات، ثم قروض تمويل رأس المال العامل.

جدول رقم (٢)

أهم أنواع التمويلات المقدمة من البنوك التجارية

نوع التمويل المقدم	عام ٢٠١٣		عام ٢٠١٤	
	عدد البنوك التي تقدم التمويل	٪ من عدد البنوك	عدد البنوك التي تقدم التمويل	٪ من عدد البنوك
جاري مدين	١٩	٩٥,٠٪	١٦	٨٠,٠٪
قروض متناقصة	٧	٣٥,٠٪	٧	٣٥,٠٪
قروض لتمويل العطاءات والمشاريع	٣	١٥,٠٪	١	٥,٠٪
قروض متجددة أو دوارة	٧	٣٥,٠٪	٦	٣٠,٠٪
كمبيالات مخصومة وتسييل شيكات	٦	٣٠,٠٪	٢	١٠,٠٪
اعتمادات وكفالات	١١	٥٥,٠٪	١٢	٦٠,٠٪
الحوالات والبوالص	٢	١٠,٠٪	٢	١٠,٠٪
قروض قصيرة الأجل	٦	٣٠,٠٪	٦	٣٠,٠٪
قروض تمويل رأس مال عامل	٨	٤٠,٠٪	٨	٤٠,٠٪
قروض تمويل المبيعات والمشتريات	٦	٣٠,٠٪	٦	٣٠,٠٪
قروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل اصول ثابتة	٥	٢٥,٠٪	٨	٤٠,٠٪

شكل رقم (١٣)

أهم أنواع التمويلات المقدمة من البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤

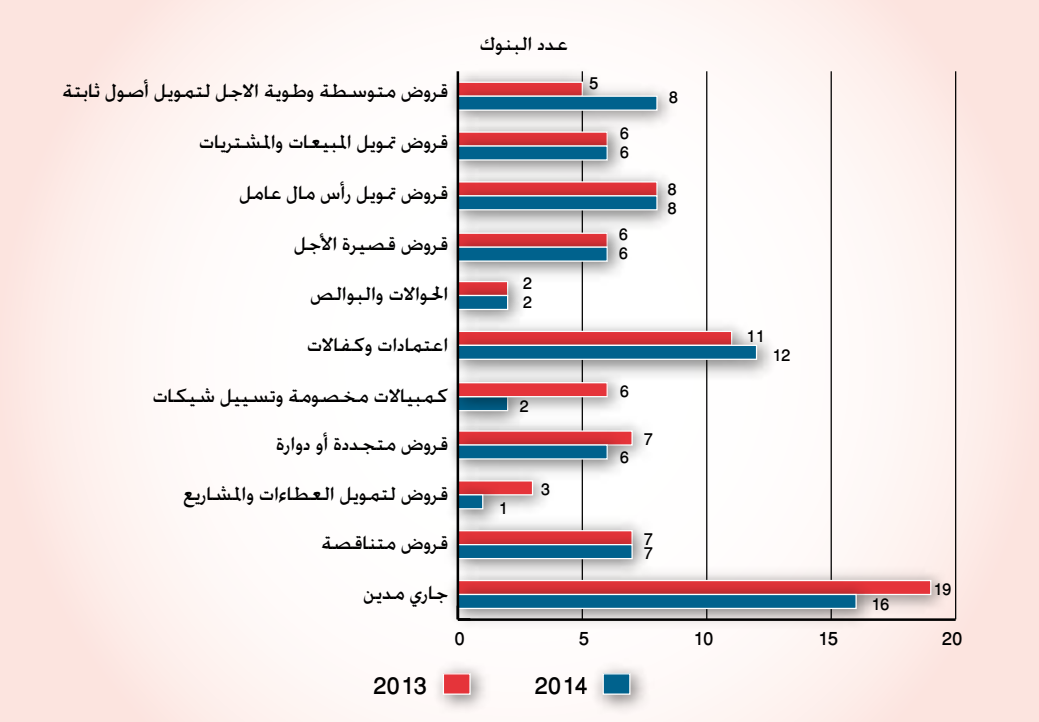

ب) أهم أنواع التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية

يبين الجدول التالي أهم التمويلات التي تقدمها البنوك الإسلامية (وعددها ٤ بنوك إسلامية) في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، حيث يظهر الجدول بأن تمويل شراء واستيراد المواد الخام والبضاعة بالمرابحة، وتمويل شراء العقارات المستخدمة لغايات الشركة بالمرابحة والتأجير المنتهي بالتمليك هي من أهم أنواع التمويلات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وأكثرها شيوعاً لدى البنوك الإسلامية، ويليهما تمويل شراء السيارات والأصول الثابتة بالمرابحة، ثم تمويل شراء الآلات والمكائن الصناعية بالمرابحة.

جدول رقم (٣)

أهم أنواع التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية

نوع التمويل المقدم	عام ٢٠١٣		عام ٢٠١٤	
	عدد البنوك التي تقدم التمويل	٪ من عدد البنوك	عدد البنوك التي تقدم التمويل	٪ من عدد البنوك
تمويل شراء واستيراد المواد الخام والبضاعة بالمرابحة	٣	٧٥٪	٣	٧٥٪
تمويل شراء الآلات والمكائن الصناعية بالمرابحة	٢	٥٠٪	٢	٥٠٪
تمويل شراء السيارات والأصول الثابتة بالمرابحة	٣	٧٥٪	٢	٥٠٪
تمويل شراء العقارات المستخدمة لغايات الشركة بالمرابحة والتأجير المنتهي بالتمليك	٣	٧٥٪	٣	٧٥٪
تمويل شراء الآلات والمعدات بالإجارة	١	٢٥٪	١	٢٥٪

شكل رقم (١٤)

أهم أنواع التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

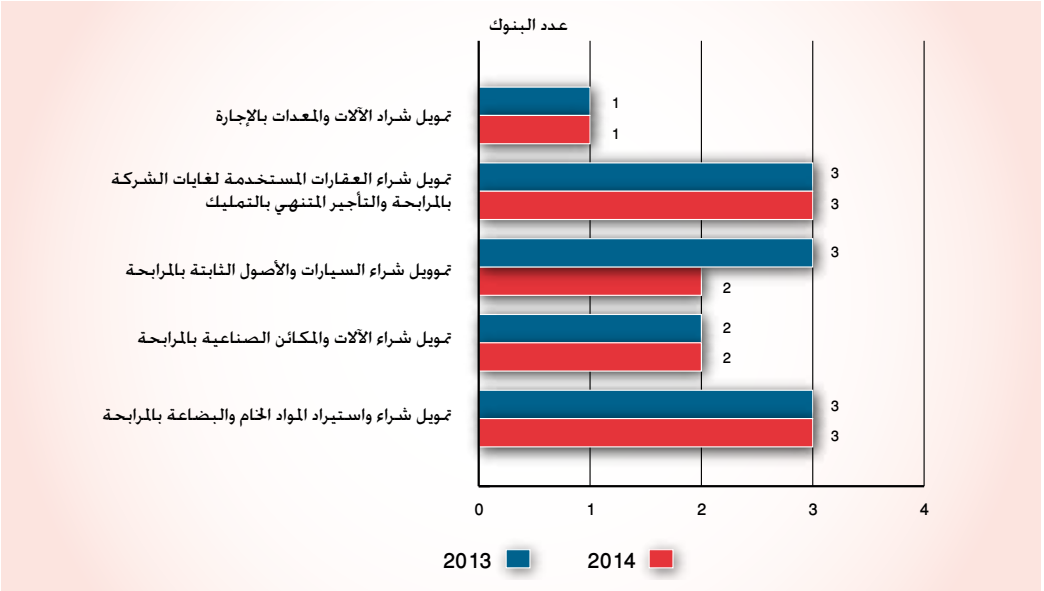

٤. مدى ملائمة المنتجات المقدمة حالياً من قبل البنوك لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة

كان هناك ثبات واضح في إجابات البنوك العاملة في الأردن حول مدى ملائمة المنتجات المقدمة حالياً منهم لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٤ مقارنةً مع عام ٢٠١٣. حيث أشار ٥٠٪ من البنوك أنها تعتقد بأن المنتجات المقدمة

حالياً من قبلها تلائم بدرجة مرتفعة احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، فيما أشار ٤١,٧٪ من البنوك بأنهم يعتقدون أن المنتجات تلائم احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة بدرجة متوسطة. وبالتالي يمكن القول أن ما نسبته ٩١,٧٪ من البنوك تعتقد بأن منتجاتها ملائمة (بدرجة مرتفعة ومتوسطة) لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأظهر ٨٪ من البنوك بأن منتجاتها الحالية تعتبر غير ملائمة أو ملائمة بدرجة ضعيفة، وهو ما يستدعي قيام تلك البنوك بتطوير منتجاتها المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

شكل رقم (١٥)

مدى ملائمة المنتجات المقدمة حالياً من قبل البنوك لاحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

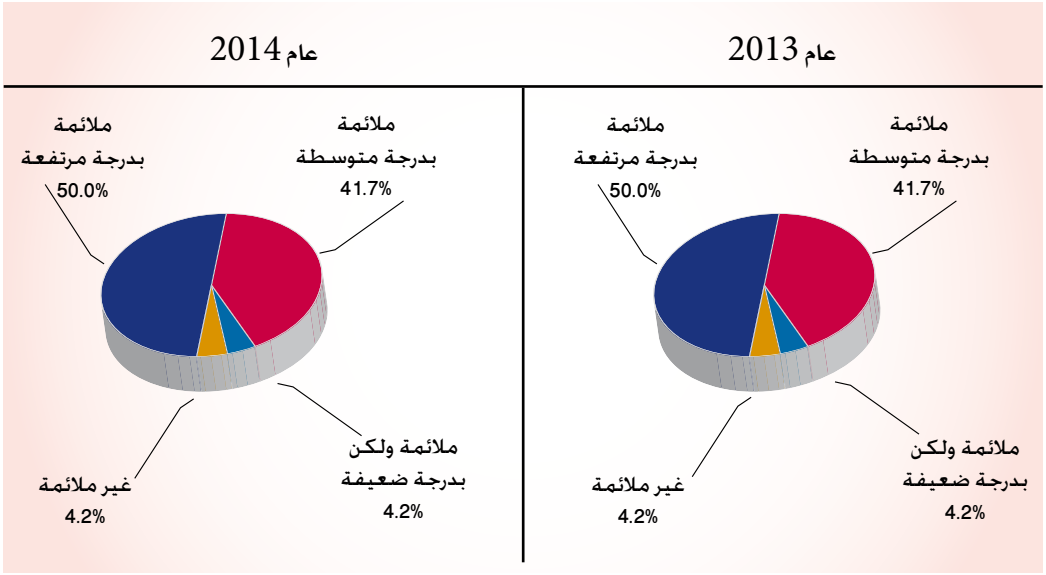

٥. تكاليف التمويل المصرفي على الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ) هيكل أسعار الفوائد على التمويلات المقدمة من البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة

تراوحت أسعار الفائدة التي تقاضتها البنوك التجارية على التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة من ٨٪ إلى ١٤٪، حيث كان هناك اختلاف في أسعار الفائدة من بنك لآخر، ومن سنة لأخرى، وحسب نوع التمويل. فمثلاً في عام ٢٠١٣ تراوح سعر الفائدة على الجاري مدين من ٦٪ إلى ٨٪ في ٨ بنوك، ومن ١٠٪ إلى ١٢٪ في ١٠ بنوك. أما في عام ٢٠١٤ فتراوحت أسعار الفائدة على الجاري مدين من ٦٪ إلى ٨٪ في ١٤ بنك، بينما تراوحت من ٨٪ إلى ١٠٪ في بنكين فقط.

ويبين الشكل (١٦) والشكل (١٧) هيكل أسعار الفوائد على التمويلات المقدمة من البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك في عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤ على التوالي.

شكل رقم (١٦)

هيكل أسعار الفوائد على التمويلات المقدمة من البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٣

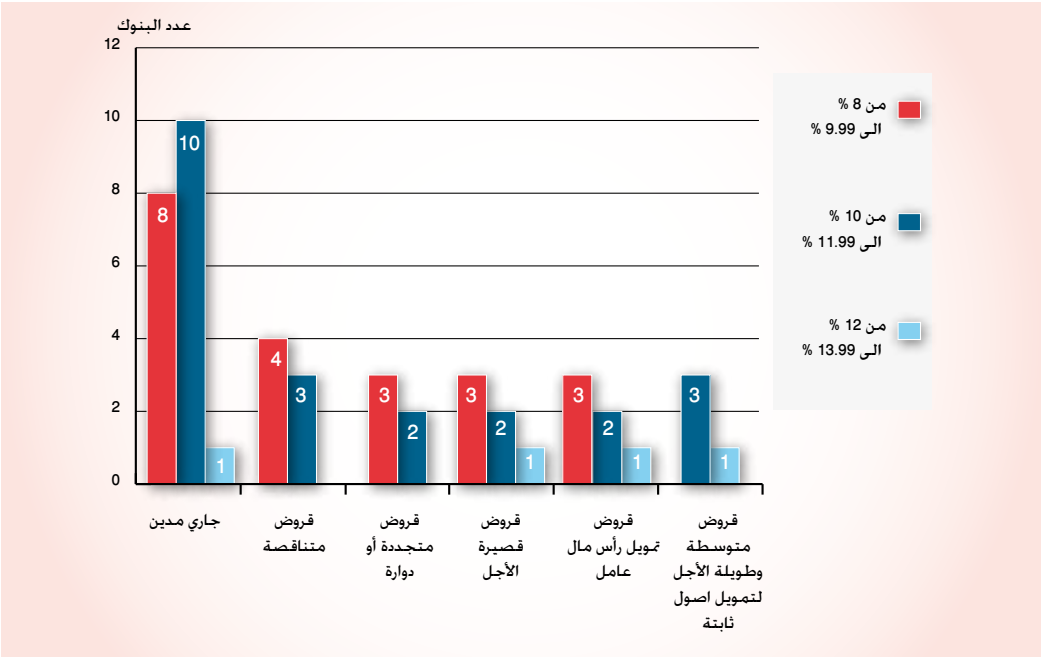

شكل رقم (١٧)

هيكل أسعار الفوائد على التمويلات المقدمة من البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٤

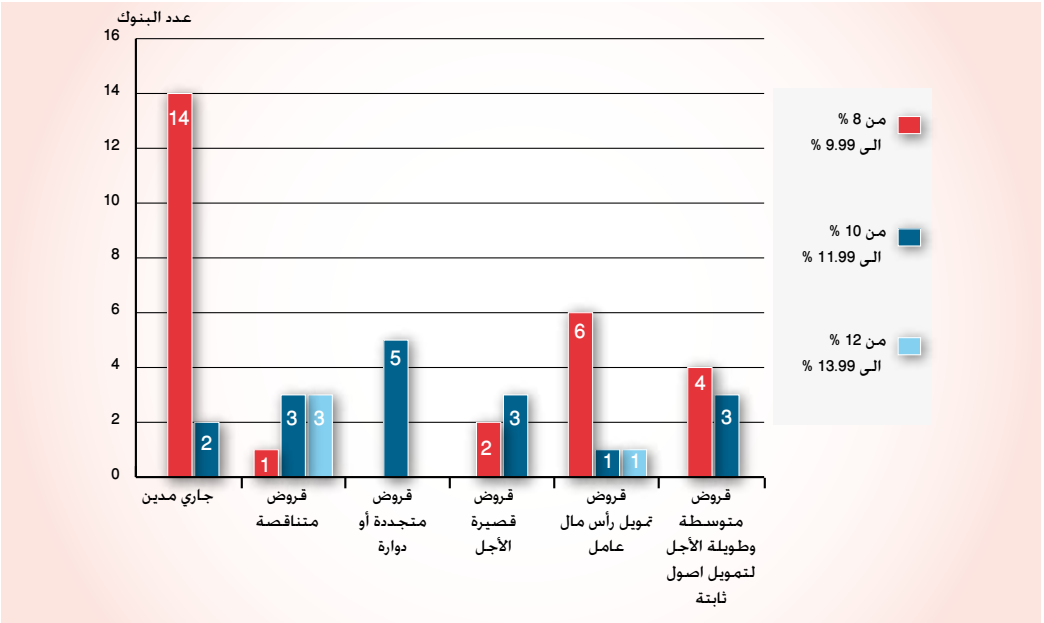

ب) هيكل معدل الربح أو العائد على التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة

تراوح معدل الربح أو العائد الذي تقاضته البنوك الإسلامية على التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة من ٥٪

إلى ١٢٪، حيث كان هناك اختلاف في معدل الربح أو العائد من بنك لآخر، ومن سنة لأخرى، وحسب نوع التمويل. ويبين الشكل (١٨) والشكل (١٩)هيكل معدل الربح أو العائد على التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك في عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤ على التوالي.

شكل رقم (١٨)

معدل الربح أو العائد على التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٣

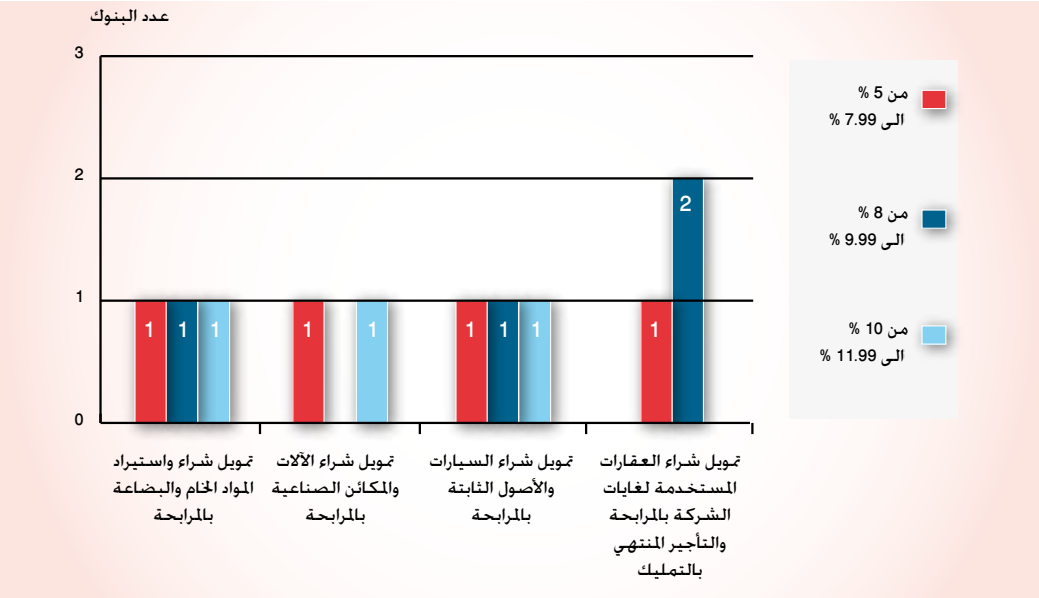

شكل رقم (١٩)

معدل الربح أو العائد على التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٤

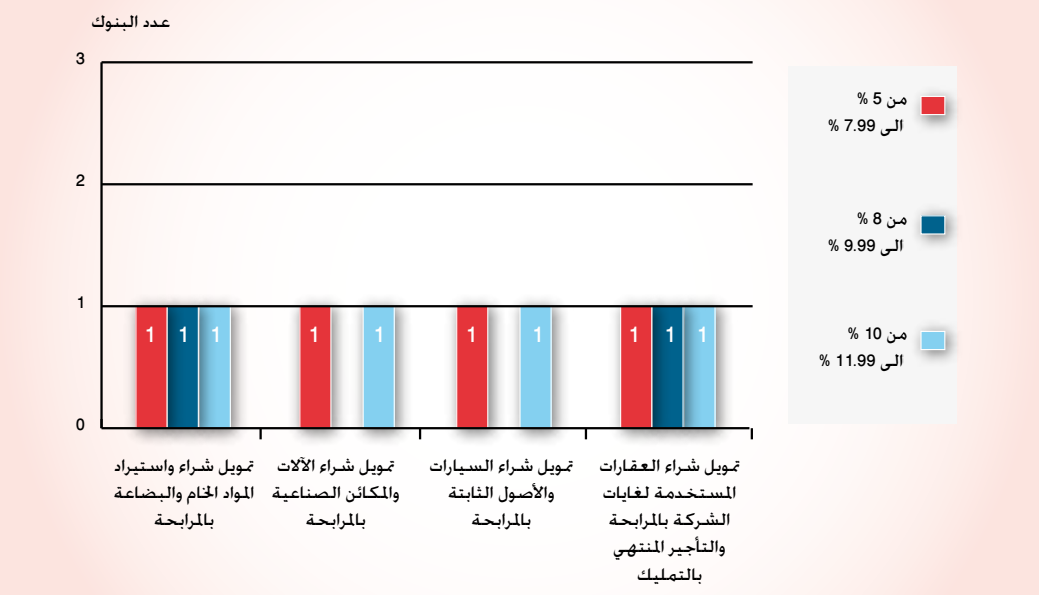

٦. نسبة طلبات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة المرفوضة من البنوك

قام ١١ بنك من البنوك العاملة في المملكة برفض نسبة أقل من ١٠٪ من طلبات الاقتراض المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٣ و٢٠١٤، بينما قام ٨ بنوك في عام ٢٠١٣ و٧ بنوك في عام ٢٠١٤ برفض نسبة تتراوح من ١٠-٢٥٪ من طلبات الاقتراض. أما البنوك التي رفضت نسبة تتراوح من ٢٦٪ إلى ٤٠٪ من طلبات اقتراض الشركات الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ عددها بنكين في عام ٢٠١٣ وثلاثة بنوك في عام ٢٠١٤.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنوك التي رفضت أقل من ١٠٪ من الطلبات تستحوذ على أكبر حصص سوقية من حيث الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يجعل نسبة الرفض الكلية لجميع البنوك في الأردن حول حدود ١٠٪.

وفي ذات الصدد، وتأكيداً على النتائج التي تم التوصل لها، فقد أشار تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤ والصادر عن البنك المركزي الأردني أن عدد الطلبات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على تسهيلات (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) بلغ حوالي ١٠,٦ ألف طلب في عام ٢٠١٤ وبقيمة إجمالية بلغت ١٢٧٨ مليون دينار، وقد تم رفض ما نسبته ١٠٪ من أعداد الطلبات المقدمة، وبقيمة إجمالية ١٧٧ مليون دينار أو ما نسبته ١٣,٩٪ من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة. كما بين ذات التقرير أن البنوك التجارية حظيت بالنسبة الأكبر من طلبات التسهيلات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت النسبة حوالي ٧٥٪ من إجمالي الطلبات المقدمة من هذه الشركات، أما الطلبات المقدمة إلى البنوك الإسلامية فقد بلغت نسبتها حوالي ٢٠٪ من إجمالي الطلبات، وأقل نسبة سجلتها البنوك الأجنبية بحوالي ٥٪.

شكل رقم (٢٠)

نسبة طلبات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة المرفوضة من قبل البنوك إلى إجمالي عدد الطلبات المقدمة من تلك الشركات خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

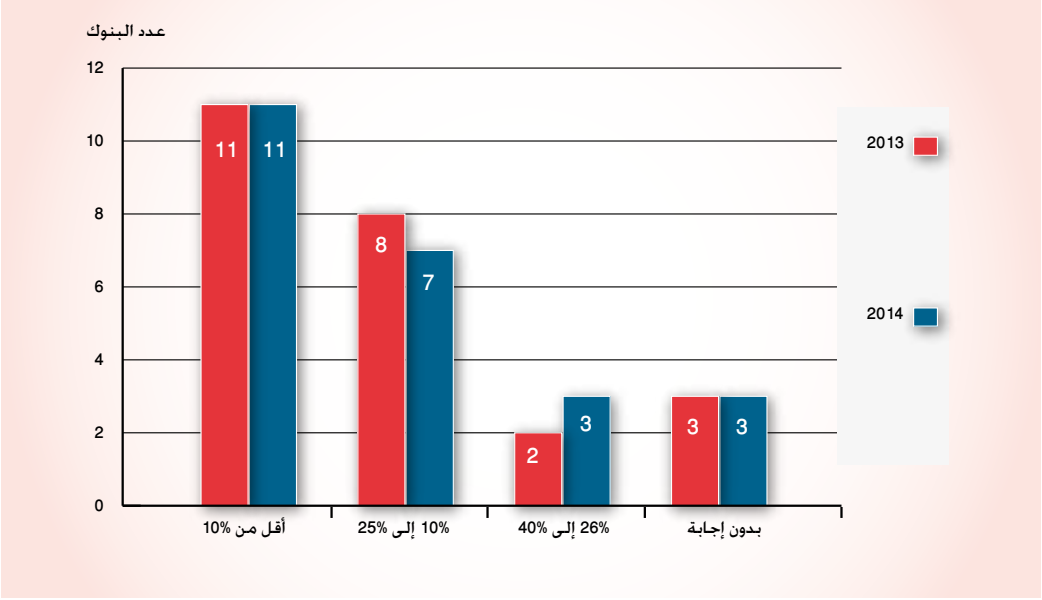

٧. أهم أسباب رفض البنوك لطلبات التمويل المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة

بالاعتماد على إجابات البنوك حول أهم أسباب رفض طلبات التمويل المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد أظهرت النتائج توافقاً كبيراً بين البنوك على أسباب الرفض، كما كان هناك تجانس في أسباب الرفض خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً مع عام ٢٠١٣.

ويمكن تلخيص أهم أسباب رفض البنوك لطلبات التمويل المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يلي:

١ – نقص الخبرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتميز هذه الشركات بحداثة التأسيس، وضعف الإمكانات الإدارية والتسويقية المتوفرة لديها، وعدم وجود دراسات جدوى للمشاريع المطلوب تمويلها، أو ضعف جدوى تلك المشاريع.

٢ – ضعف الضمانات المتوفرة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الضمانات العينية، وعدم كفايتها مقارنة مع مستوى المخاطر المرتبطة بتلك الشركات، وفي ظل ضعف مصادر السداد.

٣ – ضعف الملاءة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة من حيث المديونية المرتفعة لتلك الشركات لدى البنوك الأخرى، وارتفاع عبء الدين مقارنة مع قدرة تلك الشركات على السداد وخاصة في حال كان التمويل المطلوب كبير نسبياً، والسجل الائتماني السلبي للعميل بما في ذلك وجود مشاكل مالية وقضايا على الشركة مثل وجود شيكات معادة، والسمعة المالية والتجارية غير الملائمة.

٤ – ضعف البيانات والمعلومات المالية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من حيث عدم توفر بيانات مالية ومعلومات تجارية كافية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن أن البيانات المالية قد تعكس أداء غير جيد لتلك الشركات خلال السنوات السابقة وخاصة في حال وجود خسائر، أو قد تكون التدفقات النقدية المتوقعة غير كافية لسداد الالتزامات.

وفي هذا الصدد، فقد أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية في الأردن لعام ٢٠١١ بأن الشركات التي تستخدم سجلات محاسبية نظامية تشكل ما نسبته ٧,٨٪ فقط من إجمالي عدد الشركات في الأردن، أما الشركات التي لا تستخدم سجلات محاسبية نظامية فقد شكلت نسبة مرتفعة بلغت ٩٢,٢٪.

شكل رقم (٢١)

استخدام الشركات في الأردن لسجلات محاسبية نظامية

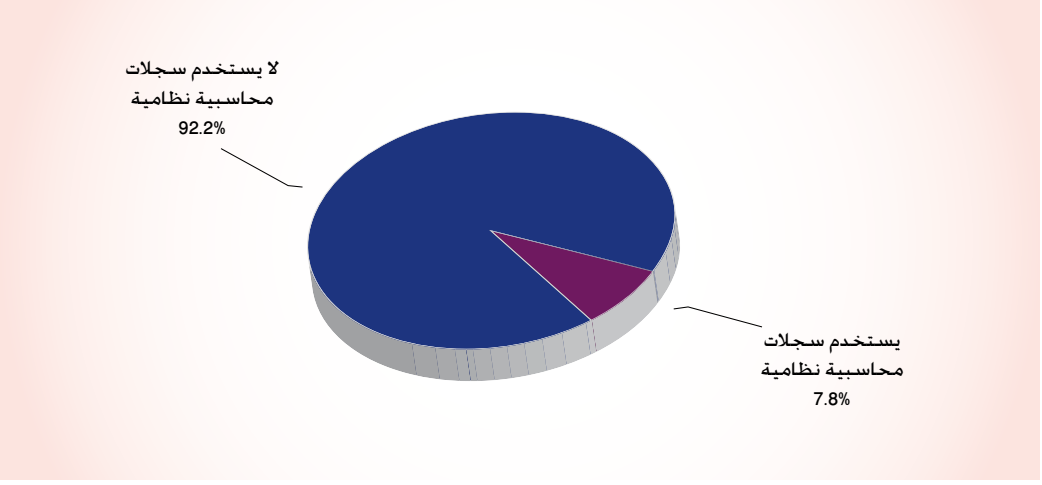

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، ٢٠١١.

٥ – نقص الوعي المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما ينعكس في عدم معرفتهم لخصائص وشروط الخدمات والمنتجات المصرفية، وعدم معرفتهم للمنتجات الأكثر ملائمة لاحتياجاتهم، وهذا يؤدي لجعل نوع التسهيل المطلوب غير مناسب للدورة التشغيلية أو للاحتياجات التمويلية لتلك الشركات. إضافة لعدم القدرة على توضيح الهدف من التمويل المطلوب، وبالتالي عدم وضوح الغاية من التسهيلات المطلوبة.

٦ – نقص البيانات والمعلومات والإحصائيات المتوفرة عن سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

وتتفق النتائج التي تم التوصل إليها إلى حدٍ كبير مع النتائج التي أوردها تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤ الصادر عن البنك المركزي الأردني والذي أفاد بأن أبرز أسباب رفض البنوك لمنح التسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة تتلخص فيما يلي:

١ – وجود شيكات مرفوضة لعدم كفاية الرصيد وإدراج العميل على قائمة الشيكات المرتجعة.

٢ – عدم التوافق مع شروط السياسة الائتمانية للبنك من حيث الدخل وجهة العمل ومدة الخدمة وعمر العميل.

٣ – ارتفاع التزامات العميل وعدم الالتزام بالسداد وضعف الملاءة المالية.

٤ – وجود متأخرات على العميل لدى الجهاز المصرفي.

٥ – الفترة بين القرض القائم والمطلوب أقل من سنة أو فترة تمويل طويلة الأجل.

٦ – طبيعة عمل ذات دوران عالي.

٨. الحجم النسبي لمحفظة القروض أو التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة

بينت نتائج الاستبيان بأن نسبة محفظة القروض أو التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة إلى إجمالي محفظة القروض أو التمويلات لدى البنوك العاملة في الأردن كانت على النحو التالي:

- من صفر٪ إلى ١٣٪ لدى ١٤ بنكاً في عام ٢٠١٣، و ١٦ بنكاً في عام ٢٠١٤، والتي تشكل ما نسبته ٥٨٪ و ٦٧٪ من عدد البنوك في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على التوالي.
- أكثر من ١٣٪ ولغاية ٢٥٪ وذلك لدى ٤ بنوك في عام ٢٠١٣، و٣ بنوك في عام ٢٠١٤.
- أكثر من ٢٥٪ وذلك لدى ٤ بنوك في عام ٢٠١٣، و٣ بنوك في عام ٢٠١٤.

شكل رقم (٢٢)

الحجم النسبي لمحفظة القروض أو التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة إلى إجمالي محفظة القروض أو التمويلات لدى البنوك في الأردن خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤

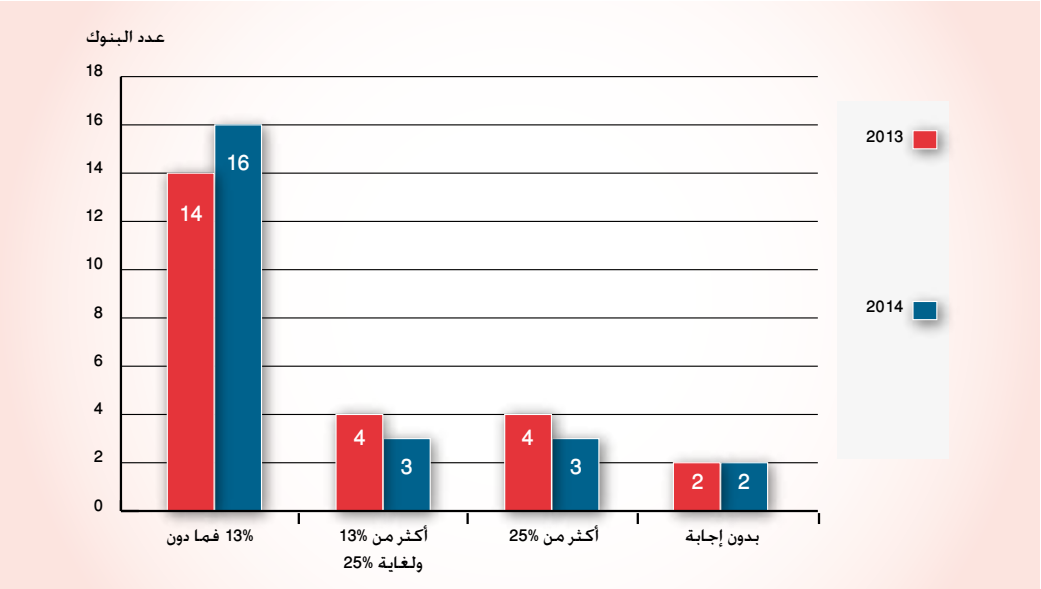

ويلاحظ مما سبق أن تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة لا تتجاوز ١٣٪ في معظم البنوك العاملة في الأردن، أما البنوك التي تجاوز حجم المحفظة فيها ١٣٪ فقد كان عددها محدود نسبياً (من ربع-ثلث عدد البنوك).

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤ بين بأن نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بلغت ٨,٥٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن، مقارنةً مع نسبة ٨,٢٪ في عام ٢٠١٣.

٩. إمكانيات زيادة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة المتوسطة

أظهرت النتائج وجود إمكانية كبيرة لدى البنوك لزيادة حجم محفظة القروض او التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة وذلك في حال توفرت فيهم الشروط والخصائص التي تتناسب مع السياسات الائتمانية للبنوك. حيث أشار ١١ بنكاً من البنوك العاملة في الأردن بأن هناك إمكانية لزيادة حجم محفظة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة المتوسطة بنسبة تتراوح من ٢٦-٥٠٪ من حجم المحفظة الحالي، فيما عبر ٤ بنوك في عام ٢٠١٣ و ٦ بنوك في عام ٢٠١٤ عن إمكانية زيادة محفظة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة المتوسطة بنسبة قد تصل إلى ٢٥٪. وقد بين ٨ بنوك في عام ٢٠١٣ و ٦ بنوك في عام ٢٠١٤ بأنه لا يوجد لديهم حد أعلى ثابت لحجم محفظة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة المتوسطة، وإنما يعتمد حجم المحفظة على أهلية العملاء من الشركات الصغيرة المتوسطة.

شكل رقم (٢٣)

إمكانيات زيادة حجم محفظة القروض أو التمويلات الممنوحة من البنوك للشركات الصغيرة المتوسطة

خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤

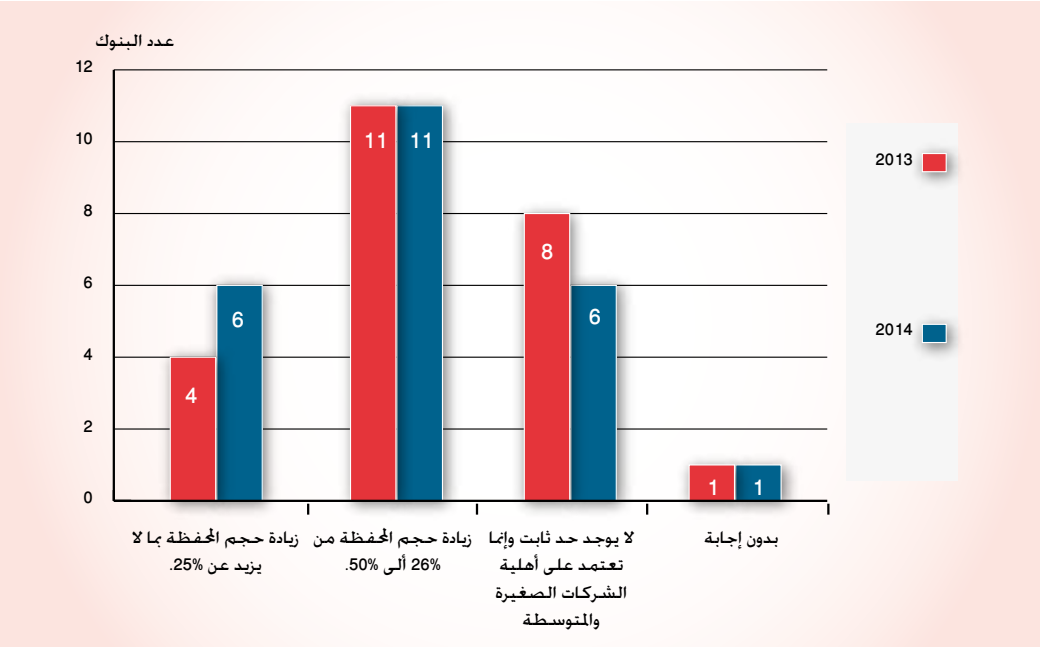

وتعتبر هذه النتيجة مبشرة وواعدة لأنها تعكس وجود إمكانيات كبيرة لدى البنوك لزيادة حجم التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تتطلب بذل العديد من الجهود الهادفة لزيادة أهلية تلك الشركات واستيفائها للشروط والخصائص التي تسهل وصولها للتمويل المصرفي.

١٠. أهم أنواع الضمانات التي تطلبها البنوك من الشركات الصغيرة المتوسطة

أظهرت النتائج توافقاً كبيراً بين البنوك العاملة في الأردن من حيث الأهمية النسبية للضمانات التي تطلبها البنوك لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث جاءت الضمانات النقدية في المرتبة الأولى لتكون أهم أنواع الضمانات والتي تراوحت أهميتها النسبية من ٩٣٪ إلى ٩٤٪ خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وحلت الأراضي والعقارات في المرتبة الثانية وبأهمية نسبية تراوحت من ٨٠٪ إلى ٨٤٪، فيما جاءت الأوراق المالية، وتحديداً (الأسهم)، في المرتبة الثالثة وبأهمية نسبية تراوحت من ٤٩٪ إلى ٥٥٪، وحلت الضمانات المتعلقة بوجود كفيل أو أكثر في المرتبة الرابعة وبنسبة أهمية تقارب ٤٤٪، فيما جاءت الآلات والمعدات التي تقدم كضمان للبنك في المرتبة الخامسة وبأهمية نسبية تتراوح من ٣٧٪ إلى ٣٨٪.

ومن النتائج الملفتة للنظر هنا هو التحسن الملحوظ في الأهمية النسبية لبرامج الضمان المقدمة من شركات ضمان القروض مثل الشركة الأردنية لضمان القروض ومؤسسة OPIC، حيث ارتفعت الأهمية النسبية لهذه الضمانات من ١١,٦٪ في عام ٢٠١٣ إلى ١٥,٩٪ في عام ٢٠١٤، وهو ما يشير إلى ارتفاع تجاوب البنوك مع برامج ضمان القروض، ويعكس بالتالي أهمية إيجاد برامج مماثلة وزيادة نطاق وعدد تلك البرامج. وفي ذات الصدد فإن تدني مرتبة برامج الضمان المقدمة من شركات ضمان القروض والتي جاءت في المرتبة السادسة مقارنةً مع أنواع الضمانات الأخرى التي سبق ذكرها، قد يعكس وجود العديد من نقاط الضعف في البرامج الموجودة حالياً، والتي قد يكون من أبرزها ارتفاع العمولات التي تتقاضاها شركات ومؤسسات ضمان

القروض من البنوك، ووجود العديد من الشروط والخصائص التي لا تتناسب مع واقع وأوضاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لتركز برامج الضمان في قطاعات محددة أو مناطق جغرافية معينة، وهو الأمر الذي سيتم مناقشته في الجزء التالي.

شكل رقم (٢٤)

الأهمية النسبية لأنواع الضمانات المطلوبة من الشركات الصغيرة المتوسطة في عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤

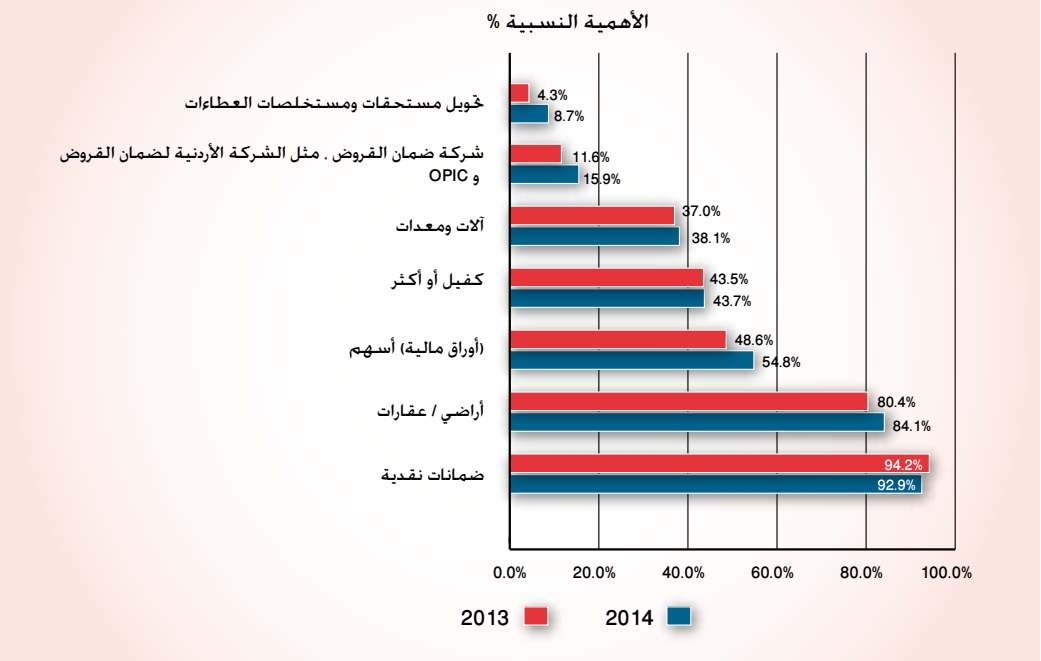

١١. مدى ملائمة برامج ضمان القروض واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة

أ. برامج ضمان القروض المقدمة من الشركة الأردنية لضمان القروض

عند استطلاع آراء البنوك حول مدى ملائمة برامج ضمان القروض المقدمة من الشركة الأردنية لضمان القروض مع واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة ومدى اسهامها في زيادة التمويل الممنوح لتلك الشركات، بين ما نسبته ٧٩,٢٪ من البنوك في عام ٢٠١٣ بأن برامج الضمان المقدمة من الشركة تتناسب مع واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتساهم في زيادة التمويل لها، فيما أشار ١٢,٥٪ إلى أن تلك البرامج لا تتناسب مع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أما في عام ٢٠١٤ فانخفضت نسبة البنوك التي تعتقد بملائمة البرامج ودورها في زيادة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى ٥٤,٢٪، فيما ارتفعت نسبة البنوك التي بينت عدم ملائمة تلك البرامج لتصل إلى ٢٩,٢٪.

شكل رقم (٢٥)

مدى ملائمة برامج ضمان القروض المقدمة من الشركة الأردنية لضمان القروض

مع واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة

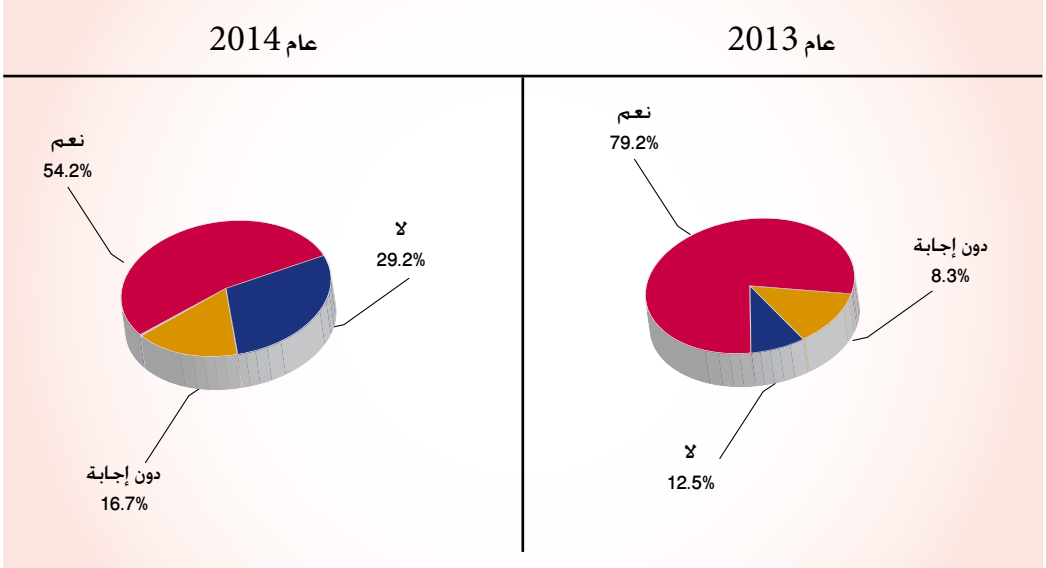

أما فيما يتعلق بأسباب عدم ملائمة برامج ضمان القروض المقدمة من الشركة الأردنية لضمان القروض مع واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد أشارت البنوك إلى أن أهم تلك الأسباب تتضمن ما يلي:

١ – انخفاض قيمة الحد الأعلى للسقف المسموح به للعميل الواحد من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢ – انخفاض قيمة الحد الأعلى لقيمة السقف الممنوح لكل بنك.

٣ – انخفاض نسبة التغطية للضمانات بحيث لا تتجاوز ٧٠٪ من قيمة التسهيلات.

٤ – ارتفاع العمولات التي تتقاضاها الشركة من البنوك، وهو ما يؤدي إلى تخفيض عوائد الاقراض.

٥ – ضعف ملائمة البرامج المقدمة من الشركة مع المتغيرات والمعطيات السائدة في السوق.

٦ – تعقد الشروط وصعوبة الإجراءات وارتفاع حجم المتطلبات في برامج ضمان القروض.

٧ – عدم وجود ضمان لبعض أنواع التسهيلات مثل السقوف الدوارة والمتجددة.

٨ – عدم ملائمة آليات برامج الضمان مع بعض البنوك، وعدم انسجام تلك البرامج مع المتطلبات الشرعية بالنسبة للبنوك الإسلامية.

وفي ضوء العوامل السالفة الذكر، يصبح من الضروري العمل على زيادة ملائمة برامج ضمان القروض المقدمة من الشركة الأردنية لضمان القروض، وذلك بتطوير تلك البرامج لتتوافق مع متطلبات البنوك من خلال ما يلي:

١ – زيادة السقوف المحددة للعملاء وللبنوك.

٢ – رفع نسب تغطية الضمانات.

٣ – إعادة النظر في الرسوم والعمولات التي تتقاضاها الشركة على ضمان القروض، والعمل على تخفيضها إلى أقل حد ممكن وذلك لتخفيض تكاليف الاقتراض على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٤ – تطوير برامج ضمان تتناسب أكثر مع السياسات الائتمانية للبنوك.

٥ – تطوير برامج ضمان خاصة بالبنوك الإسلامية.

٦ – تسهيل وتبسيط الإجراءات.

ويشار في هذا الصدد إلى أنه وفقاً لتقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤ الصادر عن البنك المركزي الأردني، فقد تم العمل إعادة هيكلة الشركة الأردنية لضمان القروض وتطوير إجراءات عملها ونطاق تعاملها لكي تتمكن من توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ومن أبرز التطورات التي شهدها موضوع برامج الضمان المقدمة من الشركة الأردنية لضمان القروض خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦ هو تأسيس صندوق لدعم الشركات الصغيرة الناشئة (Startups) تحت مظلة الشركة الأردنية لضمان القروض بقيمة تبلغ ٣٥ مليون دينار أردني، والتي تم تمويلها من خلال قروض بدون فائدة من الحكومة الاردنية ومن البنوك التجارية العاملة في الأردن، بالإضافة لقروض ميسرة من مؤسسات إقليمية ودولية. ويهدف الصندوق لتوفير الضمانات اللازمة للقروض التي تحصل عليها الشركات الناشئة، وبنسبة تغطية تصل إلى ٨٥٪، وبرسوم ضمان تبلغ ١٪.

كما تم إطلاق برنامج كفالة تمويل المشاريع الصغيرة الناشئة والذي يُدار من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض بهدف تحفيز البنوك الإسلامية على منح التمويل طويل ومتوسط الأجل وبما يتلاءم مع متطلبات المشاريع الصغيرة ذات القيمة المضافة العالية، وبتمويل أولي يبلغ ١٠ ملايين دينار كقروض حسنة مقدمة من البنك المركزي الأردني ومن البنوك الاسلامية في الأردن.

ب. برنامج ضمان القروض المقدم من مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (OPIC)

أظهرت النتائج المتعلقة بآراء البنوك حول مدى ملائمة برنامج ضمان القروض المقدم من مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (Overseas Private Investment Corporation: OPIC) مع واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة ومدى اسهام البرنامج في زيادة التمويل الممنوح لتلك الشركات، بأن ما نسبته ٧٩,٢٪ من البنوك في عام ٢٠١٣ تعتقد بأن برنامج الضمان يتناسب مع واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة ويساهم في زيادة التمويل لها، فيما أشار ٨,٣٪ إلى أن ذلك البرنامج لا يتناسب مع واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة. أما في عام ٢٠١٤ فانخفضت نسبة البنوك التي تعتقد بملائمة البرنامج ودوره في زيادة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى ٥٤,٢٪، مقابل ارتفاع نسبة البنوك التي بينت عدم ملائمة البرنامج لتصل إلى ٢٩,٢٪.

شكل رقم (٢٦)

مدى ملائمة برامج ضمان القروض من مؤسسة (OPIC) مع واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة

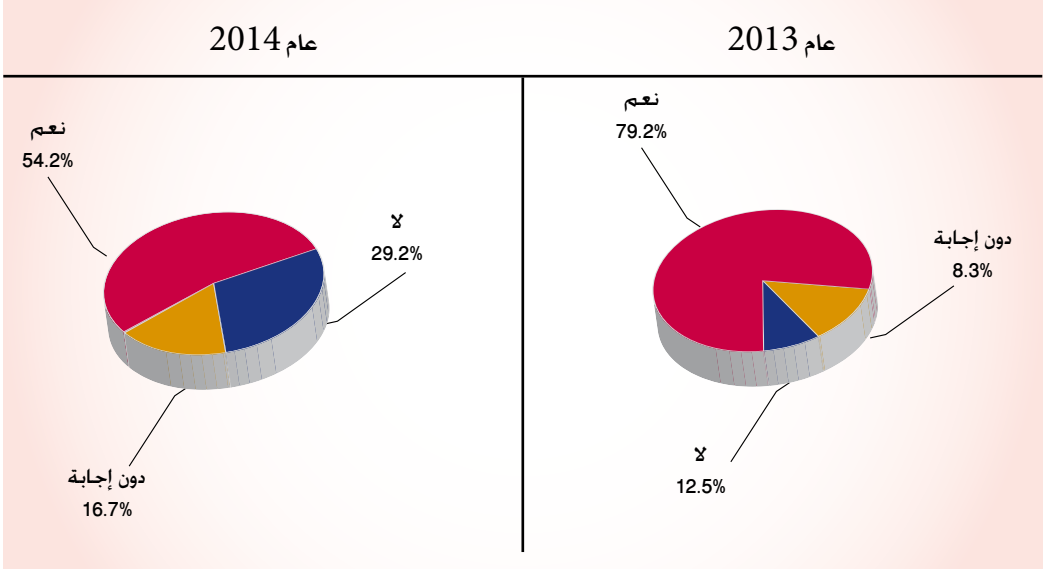

وقد أشارت البنوك إلى أن أهم أسباب انخفاض ملائمة برنامج الضمان المقدم من (OPIC) تتعلق بآليات تقديم الطلب من حيث صعوبة تلبية المتطلبات والشروط التي يفرضها البرنامج، وعدم تغطية الضمان لكامل التسهيلات، وارتفاع العمولات المستوفاة وهو ما يخفض من عائد البنوك، وانخفاض سقف الضمان داخل عمان.

١٢. أهم العوائق التي تواجه البنوك في تمويل الشركات الصغيرة المتوسطة

بينت نتائج الدراسة بأن هناك العديد من العوائق التي تواجه البنوك في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع وجود توافق كبير بين البنوك العاملة في الأردن من حيث الأهمية النسبية لتلك العوائق وخلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤.

وقد تصدر هذه العوائق عدم توفر قوائم مالية أصولية للشركات الصغيرة والمتوسطة وبأهمية نسبية تراوحت من ٨١٪ إلى ٨٤٪ خلال الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤.

فيما ارتفعت أهمية العائق المتعلق بانخفاض الوعي المصرفي لدى أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة ليصبح في المرتبة الثانية لعام ٢٠١٤ وبأهمية نسبية بلغت ٧١٪، مقارنة مع حلوله في المرتبة الرابعة عام ٢٠١٣ وبأهمية نسبية ٥٥٪.

وتراجعت الاهمية النسبية لعائق ضعف الضمانات المتوفرة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة ليصبح في المرتبة الثالثة عام ٢٠١٣ وبأهمية بلغت ٦٥٪، وذلك بعد أن كان يحتل المرتبة الثانية في عام ٢٠١٣ وبأهمية نسبية ٧٠٪.

وتراجعت أهمية العائق المتعلق بارتفاع معدل دوران الشركات الصغيرة والمتوسطة (الدخول والخروج من السوق) ليصبح في المرتبة الرابعة عام ٢٠١٤ وبمستوى أهمية ٥٨٪، مقارنةً بمرتبته الثالثة في العام السابق. وجاء العائق المتعلق بانخفاض متوسط قيمة القرض وارتفاع عدد القروض وهو ما يزيد من الأعباء والتكاليف على البنوك في المرتبة الخامسة وبأهمية بلغت ٥٤٪ في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، يليه العائق المتعلق بانخفاض العائد مقارنة مع حجم المخاطرة وبأهمية نسبية بلغت ٤٥٪.

هذا وقد أشارت البنوك لمجموعة من العوائق الأخرى والتي تحتل أهمية نسبية متدنية لا تتجاوز ٥٪، والتي تتضمن على ما يلي:

١ – عدم توفر دراسة جدوى وخطط عمل لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢ – ضعف خبرة الشركات الصغيرة والمتوسطة في النشاط التجاري الذي تمارسه.

٣ – ضعف قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على إثبات مصادر السداد.

٤ – عدم توفر قاعدة بيانات ومعلومات ائتمانية كافية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويشار في هذا الصدد إلى أنه تم إطلاق أول شركة للمعلومات الائتمانية في الأردن بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥، والتي ستعمل على بناء قاعدة بيانات لتقليل مخاطر الائتمان لدى البنوك، وهو ما سيلعب دوراً كبيراً في التخفيف من حدة العوائق التي تواجهها البنوك في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تسهيل عمليات التمويل لتلك الشركات.

شكل رقم (٢٧)

الأهمية النسبية للعوائق التي واجهت البنوك في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤

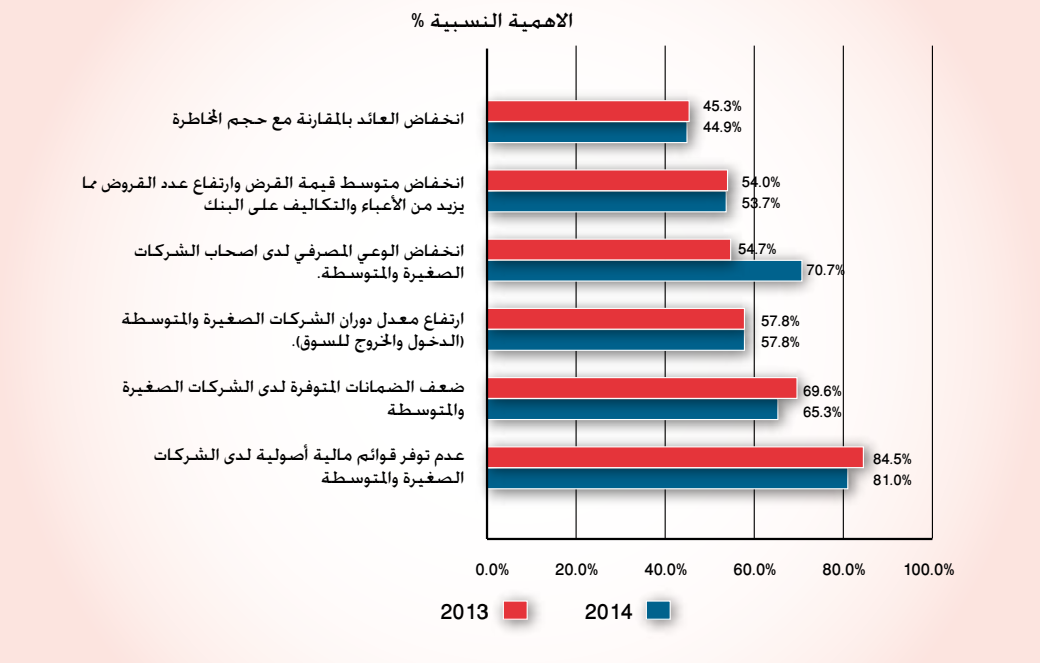

١٣. أهم المبادرات المتخذة من البنك المركزي الأردني لتشجيع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

في إطار حرص البنك المركزي على دعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وتمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها وبالشكل الذي يحفز النمو الاقتصادي في المملكة، قام البنك المركزي الأردني باتخاذ مجموعة من الإجراءات والمبادرات وأبرزها ما يلي:

١ – قام البنك المركزي الأردني بإصدار تعميم للبنوك المرخصة بخصوص دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة رقم (٤٥٨/١٠)

تاريخ ٢٠١١/١/١٢، يشجع فيه البنوك على تمويل تلك الشركات من خلال تحرير ما نسبته ١٠٠٪ من الأرصدة القائمة للتسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة بالدينار لتمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من مبلغ الاحتياطي النقدي الإلزامي بالدينار والتي تتوفر فيها شروط محددة.

٢ – أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧ تعميمه رقم (٣٥١٦/٢/١٠) للبنوك المرخصة والذي نص على استثناء الجزء من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة المكفول من قبل مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (OPIC) من احتياطي المخاطر المصرفية العامة، ومن مخصص تدني التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة، ومن مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير العاملة للسنة الأولى فقط من تصنيفها كتسهيلات غير عاملة وبحيث يقوم البنك باحتساب هذا المخصص على الجزء المكفول اعتباراً من السنة الثانية بنسبة ٢٥٪ للوصول إلى ١٠٠٪ في السنة الخامسة. كما قرر البنك المركزي في نفس التعميم ترجيح التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمكفولة من قبل (OPIC) بوزن مخاطر بنسبة (صفر٪) لغايات احتساب نسبة كفاية رأس المال، على أن يتم إخضاع الكفالة لنسبة خصم مقدارها ٨٪ في حال اختلاف عملة الكفالة عن العملة الممنوح بها التسهيلات.

٣ – قام البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية واقليمية بحشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وبأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، وكذلك ضمانات للقروض الممنوحة وذلك على النحو التالي:

أ – قروض البنك الدولي: تم الحصول على قرض من البنك الدولي بمبلغ ٧٠ مليون دولار أمريكي، حيث تم توزيع هذا المبلغ على البنوك التي تم توقيع اتفاقيات معها والتي بلغ عددها اثنا عشر بنكاً (منها بنكان إسلاميان) لتقوم بإعادة إقراضه للشركات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منافسة ولآجال متوسطة وطويلة، وقد تم استغلال كامل مبلغ القرض البالغ ٧٠ مليون دولار من قبل البنوك المشاركة في تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، واستفاد من هذا القرض أكثر من ٩٠٠٠ مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط منهم حوالي ٦٧٪ مشاريع خارج العاصمة عمان، وبلغت نسبة المشاريع الممولة من حصيلة القرض المملوكة من النساء والشباب حوالي ٨٧٪ و٥٤٪ على التوالي، كما ساهمت التمويلات التي تم منحها من البنوك ضمن هذا المشروع بخلق أكثر من ٢٢٠٠ فرصة عمل.

وفي ضوء نجاح القرض الأول تم التوقيع على اتفاقية للحصول على قرض إضافي من البنك الدولي بقيمة ٥٠ مليون دولار، حيث تم استكمال الإجراءات اللازمة لاستغلال هذا القرض من حيث فتح الحسابات وتوقيع الاتفاقيات مع البنوك، وسيستفيد من هذا القرض ٩ بنوك، مع وجود إمكانية لإقراض جزء من القرض لشركات التمويل الأصغر، وقد تم بتاريخ ٢٠١٦/٢/٧ تحويل معظم مبلغ القرض للبنوك المستفيدة.

ب – قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تم الحصول على قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ (٥٠) مليون دولار وصل على دفعتين مبلغ كل منهما (٢٥) مليون دولار تم توزيعها على البنوك المستفيدة بنهاية عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، لتقوم بدورها بتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد بلغت نسبة استغلال البنوك من الدفعة الأولى في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٠٪ حتى نهاية عام ٢٠١٥، واستفاد من هذا القرض أكثر من ٢٢٣٠ مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط، كما ساهمت التمويلات التي تم منحها من البنوك ضمن هذا المشروع بخلق أكثر من ٣٥٠ فرصة عمل. كما تم التوقيع على اتفاقيتين جديدتين مع نفس الصندوق ولنفس الغاية بمبلغ ٣٠ مليون دينار كويتي (ما يعادل ١٠٠ مليون دولار أمريكي) للقرض الأول و(٥٠) مليون دولار للقرض الثاني، ومن المتوقع أن تصل المبالغ خلال العام الحالي ٢٠١٦.

ج – قام البنك المركزي بتقديم التسهيلات والدعم اللازم لتيسير استفادة البنوك من تمويل خاص من بنك الإعمار الأوروبي بمبلغ ١٢٠ مليون دولار لنفس الغاية بالإضافة إلى تقديم مساعدات فنية وضمانات قروض، علماً أن بنك الإعمار الأوروبي قام بتوقيع إتفاقيتين مع بنكين بمبلغ ٤٠ مليون دولار.

د – البرنامج الداخلي الموجه لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة: يقدم هذا البرنامج تمويل موجه لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة)بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة(بسعر فائدة منافس يقل بمقدار ٢٪ عن سعر إعادة الخصم، ولآجال تتواءم مع الاحتياجات التمويلية للعملاء حيث تبلغ خمس سنوات لقطاعات الصناعة والسياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات وعشر سنوات لقطاع الطاقة المتجددة، ، وبسقف يصل إلى ٥٪ من محفظة القروض القائمة لدى كل بنك عامل، وبالتالي يصل اجمالي المبلغ المتاح لهذه القطاعات حوالي ٩٠٠ مليون دينار. وقد قرر البنك المركزي في شهر حزيران ٢٠١٥ شمول البنوك الإسلامية للاستفادة من هذا البرنامج من خلال توقيع اتفاقية وكالة استثمار مقيدة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية الراغبة بالاستفادة من البرنامج.

خامساً:

آليات زيادة التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة

بالاعتماد على نتائج استطلاع آراء البنوك، واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن تلخيص أهم الآليات والوسائل التي قد تساعد على زيادة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

١. التوصيات المتعلقة بالبنوك العاملة في الأردن

لا بد أن تكون نظرة البنوك للشركات المتوسطة والصغيرة مستندة على أهمية تلك الشركات في الاقتصاد الوطني، وعلى مساهمتها الكبيرة في التنمية والتشغيل، إضافة للإمكانيات الكبيرة الكامنة في هذا القطاع والتي قد ينجم عنها تعاملات بنكية واسعة تحمل في طواياها مزايا كبيرة للبنوك من حيث التنويع، وتوسيع الحصص السوقية، والربحية. وهذا يتطلب بالطبع قيام البنوك بجملة من الأمور أبرزها ما يلي:

١ – استحداث دوائر أو وحدات متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك في البنوك التي لا يوجد لديها بعد مثل هذه الدوائر أو الوحدات، ورفد تلك الدوائر أو الوحدات بموظفي إقراض متخصصين في التعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢ – رفع وتعزيز قدرات موظفي البنوك في التعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاستمرار في عقد الدورات والبرامج وورش العمل المتخصصة لموظفي البنوك والهادفة لتطوير قدراتهم في مجال التعامل المصرفي مع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٣ – زيادة وتعزيز الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المبتكرة والموجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل التأجير، ورأس المال المغامر، وصناديق التمويل المتنوعة.

٤ – تخصيص سياسات ائتمانية مرنة لتمويل تلك الشركات، وتصميم برامج ومنتجات مصرفية تناسب تلك الشركات خاصة في ظل تركز التمويل المقدم لتلك الشركات في عدد محدود من الأنواع.

٥ – توفير حلول ناجعة للعوائق والتحديات التي تعاني منها الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤثر على إمكانية وصولهم للتمويل البنكي.

٦ – في ظل انخفاض قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على توفير الضمانات المناسبة التي تدعم حصولهم على التمويل المصرفي، يصبح توفير برامج ضمان مناسبة أحد أهم العوامل التي تساهم في توفير وزيادة التمويل الموجه لتلك الشركات.

٢. التوصيات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والجهات الأخرى ذات العلاقة

إن وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل يتطلب بذل العديد من الجهود المتعلقة بزيادة تأهيل تلك الشركات، وتوفير الظروف المواتية لها، وتقليل المخاطر المتعلقة بتمويل تلك الشركات. ومن هنا، يمكن تلخيص أهم الآليات والوسائل المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والجهات الأخرى التي قد تساعد على زيادة التمويل الممنوح لها على النحو التالي:

١ – تطوير المهارات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتهم على إعداد دراسات جدوى اقتصادية، وإعداد بيانات مالية جيدة يمكن الاعتماد عليها لغايات دراسة أوضاعهم المالية.

٢ – توفير هيئة حكومية متخصصة في إعداد البيانات المالية السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة مقابل رسوم رمزية بسيطة،

وبحيث تكون تلك البيانات معتمدة من قبل جمعية المحاسبين القانونيين، مع ضرورة إلزام تلك الشركات بالحصول على هذه البيانات سنوياً.

٣ – زيادة الوعي المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال عقد دورات متخصصة تساهم في تعريفهم بأنواع التمويل المناسب لهم، وآليات التعامل مع البنوك.

٤ – توفير المساعدات الفنية الشاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة وبما يساهم في رفع قدراتهم ومهاراتهم الإدارية والإنتاجية والتسويقية، بالإضافة لتوفير التدريب المهني والفني للعاملين في تلك الشركات.

٥ – تطوير التشريعات والقوانين الناظمة التي تساهم في تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وفي زيادة حجم التمويل الممنوح لها، إضافة لتوفير إطار مؤسسي وتشريعي لإدارة وتنظيم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٦ – السعي لإيجاد سجل مركزي رسمي للأصول المنقولة (مثل الآلات والمكائن) وبما يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على استخدام تلك الأصول كضمان للحصول على التمويل المصرفي مقابل رهن تلك الأصول لصالح البنك.

٧ – توفير قاعدة بيانات وافية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة لتكون مدخلاً مهماً في بناء القرارات التي تخص تلك الشركات، وتكون عوناً في إعداد الدراسات والأبحاث التي تتناول تلك الشركات.

٨ – زيادة التعاون مع الجهات المحلية والدولية الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة مثل الشركة الأردنية لضمان القروض ومؤسسة OPIC لتوفير برامج ضمان أو كفالات للتسهيلات الممنوحة لتلك الشركات، مع العمل على زيادة موائمة تلك البرامج من خلال زيادة السقوف ونسب التغطية التي تتضمن عليها برامج الضمان، ووضع معايير منح واضحة وتتناسب مع طبيعة تلك الشركات، إضافة لتوفير برامج ضمان تتوافق مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

٩ – التعاون مع الجهات المحلية والدولية الداعمة لتوفير تمويل بأسعار مناسبة وتخفيض كلفة الاقتراض على الشركات الصغيرة والمتوسطة، ذلك من خلال ما يلي:

- توفير منح أو أموال بتكاليف مخفضة للبنوك ليتم استخدامها في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وبتكاليف منخفضة.
- توفير مزايا تشجيعية للتسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة مثل وجود تعليمات مستقلة من البنك المركزي الأردني لتصنيف التسهيلات الممنوحة لهذه الشركات بحيث تقلل أو تعفي البنوك من بناء مخصصات مقابل تلك التسهيلات، وإعفاء البنوك من استيفاء طوابع عليها، أو توفير مزايا ضريبية للأرباح الناجمة عن تلك التسهيلات.
- تحرير جزء من الاحتياطي النقدي الإلزامي للبنوك وتوجيهه لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة تمكين البنوك التجارية والإسلامية من الاستفادة من عملية تحرير الاحتياطي النقدي.

e. Developing legislations and laws that would help develop SMEs and increase their funding, in addition to providing an institutional and legislative framework to run and organize the SMEs' sector.

f. Creating an official central register for moveable assets, such as machinery and equipment, to help SMEs mortgage them as a collateral to access funding.

g. Providing a sufficient SMEs' database as an important entry point to making decisions on those enterprises, and to help in conducting studies and researches on the sector.

h. Increasing cooperation with local and international institutions that support SMEs such as JLGC and OPIC to provide guarantee or collateral programs to credit facilities granted to SMEs. The programs should be constantly developed and reviewed to increase their ceilings and coverage percentages, and to draw explicit criteria for grants that are appropriate to the nature of those businesses. Further, collateral and guarantee programs compatible with Islamic banks should be provided as well.

i. Cooperation with supporting local and international institutions to provide funding at suitable rates and to reduce borrowing costs for SMEs, through:

- Providing banks with grants or low-cost loans to be used in funding SMEs at low costs.

- Providing advantages to encourage facilities granted to SMEs, such as independent instructions by the CBJ to classify granted facilities so that banks are totally or partially exempted from accumulating provisions against those facilities, and exempting banks from stamp fees on them, or providing tax benefits for profits emanating from those facilities.

- Liberating part of the mandatory cash reserves to be directed to SMEs, in addition to enabling Islamic banks to benefit of the process of liberating the mandatory cash reserves.

Based on the outcomes of the questionnaire on banks' opinions, and the findings of this study, the following are the key mechanisms and means that might help increase financing for SMEs:

1- Recommendations for banks operating in Jordan

Banks' view of SMEs should stem from the key role that those enterprises play in economy and their great contribution to development and employment. It should also depend on the great potential of this sector that might result in wide-scale bank transactions of great benefit to banks in terms of diversification, expansion of market shares and profitability. Naturally, this requires banks to take a number of steps, such as,

a. Creation of units or departments specialized in SMEs' financing in banks that do not have yet such units or departments. The units/ departments should be supplied with lending employees specialized in dealing with SMEs.

b. Raising and strengthening the capacities of bank employees to deal with SMEs, by continuing to organize specialized courses, programs and workshops in dealing with SMEs.

c. Increasing and strengthening innovative banking services, products and solutions directed to SMEs, such as leasing, venture capital and the different financing funds.

d. Providing flexible credit policies to fund those businesses, and designing banking programs and products that fit the needs of SMEs, especially as provided funding focuses on limited choices.

e. Providing efficient solutions for the obstacles and challenges that SMEs face that affect their access to bank funding.

f. In light of the low potential of SMEs to provide proper collaterals to access bank funding, providing proper loan guarantee programs for SMEs would contribute to increasing their funding.

2- Recommendations for SMEs and other concerned parties:

SMEs' access to finance requires more efforts to qualify those businesses, provide suitable environment for them to thrive and reduce risks relevant to their financing. Hence, the following are the key means and instruments for SMEs and other concerned parties to help having more access to finance:

a. Developing SMEs' financial skills and increasing their ability to prepare feasibility studies and good financial statements that banks can depend on in reviewing their financial conditions.

b. Establishing a governmental body specialized in preparing annual financial statements to SMEs against nominal small fees, provided that the statements are endorsed by the Jordan Association of Certified Public Accountants and that SMEs are obliged to have such statements annually.

c. Increasing SMEs' banking awareness by organizing specialized courses that enlighten them as regards the proper types of funding for them and mechanisms of dealing with banks.

d. Providing comprehensive technical assistance to SMEs in a way that raises their administrative, productive and marketing capacities and skills, in addition to providing vocational and technical training to SMEs' employees.

FIFTH:
MECHANISMS OF INCREASING BANK FINANCING FOR SMES

assistance and loan guarantees. EBRD signed two agreements with two banks with an amount of USD 40million.

The internal program targeting the sectors of industry, tourism, renewable energy and agriculture. This program provides funding for those sectors, including SMEs working in them, at a competitive interest rate that is less than the discount rate by 2%. The terms are appropriate to the clients' funding needs, as they are five years for the sectors of industry, tourism, agriculture and IT, and 10 years for the renewable energy sector. The ceiling reaches 5% of the outstanding loan portfolio of each working bank. Consequently, the total amount available for these sectors touches on the verge of JD 900million. The CBJ decided in June 2015 to include Islamic banks to benefit of this program by signing a restricted investment agency agreement between the central bank on the one hand and the Islamic banks desiring to benefit of this program on the other.

in Jordanian dinar to fund eligible SMEs that meet the required conditions from the mandatory cash reserves.

b. The CBJ issued on 27 March 2012 circular # 10 / 2 / 3516 for licensed banks. The circular provided for excluding the portion of credit facilities given to SMEs, guaranteed by OPIC, from the reserve for general banking risks, and from the provisions for impairment in under control facilities and non-performing credit facilities, only in the first year of their classification as non-performing facilities. This is on condition that the bank calculates this guaranteed portion as of the second year at a percentage of 25% until it reaches 100% in the fifth year. The CBJ also decided in the same circular to weigh credit facilities given to SMEs under guarantees from OPIC as a risk weight of 0% for calculating the capital adequacy ratio. The guarantee would be subject to a discount of 8% in case the currency in which the guarantee is issued is different from the currency in which facilities are given.

c. The CBJ, in cooperation with the Ministry of Planning and International Cooperation and international and regional funding institutions, mobilized funding for SMEs at competitive interest rates and for suitable terms of settlement and with collaterals for granted loans as follows:

1. World Bank loans: the WB gave CBJ a loan of USD 70million that was distributed on 12 banks (two of them are Islamic banks) that signed agreements to re-lend the money to SMEs at competitive interest rates and for mid and long term settlement. The whole value of the loan was used by participating banks to fund micro, small and medium size enterprises (MSMEs). More than 9000 businesses benefited of this loan, 67% of them are outside the capital Amman. The percentage of funded projects that are owned by women and youth amounted to 87% and 54% respectively. Funding granted by banks within this initiative helped to create more than 2200 jobs.

2. In light of the first loan's success, an additional loan agreement was signed with the WB with an amount of USD 50million. All necessary procedures, such as opening accounts and signing agreements with banks, were completed to use this loan. Nine banks are set to benefit of this loan, with the possibility of lending part of the loan to microfinance corporations. Most of the loan's value was transferred to beneficiary banks on 7 Feb 2016.

3. Loans of the Arab Fund for Economic and Social Development (Arab Fund): The CBJ received a USD 50milllion loan from the Arab Fund on two equal payments, USD 50 million each. The amount was distributed on beneficiary banks by the end of 2014 and 2015 to fund MSMEs. The percentage of banks' usage of the first payment in funding MSMEs reached 90% until the end of 2015. More than 2230 MSMEs benefitted of this loan. Funding of those enterprises created more than 350 job opportunities. Two new agreements were signed with the Arab Fund for the same purpose with a value of KD30million (USD 100million) for the first loan and USD 50million for the second loan. Proceeds are due to be transferred in the present year 2016.

4. The CBJ provided the necessary facilities and support to facilitate banks' benefiting from a special funding from European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) that amounted to USD 120million for the same purpose. The European bank also provided technical

importance amounted to 45%.

Banks pointed out to another package of obstacles of low importance that does not exceed 5%. The package includes:

1. The absence of feasibility studies and working plans at the SMEs.
2. The weak SMEs' experience in the business they practice.
3. The weak SMEs' ability to prove the sources of debt settlement.
4. The lack of a database and sufficient credit data on SMEs.

It is noteworthy that the first credit bureau was launched in Jordan on 15 Dec 2015. The company would create a database apt to reduce credit risks that banks bear, the matter that would play a key role in mitigating the obstacles facing banks in financing SMEs, and consequently facilitating the latter's access to funding.

Figure (27)

The relative importance of obstacles facing banks in financing SMEs in 2013, 2014

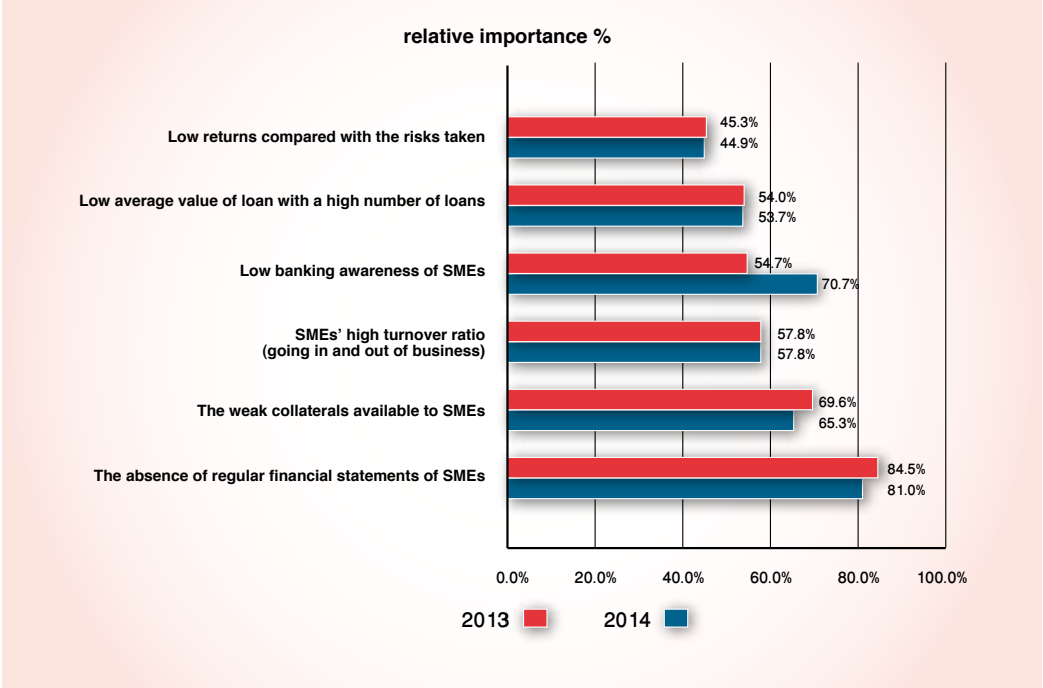

13- The most important initiatives taken by CBJ to encourage financing SMEs

In the context of CBJ's keenness on supporting SMEs and empowering them to access necessary finance to perform their business in a way that stimulates economic growth in the kingdom, the central bank undertook a number of procedures and initiatives. Here are the most important of them:

a. The CBJ issued on 12 january 2011 circular # 10 / 458 for licensed banks. The circular urged banks to finance SMEs by liberating 100% of existing balances of direct credit facilities given

Figure (26)

The appropriateness of OPIC loan guarantee programs to SMEs' conditions

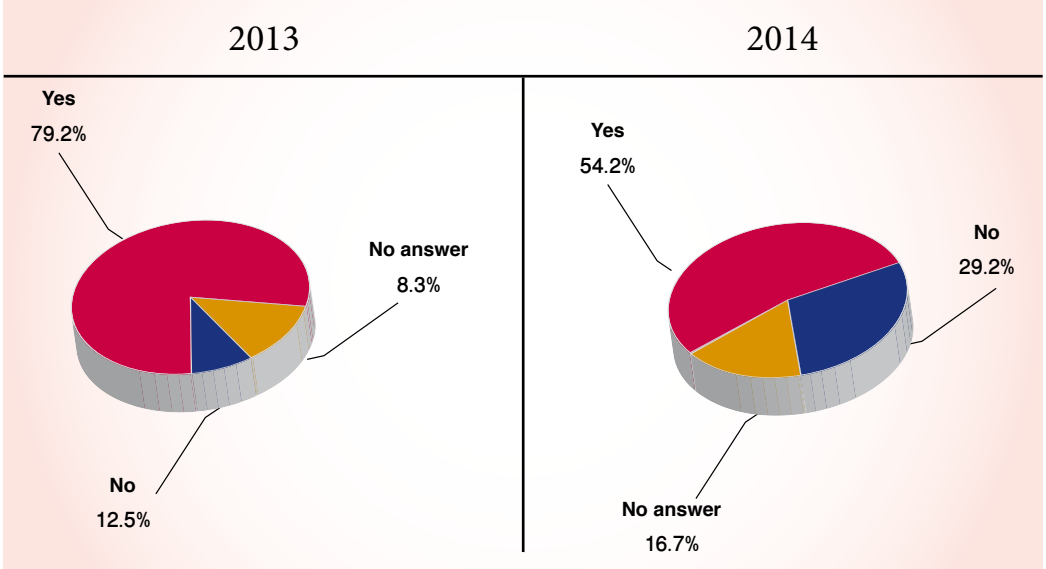

Banks pointed out that the most important reasons for the low appropriateness of OPIC guarantee programs are relevant to the mechanisms of submitting the application. It is difficult to meet the program's requirements and conditions; the collateral does not cover the whole facilities; the high rates of commission charged which reduce the banks' returns; and the low guarantee ceiling inside Amman.

12- The most important obstacles facing banks in SMEs' financing

The study demonstrated that a number of obstacles faces banks in financing SMEs, along with a high agreement among banks as regards the relative weight of those obstacles in both years of study, 2013 and 2014.

On top of those obstacles is the absence of regular financial statements of SMEs, which had a relative importance ranging between 81% and 84% in 2013 and 2014.

The importance of the SME owners' low banking awareness as an obstacle increased to rank second in 2014, with a relative importance of 71%, up from the fourth rank in 2013 with a relative importance of 55%.

The relative importance of the weak collaterals available to SMEs declined to the third rank in 2014, with a relative importance of 65%, down from the second rank in 2013 with a relative importance of 70%.

The importance of SMEs' high turnover ratio (going in and out of business) decreased to rank fourth in 2014, with a 58% importance, compared with the third rank the year before.

The obstacle of the low average value of loan and the high number of loans, which increases burdens and expenses on banks, ranked fifth with an importance that reached 54% in the years 2013 and 2014, followed by the obstacle of the low returns compared with the risks taken; the relative

5. Developing guarantee programs specifically for Islamic banks.

6. Facilitating and simplification of procedures.

According to the Financial Stability Report of 2014, the JLGC went through a restructuring process with its work procedures and scope of work developed to provide the necessary guarantees for financing SMEs.

The most notable development that the JLGC's programs witnessed in the first quarter of 2016 is the creation of fund to support startups. The JD 35million fund, working under the umbrella of JLGC, was established with zero interest loans given by the Jordanian government and commercial banks working in Jordan, in addition to concessionary loans from regional and international institutions. The fund aims at providing the necessary guarantees to loans given to startups, at a coverage percentage amounting to 85%, and with 1% guarantee fees.

The JLGC- operated program of Kafala to guarantee funding of small startups was launched to incentivize Islamic banks to provide long and medium term funding that fits the requirements of high added value SMEs. The Kafala program was primarily funded with JD 10million as good loans provided by the CBJ and Islamic banks in Jordan.

B. OPIC's loan guarantee program

As regards banks' opinions on the appropriateness of OPIC's loan guarantee program to the real conditions of SMEs and its role in increasing SMEs' access to finance, results showed that 79.2% of banks in 2013 believed that the guarantee program is appropriate to the conditions of SMEs and it increases their access to finance. 8.3% pointed out that the program is not appropriate to the real conditions of SMEs. In 2014, the percentage of banks who think the program is appropriate and has a role in increasing finance to SMEs decreased to reach 54.2%, while the percentage of banks who think the program is inappropriate increased to reach 29.2%.

Figure (25)

Appropriateness of loan guarantee programs of JLGC to the situation of SMEs

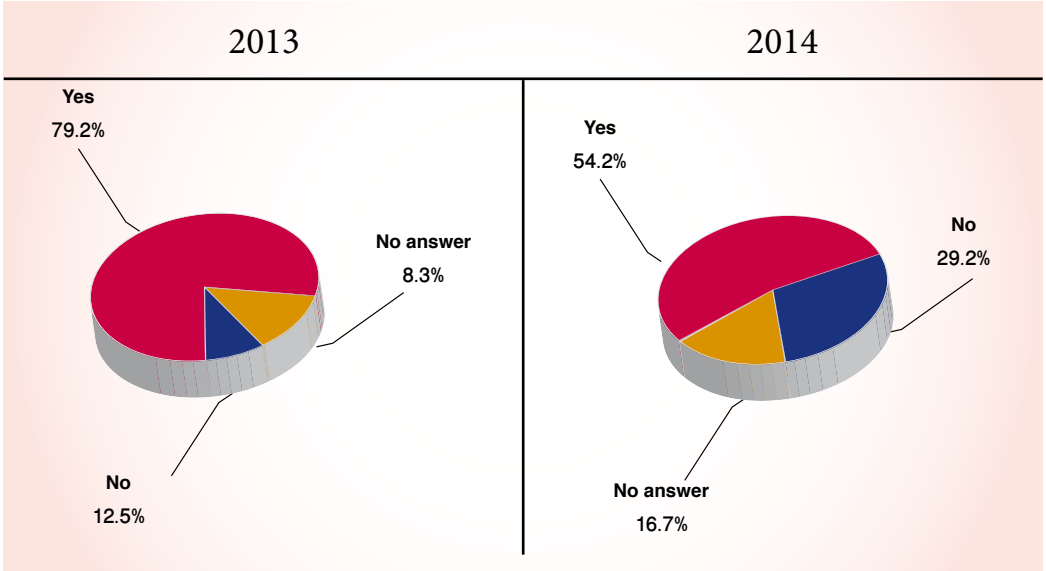

As regards reasons to think JLGC's loan guarantee programs are inappropriate to the real situation of SMEs, banks pointed out to the following reasons:

a. The low value of the maximum ceiling permitted to each client of SMEs;

b. The low value of the ceiling given to each bank;

c. The low guarantee coverage that does not exceed 70% of the value of facilities given;

d. The high commission rates that JLGC charges on banks, which leads to a decrease in the lending returns;

e. JLGC's programs are weakly compatible to changes in the market conditions;

f. Complicated conditions, the complicated procedures and the excessive requirements of the loan guarantee programs;

g. The lack of collaterals for some kinds of facilities like revolving and renewable ceilings; and,

h. Mechanisms of loan guarantee programs are not appropriate to some banks. The programs are not in harmony with the Sharia requirements of Islamic banks.

In light of the above factors, it is necessary to seek to increase the appropriateness of JLGC's programs by developing them to agree with the banks' requirements by the following:

1. Increasing the ceilings for clients and banks.

2. Increasing the percentage of guarantees' coverage.

3. Reviewing the fees and commissions the corporation charges on loan guarantees, they should be decreased to the lowest possible so that the borrowing costs are reduced for SMEs.

4. Developing guarantee programs that are compatible with banks' credit policies.

Figure (24)

The relative importance of collaterals required from SMEs in 2013 and 2014

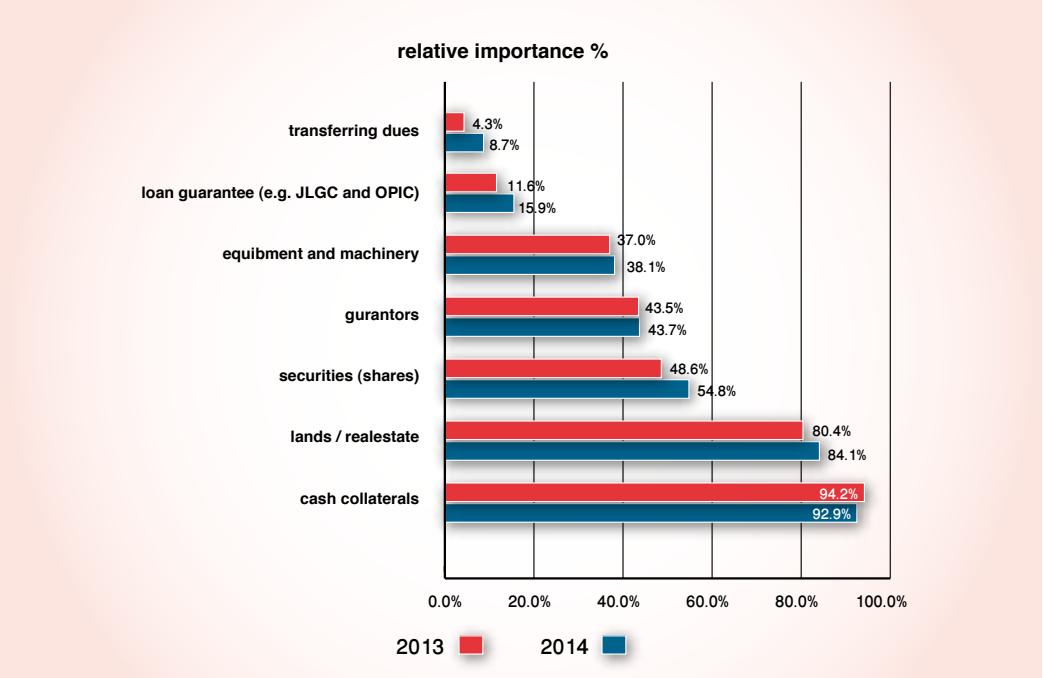

11- How appropriate are loan guarantee programs to the real conditions of SMEs

A. Loan guarantee programs offered by JLGC

When surveying banks' opinions about the appropriateness of loan guarantee programs given by JLGC to the conditions of SMEs and their contribution to increase funding given to those enterprises, we received the following answers. About 79.2% of banks said in 2013 that loan guarantee programs are suitable to the real situation of SMEs and they contribute to increase their access to funding, while 12.5% said that those programs are not suitable for SMEs.

In 2014, the percentage of banks which think positively of loan guarantee programs' appropriateness and role in accessing funding decreased noticeably to reach 54.2%, while the percentage of banks who said those programs are inappropriate increased to 29.2%.

Figure (23)

Potential of increasing the volume of bank loans/ funding portfolio given to SMEs in 2013, 2014

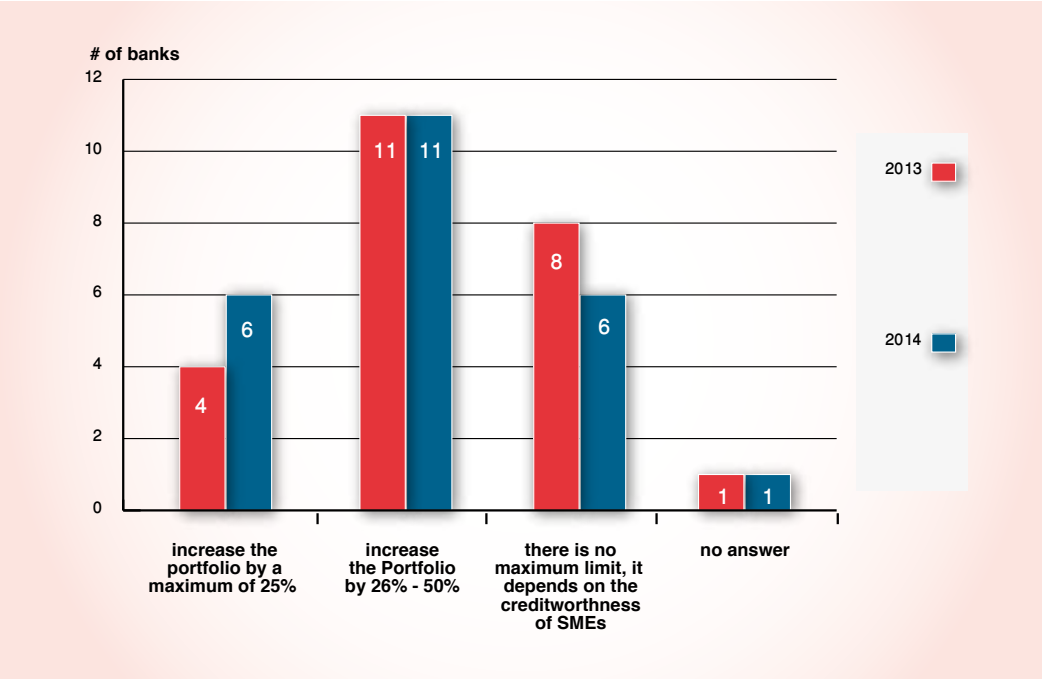

These results are promising as they reflect big potentials for banks to increase their funding of SMEs. However, this requires exerting tremendous efforts to increase SMEs' eligibility by fulfilling the conditions that facilitate their access to bank financing.

10- The most important collaterals banks require from SMEs

Results illustrated big agreement among banks operating in Jordan as regards the relative importance they pin on collaterals required to fund SMEs. Cash collaterals came first among the most important collaterals whose relative importance ranged between 93% and 94% in 2013 and 2014. Lands and real estates ranked second with a relative importance ranging between 80% and 84%. Securities, shares in particular, came third with a relative importance ranging between 49% and 55%. Collaterals relevant to having a guarantor or more came fourth with a relative importance approaching 44%. Equipment and machinery given as collaterals came fifth with a relative importance ranging between 37% and 38%. Some of the striking findings in this respect is the noticeable improvement in the relative importance given to guarantee programs of corporations like JLGC and OPIC. The relative importance of those two corporations' guarantees increased from 11.6% in 2013 to 15.9% in 2014. This indicates the increase in banks' response to loan guarantee programs and consequently the importance of creating similar programs and increasing the range and number of those programs. In this respect, the low rank that loan guarantee programs occupied, the 6th place compared with other mentioned collaterals, might be a reflection of the weaknesses in those programs. The most important weaknesses are the high commission rates they charge from banks and the presence of numerous conditions and qualities that do not suit the real situation of SMEs. Further, guarantee programs focus on specific sectors and geographical areas.

Figure (22)

The relative volume of loan/ funding portfolio given to SMEs to the total loan/ funding portfolio at banks in Jordan in 2013 and 2014

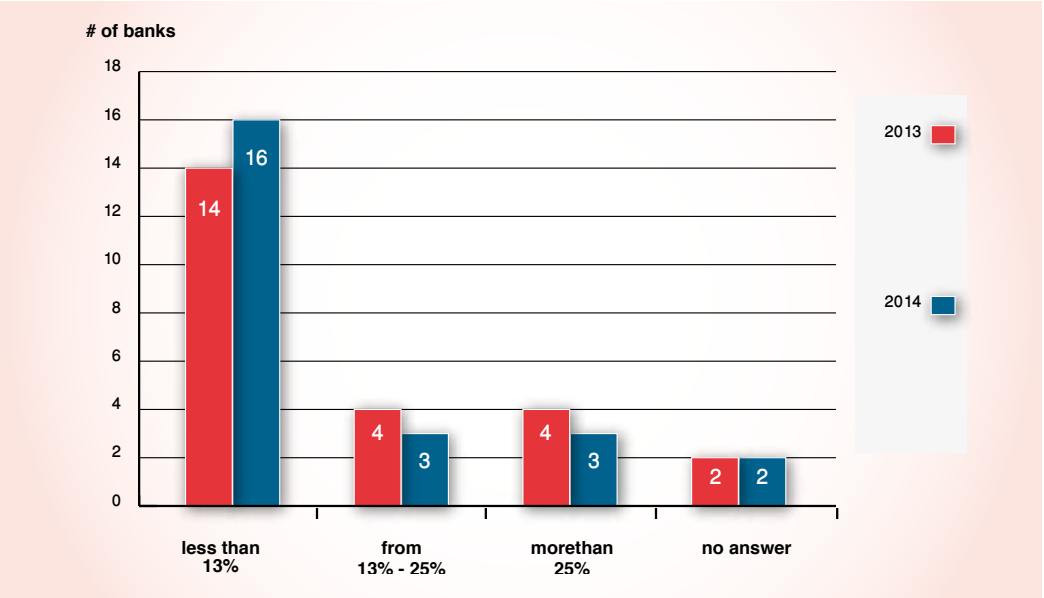

In light of the above, the percentage of SMEs' facilities does not exceed 13% in most banks operating in Jordan. Banks where the portfolio volume exceeded 13% were relatively limited, from one fourth to one third of banks.

It is worth noting that the Financial Stability Report of 2014 found out that the percentage of facilities given to SMEs reached 8.5% of total credit facilities given by banks working in Jordan, compared with 8.2% in 2013.

9- Potential of increasing financing given to SMEs

Findings have shown than there is a big potential for banks to increase the volume of loan or financing portfolio given to SMEs in case they fulfill the conditions and the profile needed by banks. Eleven banks operating in Jordan pointed out the possibility of increasing the volume of financing portfolio given to SMEs at a percentage ranging between 26% and 50% of the present portfolio volume. Four banks in 2013, and 6 banks in 2014 expressed the potential to increase financing portfolio to SMEs at a percentage that might reach 25%. Eight banks in 2013 and 6 banks in 2014 said they do not have a fixed maximum limit for the volume of financing portfolio given to SMEs, as this depends on the SMEs' eligibility as clients.

5- Insufficient bank awareness of SMEs, reflected in their lack of knowledge of the characteristics and conditions of bank services and products, and their ignorance of the products that are most suitable for their needs. This makes the type of requested credit unsuitable for the operational cycle or the funding needs of those companies. Further, they are not capable to explain the goal of applying to the required funding, and consequently the ambiguous goal of the required facilities.

6- Insufficient data, information and statistics available on the SMEs' market in Jordan.

Findings of this report are greatly in accord with the findings of the CBJ's Financial Stability Report of 2014. The latter report pointed out that the most important reasons behind banks' rejection to give facilities to SMEs are:

a. The presence of returned checks for insufficient funds and listing the client on the returned checks' list.

b. The client does not meet the conditions of the bank's credit policy in terms of income, place of work, length of service and age.

c. The client's obligations are high, weak commitment to settling debts and the weak financial solvency.

d. The client has payment arrears at banks.

e. The period between the existing and requested loan is less than a year, or the funding is long term.

f. The nature of work has a high turnover ratio.

8- The relative volume of loans or funding portfolio given to SMEs

The questionnaire findings demonstrated that the ratio of the loan or funding portfolio given to SMEs to the total loans or funding portfolio at the banks operating in Jordan was as follows:

- From 0% to 13%, at 14 banks in 2013, and 16 banks in 2014. This constitutes the percentage of 58% and 67% of total banks in 2013 and 2014 respectively.

- More than 13% until 25% at 4 banks in 2013 and 3 banks in 2014.

- More than 25% at 4 banks in 2013 and 3 banks in 2014.

7- The most important reasons for banks' rejection of financing applications submitted by SMEs

Based on banks' answers on the reasons behind their rejection of SMEs' loan applications, findings showed that there is a big agreement between banks as regards the reasons for rejection. There is also consistency between rejection reasons in 2014 and 2013.

Here are the most important reasons of rejecting SMEs' loan applications:

1- SMEs' weak experience in business as they are newly created. They have weak administrative and marketing capacities, and they lack feasibility studies for the projects needing funding, or the projects themselves have weak feasibility.

2- Weak collaterals available for SMEs, especially the physical collaterals. They are insufficient compared with the risk levels associated with those businesses, and taking into consideration the weak sources of settlement.

3- The weak financial solvency of SMEs, especially in terms of the high debts that concerned enterprises owe for other banks, and the high burden of debt compared with the SMEs' ability to repay debts. This is especially true if the required funding is relatively high, and the credit history of the client is negative, including the presence of financial problems and lawsuits against the business such as returned checks, and the improper financial and commercial reputation.

4- The weak financial data and information of SMEs, as there are insufficient financial and commercial data on SMEs, in addition to the fact that financial statements might reflect the negative performance of those businesses in the past years, especially if there are losses, or if the forecasted cash flows are not enough to settle the obligations.

In this concern, the results of the general census of economic enterprises in Jordan in 2011, showed that the companies that have regular accounting books constitutes 7.8% only of the total number of companies in Jordan. Companies that do not use regular accounting books constitute a high percentage of 92.2%.

Figure (21)

Companies' usage of regular accounting books

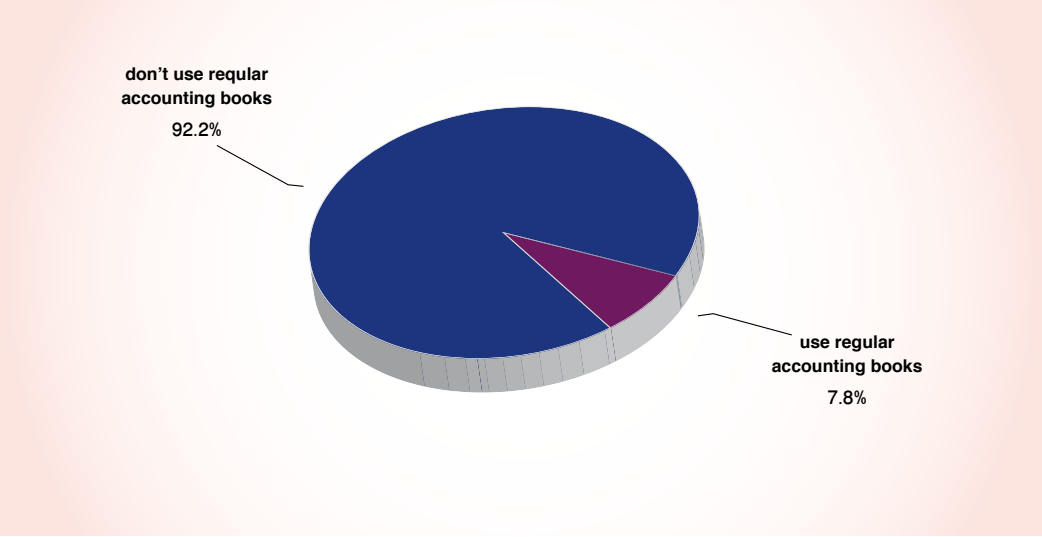

Source: Department of Statistics, General Census of Economic enterprises, 2011

6- The percentage of rejected SMEs' bank loan applications

Eleven banks of those operating in Jordan rejected less than 10% of loan applications submitted by SMEs in 2013 and 2014, while eight banks in 2013 and 7 banks in 2014 rejected between 10 - 25% of loan applications. Banks that rejected 26% to 40% of SMEs' loan applications were two banks in 2013 and three banks in 2014.

It is noteworthy that banks that rejected less than 10% of applications have the biggest market shares in terms of lending to SMEs. This makes the overall percentage of rejection by all banks in Jordan about 10%.

In the same context, the Financial Stability Report of 2014, issued by the CBJ confirmed the findings of this report. The CBJ report said the number of SMEs' applications to get facilities (requests of new clients in addition to the requests to increase existing facilities) reached about 10.6 thousand applications in 2014 with a total value of 1278 million JDs. Banks rejected 10% of submitted applications, with a total value of JOD 177m or 13.9% of total submitted applications. The same report showed that commercial banks had the biggest percentage of SMEs' applications, which reached 75% of total submitted applications. As regards requests submitted to Islamic banks, the applications amounted to 20% of total applications. Foreign banks registered the lowest percentage, which was 5% approximately.

Figure (20)

The rate of SMEs' loan applications rejected by banks to the total SMEs' applications in 2013 and 2014

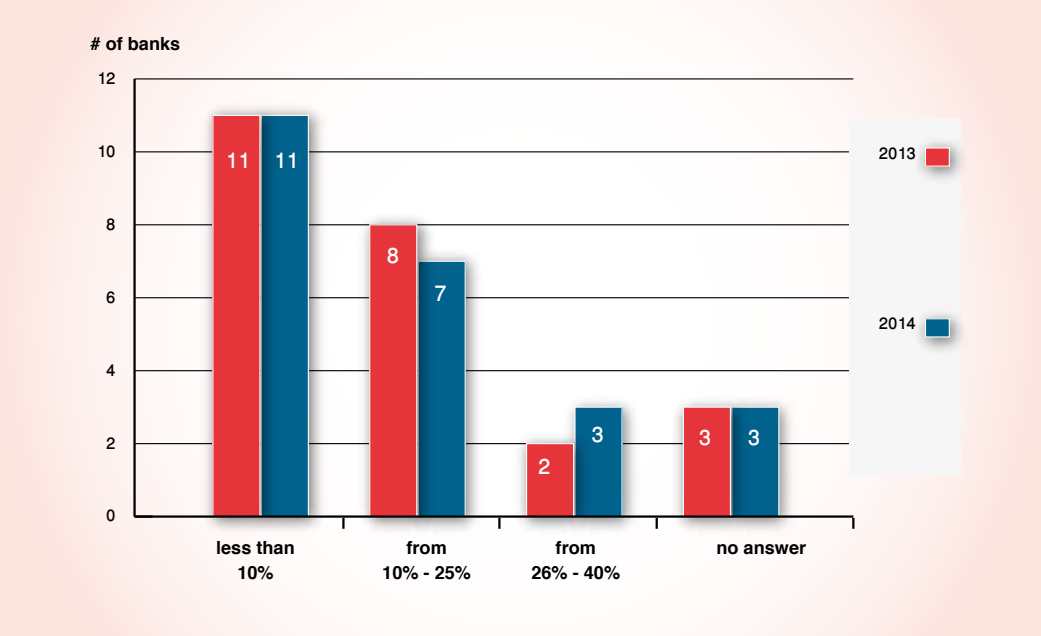

B- Structure of profit average or return on funds that Islamic banks provide to SMEs

Profit average or return that Islamic banks charge on funds they grant to SMEs ranged between 5% and 12%, as there were differences in the profit or return average from one bank to another, from one year to another and according to the type of funding. Figure (18) and figure (19) show the structure of profit or return average on funds that Islamic banks provide to SMEs in 2013 and 2014 respectively.

Figure (18)

Profit or return average on funds Islamic banks provide to SMEs in 2013

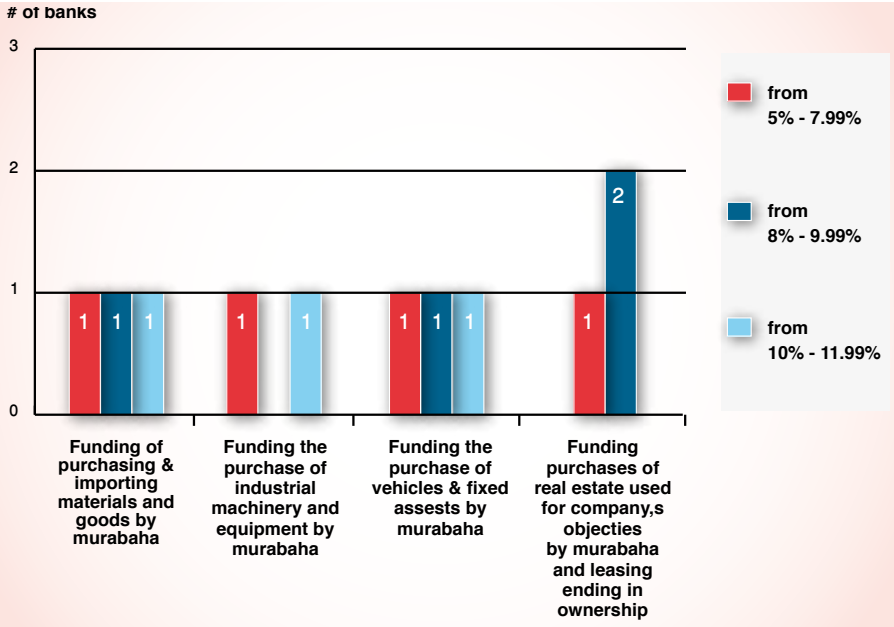

Figure (19)

Profit or return average on funds Islamic banks provide to SMEs in 2014

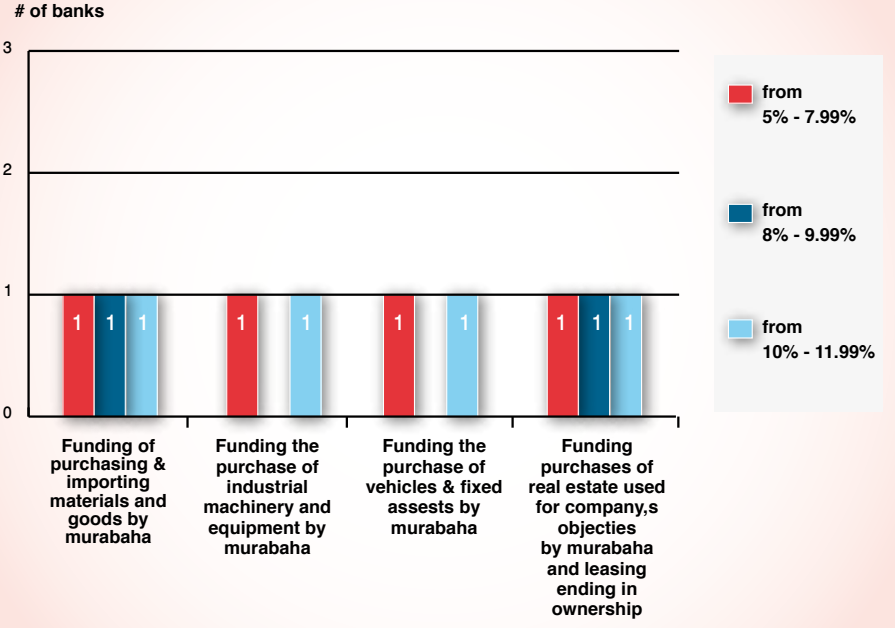

Figure (16)

Interest rates' structure on funds that banks granted to SMEs in 2013

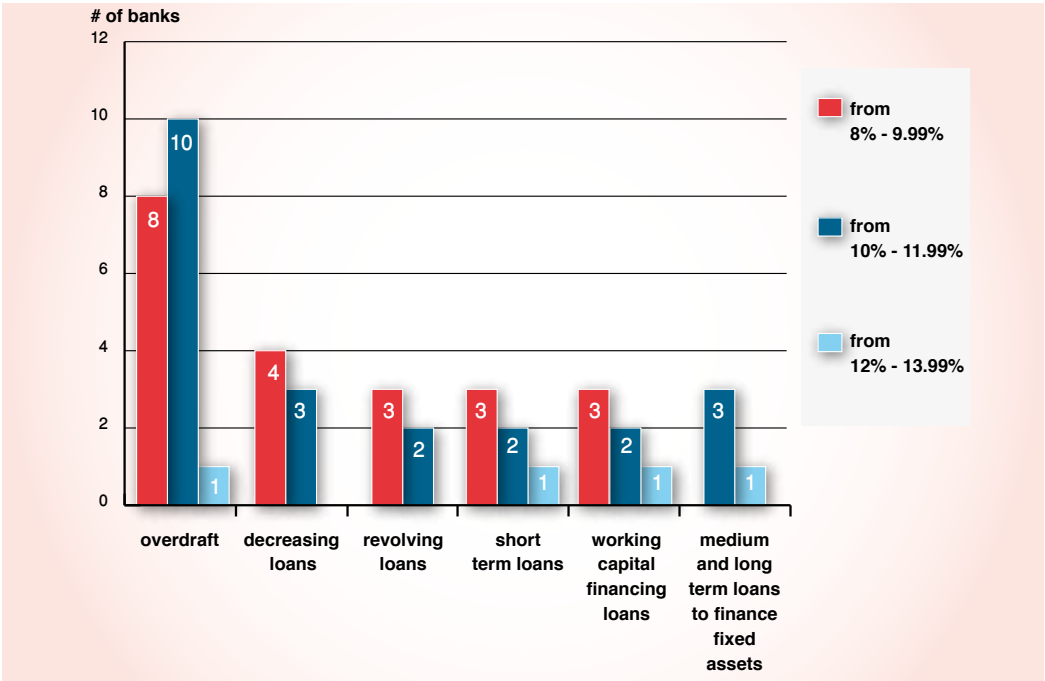

Figure (17)

Interest rates' structure on funds that banks granted to SMEs in 2014

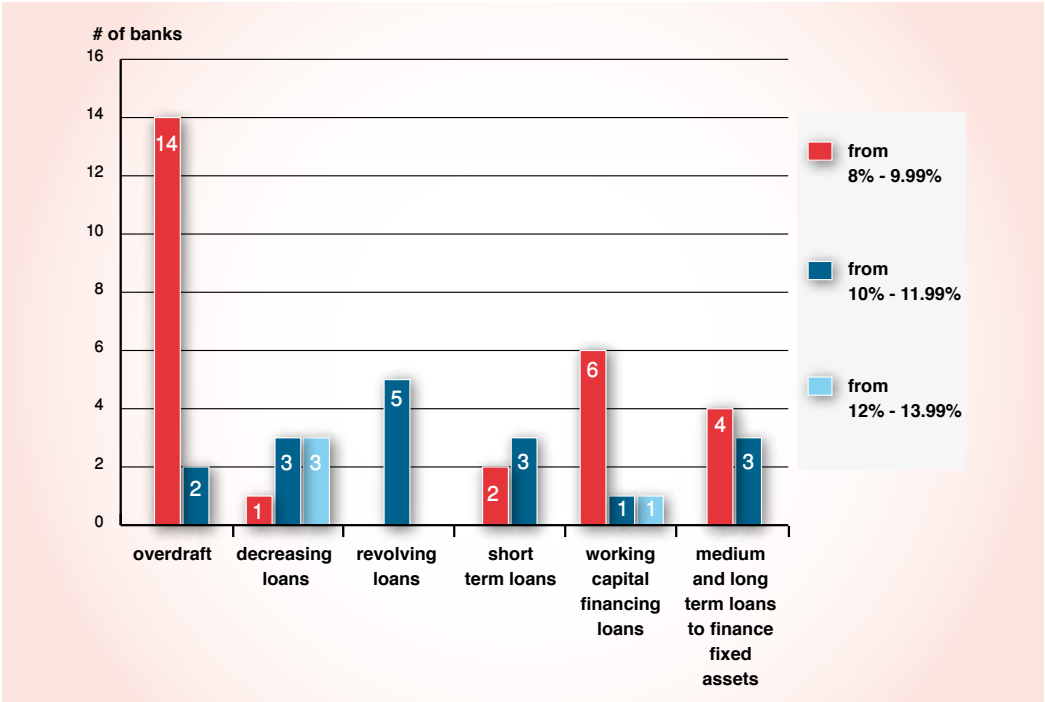

their products are to a medium degree appropriate for the needs of SMEs. Therefore, it can be said that 91.7% of banks believe that their products are appropriate to a high or medium degree for the SMEs' needs. It also showed that 8% of banks think their current products are unsuitable or slightly suitable, the matter that requires those banks to develop their products intended for SMEs.

Figure (15)

To what extent the products provided by banks are suitable for SMEs' needs

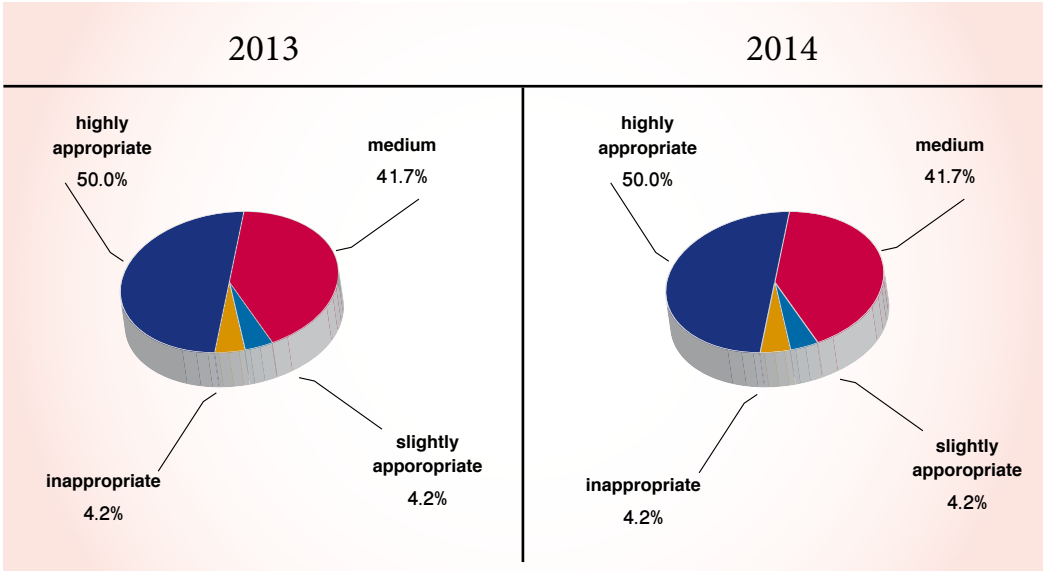

5- The costs of bank financing on SMEs

A- Interest rates' structure on funds that banks provide to SMEs. Interest rates charged by commercial banks on financing given to SMEs ranged between 8% and 14%. There were differences in interest rates from one bank to another and from one year to another, and according to the type of funding. For example, in 2013 interest rates on the overdraft ranged between 6% and 8% in 8 banks and between 10% and 12% in 10 banks. In 2014, interest rates on the overdraft ranged between 6% and 8% in 14 banks, while they ranged between 8% and 10% in two banks only. Figure (16) and figure (17) demonstrate interest rates structure on funds provided by commercial banks in 2013 and 2014 respectively.

Table (3)

The most important types of funding provided by Islamic banks

Type of funding	2013		2014	
	# of banks providing funding	% of total # of banks	# of banks providing funding	% of total # of banks
Funding of purchasing & importing raw materials and goods by Murabaha	3	75%	3	75%
Funding the purchase of industrial machinery and equipment by Murabaha	2	50%	2	50%
Funding the purchase of vehicles & fixed assets by Murabaha	3	75%	2	50%
Funding purchases of real estate used for company's objectives by Murabaha and leasing ending in ownership	3	75%	3	75%
Funding purchases of machinery and equipment by Ijarah	1	25%	1	25%

Figure (14)

The most important types of financing provided by Islamic banks to SMEs in 2013 and 2014

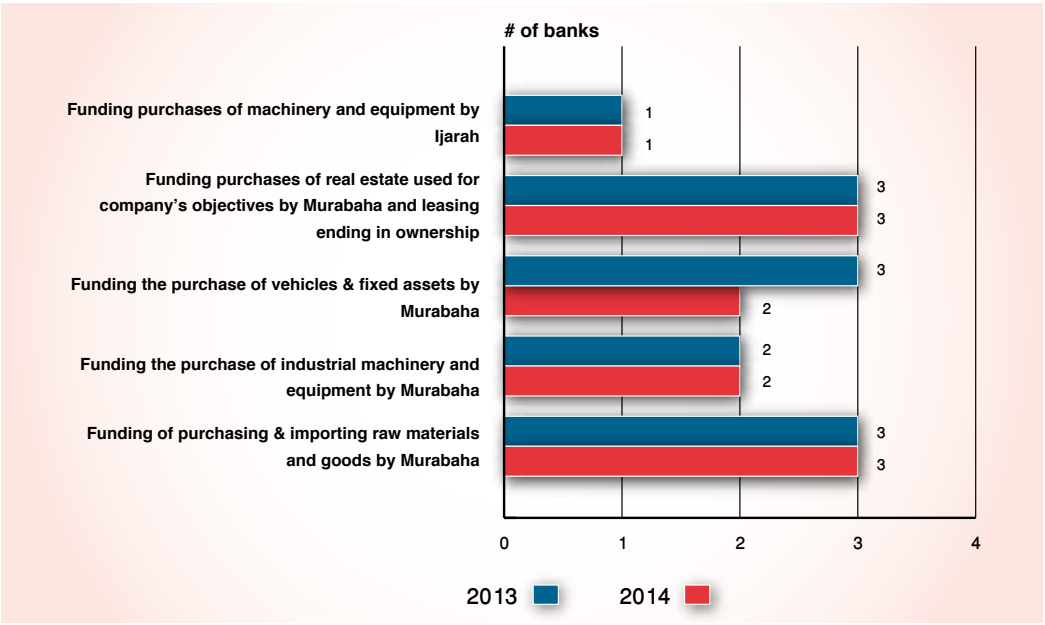

4- The appropriateness of current bank products to the needs of SMEs

Clear steadiness was noticed in the banks' answers as to the appropriateness of their products to the needs of SMEs in 2014 compared with 2013. Half of the banks, 50% of them, believes that products they currently provide are highly appropriate to the needs of SMEs, while 41.7% of banks believe that

Figure (13)

The most important types of financing provided by commercial banks to SMEs in 2013 and 2014

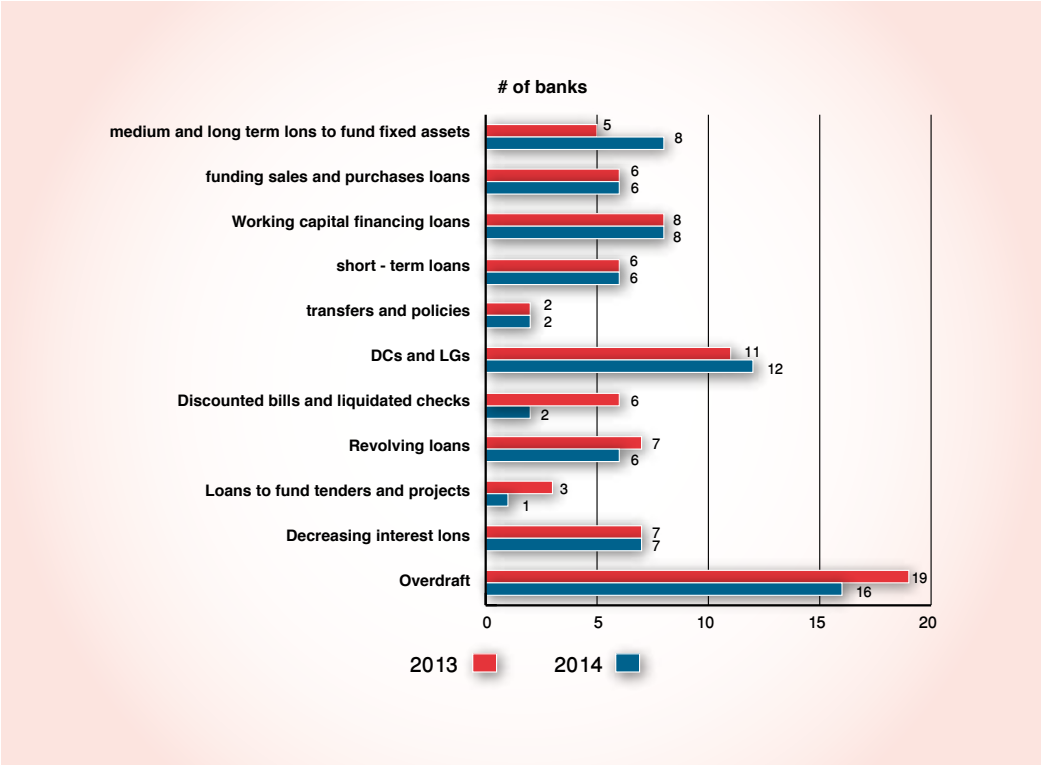

B- The most important types of financing provided by Islamic banks

The table below shows the most important types of financing provided by four Islamic banks in 2013 and 2014. Funding the purchase and import of raw materials and goods through Murabaha and funding the purchase of real estate used for the company's purposes through Murabaha and leasing ending with ownership are the most important and common types of funding given to SMEs. These are followed by funding the purchase of vehicles and fixed assets by Murabaha, then funding the purchase of manufacturing machines and equipment by Murabaha.

Table (2)

The most important types of funding provided by commercial banks

Type of funding	2013		2014	
	# of banks providing funding	% of total # of banks	# of banks providing funding	% of total # of banks
Overdraft	19	95.0%	16	80.0%
Decreasing interest loans	7	35.0%	7	35.0%
Loans to fund tenders & projects	3	15.0%	1	5.0%
Revolving loans	7	35.0%	6	30.0%
Discounted bills and liquidated checks	6	30.0%	2	10.0%
DCs and LGs	11	55.0%	12	60.0%
Transfers and policies	2	10.0%	2	10.0%
Short- term loans	6	30.0%	6	30.0%
working capital financing loan	8	40.0%	8	40.0%
Funding sales and purchases loans	6	30.0%	6	30.0%
Medium and long term loans to fund fixed assets	5	25.0%	8	40.0%

As regards the distribution of banks that have qualified and specialized employees in dealing with SMEs in 2014, findings indicated that they include 11 Jordanian commercial banks, two Islamic banks and two foreign commercial banks.

Figure (12)

The distribution of banks that have qualified and specialized employees to deal with SMEs in 2014

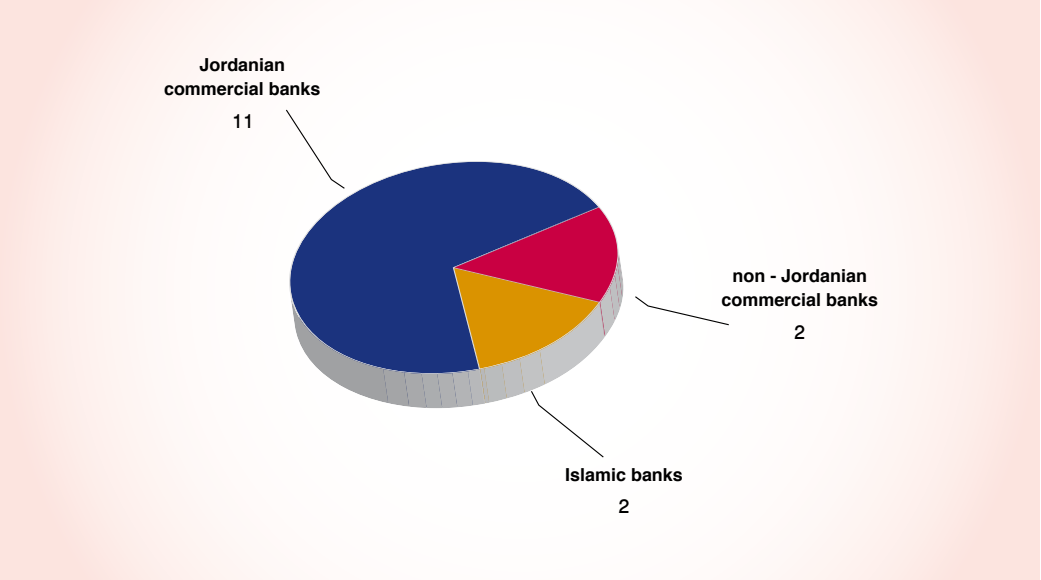

3- The most important types of financing that banks provide for SMEs

A- The most important types of financing provided by commercial banks

The following table illustrates the most important types of financing provided by 20 commercial banks in 2013 and 2014. Overdraft is the most important and common type of financing given to SMEs, followed by documentary credits and guarantees, then working capital financing loans.

Figure (10)

Distribution of banks having units or departments specialized in SMEs' financing in 2014

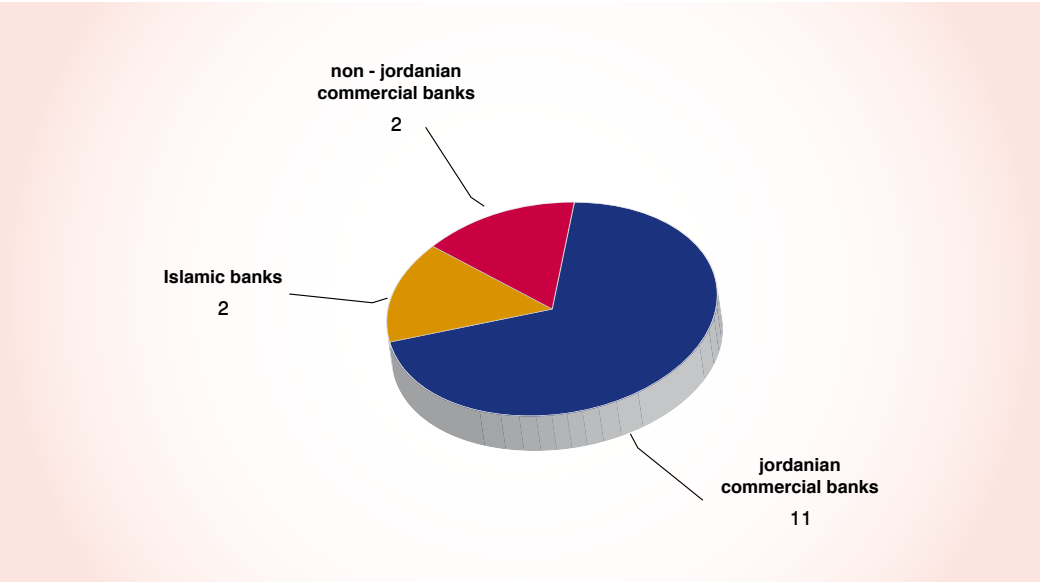

2- Having qualified and specialized employees in dealing with SMEs

The number of banks that have lending employees and sales employees specialized in SMEs' clients reached 17 banks in 2013, or 70.8% of the total number of banks. This is the same figure and percentage found in 2014 also. The remaining seven banks, constituting 29.2% of total banks, do not have specific employees to deal with SMEs; rather, SMEs Clients are served by employees who cater for all clients, regardless of their funding needs.

Figure (11)

Presence of qualified employees specialized in dealing with SMEs

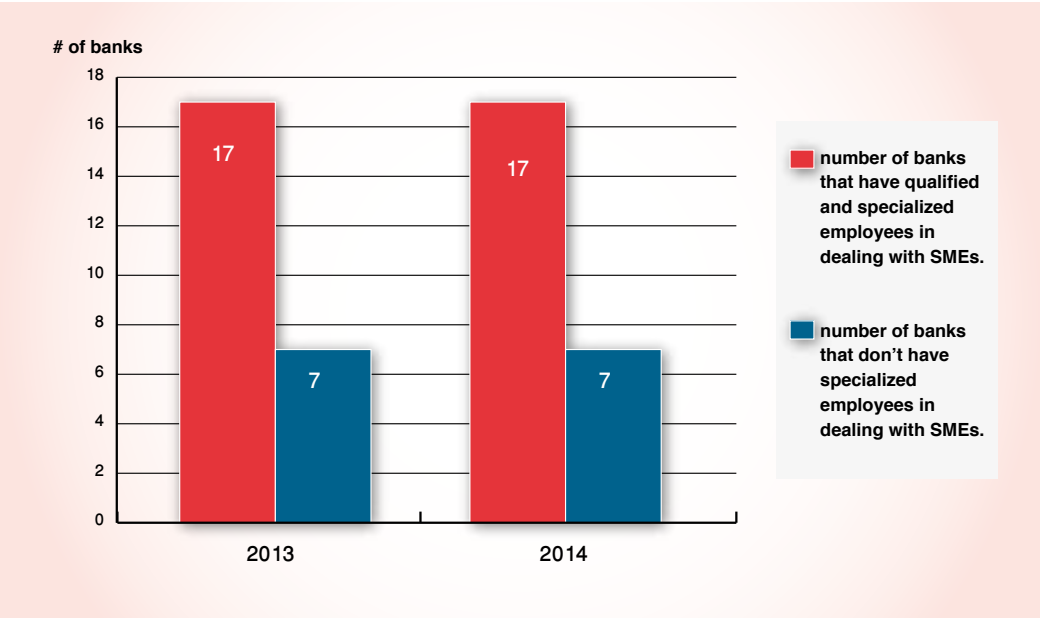

This section discusses the situation of bank funding of SMEs in Jordan, by having an overview of the findings of the study that covered most aspects of banks' funding of this kind of enterprises.

1- The existence of bank units or departments specialized in SMEs' financing

Findings indicated that 14 out of 24 banks have units or departments specialized in SMEs' financing. This is 58.3% of total commercial and Islamic banks in 2013. The number increased in 2014 to reach 15 banks, which is 62.5% of total banks.

Figure (9)

The existence of a bank unit or department specialized in SMEs' financing

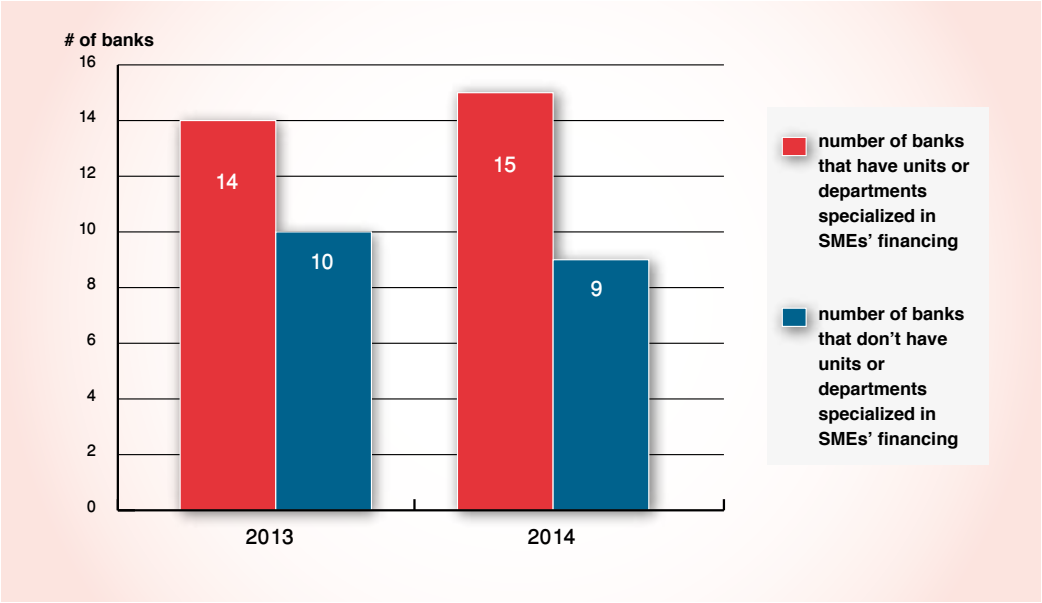

As regards the distribution of banks having units or departments specialized in financing SMEs in 2014, the study found out it includes 11 Jordanian commercial bank, 2 Islamic banks and 2 foreign commercial banks.

FOURTH:
BANK FINANCING FOR SMES IN JORDAN

- **Distribution of companies according to the economic sector:** Companies working in internal trade sector have the biggest share of companies in Jordan, as they make up to 57.5% of companies, followed by companies in the services sector, 26.2%, and manufacturing companies, 14.4%.

  Companies working in other economic sectors only constituted 1.8% of companies in Jordan. As SMEs constitute the biggest share of companies in Jordan, we can say that the previous classification greatly applies to SMEs.

Figure (8)

Relative distribution of companies in Jordan according to economic sector

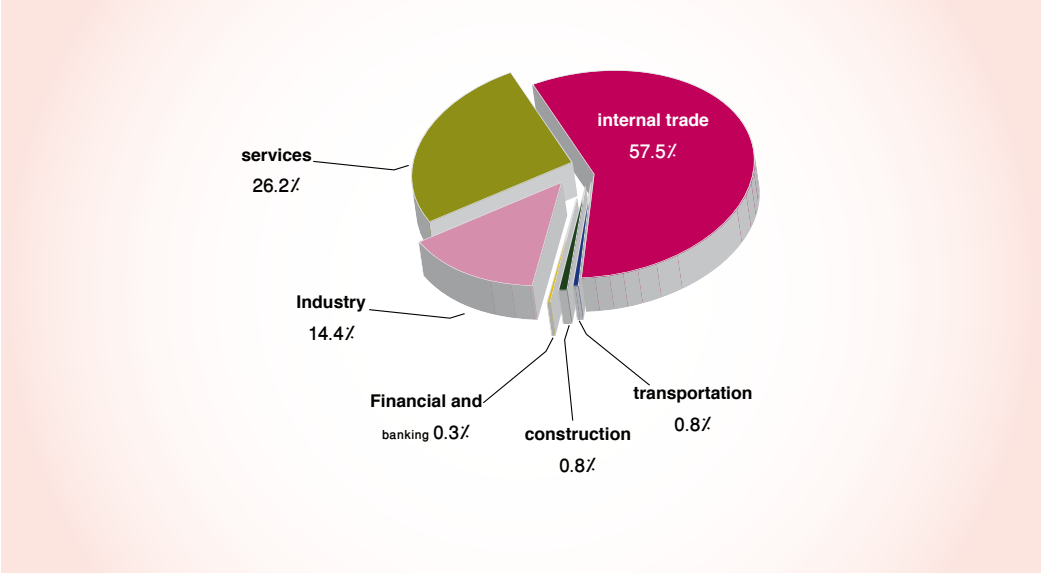

Source: Department of Statistics, General Census of Economic enterprises, 2011

Figure (6)

Relative distribution of companies in Jordan according to their type of incorporation

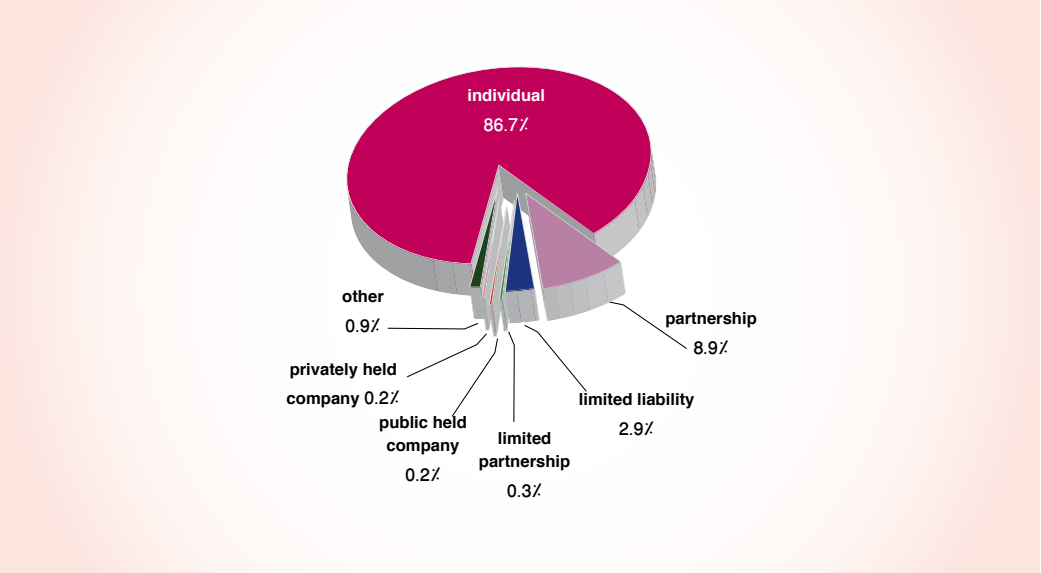

Source: Department of Statistics, General Census of Economic enterprises, 2011

- **Volume of labour:** Companies employing one to four people constituted 91.5% of companies, while the percentage of companies employing 5 to 19 workers reached 6.7% of total companies. On the other hand, companies employing 20 people and more did not exceed 1.8%.

  In case we suppose that SMEs are those companies that employ less than 100 people, it is safe to say that SMEs represents 99.5% of total companies in Jordan in terms of the number of labour.

Figure (7)

Relative distribution of companies in Jordan according to the labour category

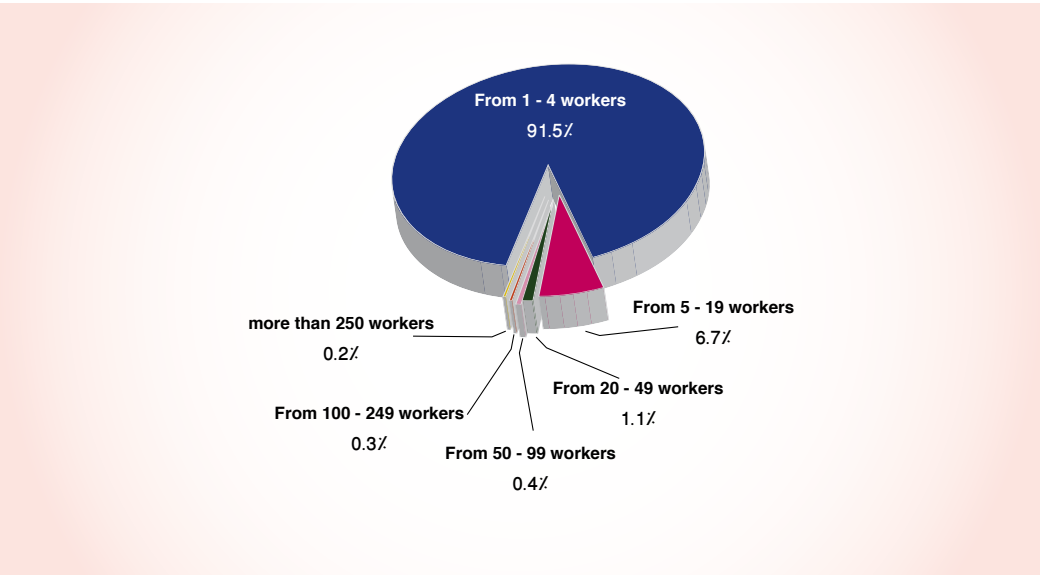

Source: Department of Statistics, General Census of Economic enterprises, 2011

This section aims at reviewing the definition of SMEs in Jordan as well as at reviewing some statistics and indicators relevant to those businesses.

1- Definition of SMEs

The study relied on CBJ's definition of SMEs, issued on 11 Jan 2011,[1] in analyzing data of small and medium size enterprises. CBJ's criteria to differentiate between small and medium size enterprises depended on two major variables: the volume of assets or sales and the number of employees. Hereunder is a briefing of those criteria:

a - Conditions to be fulfilled for a business to be considered a small size enterprise:

i. It should not be a public shareholding company, or an insurance or financial intermediation company;

ii. Its total assets should not be less than one million JDs, or its total annual sales should not be less than one million JDs.

iii. The number of workers in the company should range between 5 and 20 workers.

b - Conditions to be fulfilled for a business to be considered a medium size enterprise:

i. Its total assets should range between one and three million JDs, or its total annual sales should range between one and three million JDs.

i. The number of workers in the company should range between 21 and 100 workers.

It is noteworthy that the Ministry of Industry and Trade and the Jordanian Enterprise Development Corporation (JEDCO) intend to endorse the same criteria in classifying SMEs. This would help to unify the definition of this type of businesses in the kingdom.

2- Some statistics and indicators of SMEs in Jordan

According to available official data on businesses in Jordan, we can reach some conclusions as regards some statistics and indicators of SMEs. These are as follows:

- **The type of incorporation:** individual businesses are the most common types of businesses. They constitute 86.7% of businesses, followed by partenerships, with a share of 8.9%, then limited liability companies with 2.9%. The remaining companies only constituted 1.5% of businesses in Jordan. Most SMEs in Jordan take the form of individual, partuership, limited liability or limited partnership companies, therefore, it can be said that SMEs represents 98.8% of total number of companies in Jordan, in terms of their type of incorporation.

(1) CBJ's Circular regarding the definition of SMEs no. 10 / 5 / 436 dated 11 / 1 / 2011.

THIRD:

SMES IN JORDAN

Figure (4)

Distribution of credit facilities granted by banks according to economic sectors as at the end of 2015

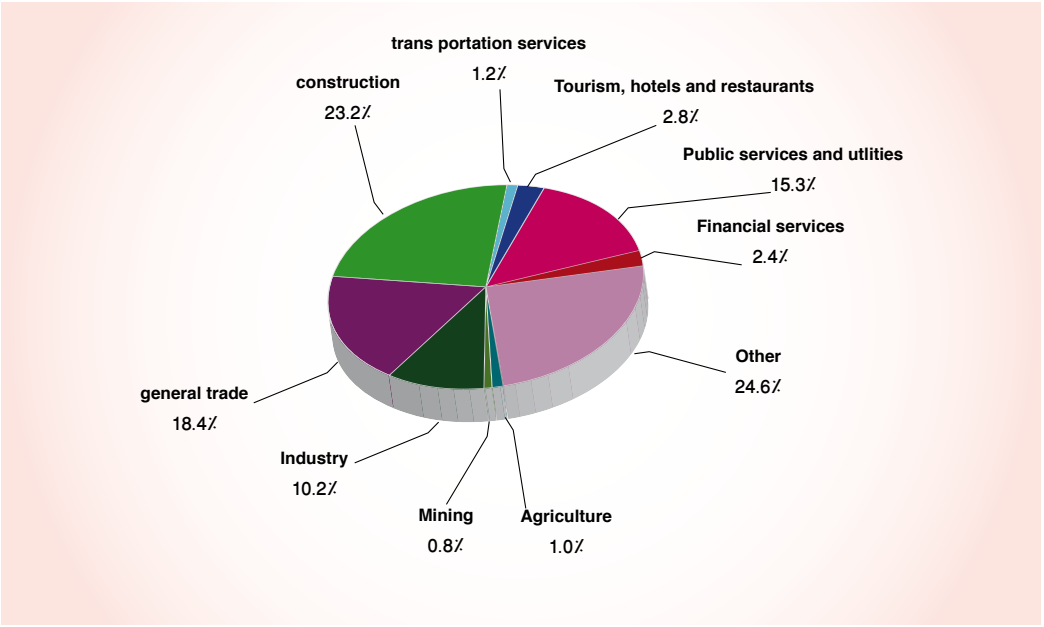

Source: CBJ, Monthly Statistical Bulletin, different issues.

As regards credit facilities according to borrowers, corporate entities received almost 42% of facilities, while real estate facilities and retail facilities had 21.3% and 20.5% respectively. SMEs' share was 8.5% of total credit facilities granted by banks in Jordan.

Figure (5)

Distribution of credit facilities granted by banks according to borrowers by the end of 2014

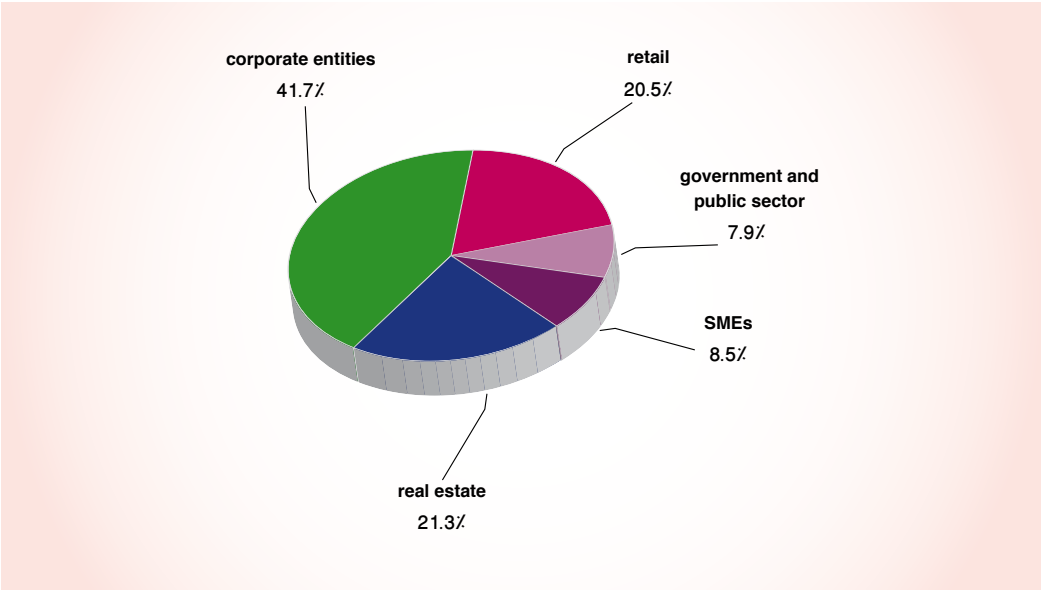

Source: CBJ, Financial Stability Report, 2014.

11- Running and safeguarding securities and valuable things;

12- Providing the services of agents or financial consultant ; and,

13- Any other activities relevant to banking that the central bank approves of by virtue of special orders issued for this purpose.

In light of the above-listed activities that banks perform, the conventional task of banks is to accept deposits and granting credit. In this regard, total deposits at banks in Jordan reached JOD 32.6b by the end of 2015, while the total credit facilities given by banks in Jordan reached JOD 21.1b by the end of 2015. Therefore, credit facilities granted by banks constituted 65% of total bank deposits.

Figure (3)

Banks' intermediation role in economy

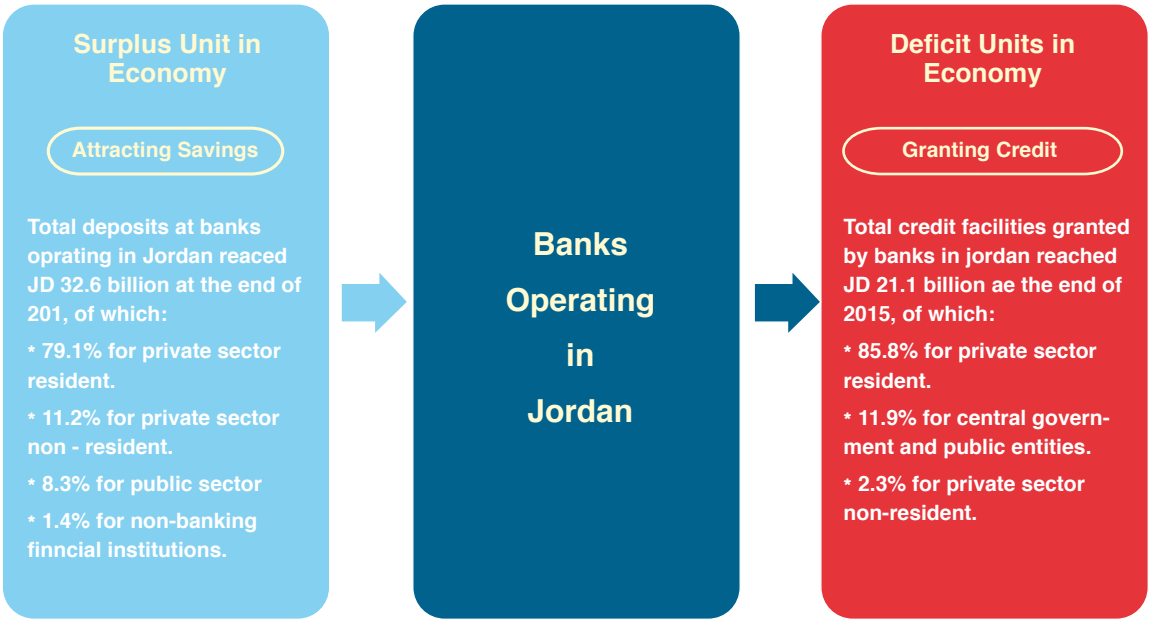

In terms of sectorial distribution of credit facilities given by banks in Jordan, constructions, general trade and manufacturing accounted for the biggest chunk with a percentage of 52% of total credit facilities. Other facilities, mainly facilities given to individuals, accounted for 25%.

Figure (2)

The development of the percentage of assets,

deposits and credit facilities of banks oprating in Jordan to GDP (2010 - 2014)

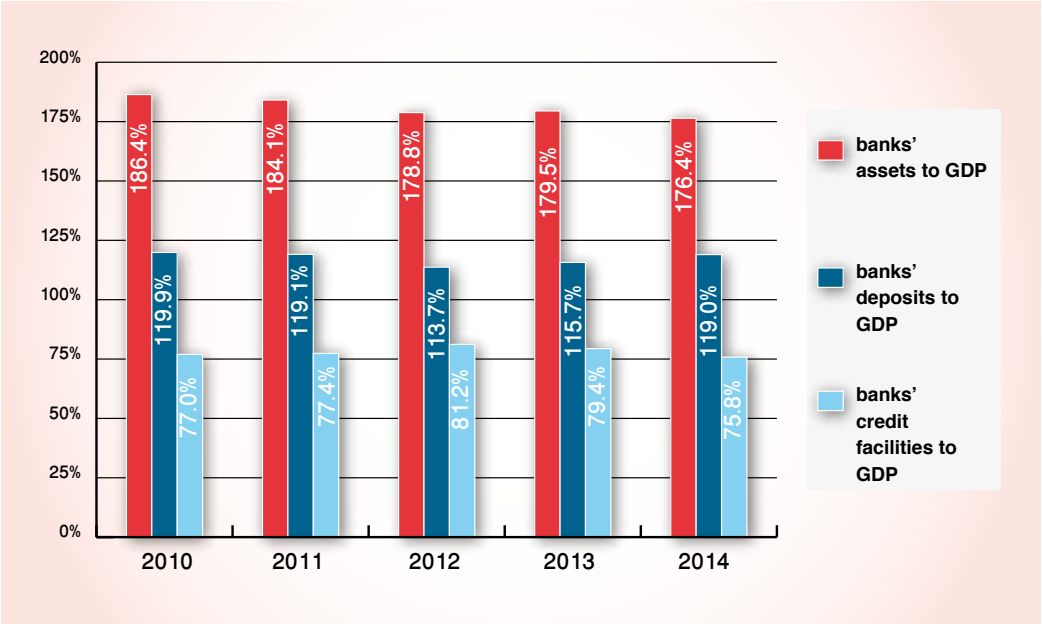

Source: CBJ, Monthly Statistical Bulletin, different issues.

3- Banks' role in Jordanian economy

Banks operating in Jordan play an intermediation role in economy in a way that guarantees the flow of money from the surplus units to deficit units. The intermediation role has a number of tasks and activities defined in Article 37 of the Banks' Law # 28 of the year 2000. Those tasks include:

1- Accepting all forms of deposits;

2- Giving all types of credit, including funding commercial transactions;

3- Providing services of payments and collection;

4- Issuing payment instruments, including bank withdrawals, payment and credit cards and traveler's checks, and managing the same;

5- Dealing with money market's instruments and capital market's instruments, whether for their account or for their clients' accounts;

6- Buying debts and selling the same with or without recourse;

7- Funding through leasing;

8- Foreign currency transactions in the forward and spot markets;

9- Issuing securities or pledging to cover, distribute and deal with, them;

10- Providing administrative and consultative services to investment portfolios, and providing the services of investment trustee. This includes managing the money and investing it for a third party;

Figure (1) hereinabove indicates that three governorates, Amman, Irbid and Zarqa, seized 81.3% of the total number of banks' branches, and 82.9% of the total ATMs in the kingdom.

The capital Amman came first in this respect, as it possessed 61.8% of the total number of branches in the kingdom, and 65.5% of the total ATMs, followed by Irbid governorate, which had 9.9% of branches and 10.4% of ATMs. Zarqa governorate came third with 9.6% of branches and 7% of ATMs.

The Jordanian banking sector has the following characteristics and features:

- Constant growth in the volume of assets, credit facilities, deposits and capital.
- Financial soundness indicators, including the high level of capital adequacy ratios, the high liquidity ratios, and the low non-performing loans ratios along with high coverage ratio and the good profitability.
- Banks are increasingly attractive for foreign investors, as the percentage of non-Jordanian shareholders in Jordanian banks reached 60.2% by the end of 2015.
- Banks provide total and comprehensive banking services, including the retail banking (individuals), wholsale and SMEs banking, treasury and investment services, electronic banking services, and Islamic banking services.
- The existence of supporting systems for banking, including a deposit guarantee system through the Deposits Guarantee Corporation at a ceiling that amounts to 50 thousand JDs for each depositor in each bank, and loan guarantee systems through the JLGC and OPIC, in addition to other loan guarantee programs. There are also credit bureaus through the CBJ and CRIF-Jordan, and systems for mortgage refinance through the Jordan Mortgage Refinance Company.
- The existence of systems for payments, settlements and clearing including the Real Time Gross Settlement System- Jordan (RTGS-JO), the ECCU, payment system through cell phones (JoMoPay), the Automated Clearing House (ACH), the electronic system of collecting bills ,and the IBAN.

2- Financial Penetration Indicators

Jordanian banking sector plays a pivotal role in economic development through mobilizing savings and directing them to economically productive projects. It helps to bridge the gap between the surplus units and deficit units in the economy.

The banking sector is characterized by its relatively big size in comparison with Jordanian economy. Banks' assets amounted to 176.4% of GDP in 2014. Total deposits at banks in Jordan reached 119% of GDP, while credit facilities given by banks amounted to 75.8% of GDP by the end of 2014.

All of the above indicators point out to the relatively big size of banks and consequently to its depth. They are also a clear indication of the sector's key role in mobilizing savings and providing funding to the different segments and sectors of Jordanian economy.

1- Structure and characteristics of Jordanian banking sector

The Jordanian banking system constitutes of the central bank of Jordan and twenty-five banks, of them:

- 13 Jordanian commercial banks, all of them listed at Amman Stock Exchange;
- 4 Islamic banks, three of them are Jordanians and one is foreign;
- 8 foreign banks, 6 of them are Arab banks.

Branches of these banks amount to 770 branches by the end of 2014, spread all over the kingdom. The ratio of population to the number of bank branches reached 8669 people per a branch in 2014. The number of ATMs reached 1434 machines by the end of 2014, which means 4655 people per each ATM.

Figure (1)

Distribution of banks' branches and ATMs at governorates as at the end of 2014

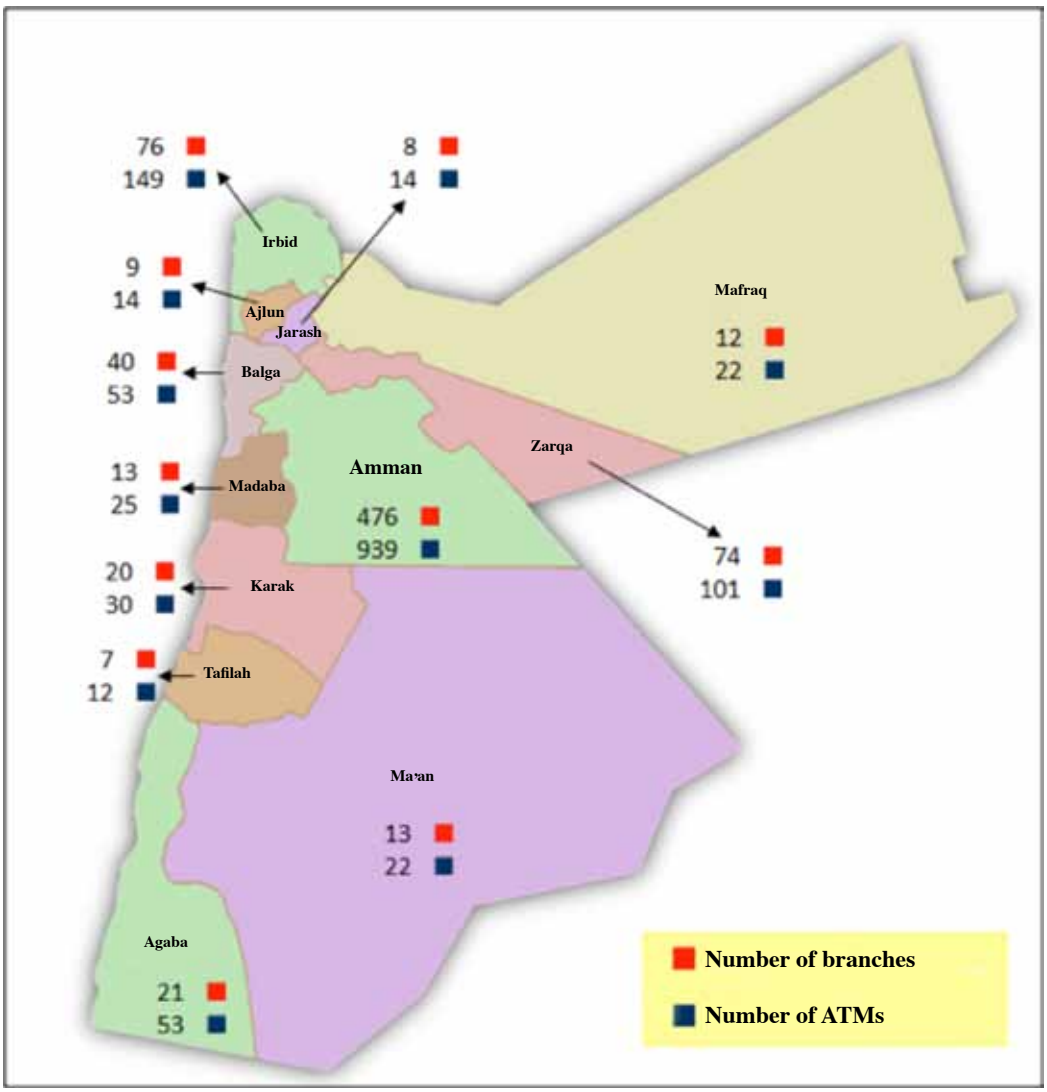

SECOND:
OVERVIEW OF JORDANIAN BANKING SECTOR

The questionnaires were distributed for two consecutive years: 2013 and 2014, to ensure the accuracy of data by comparing banks' answers in 2014 with those of 2013, and reveal any changes in banks' answers, analyze their causes and reaching conclusions as for any developments in banks' approach to finance SMEs.

The ABJ sent 25 questionnaires to banks; one questionnaire for each bank. Returned questionnaires amounted to 24, which is a responding rate of 96%.

Table (1)

Distributed and returned questionnaires

	Jordanian commercial banks	Islamic banks	Non-Jordanian commercial banks	Total
# of banks operating in Jordan	13	4	8	25
# of questionnaires sent to banks	13	4	8	25
# of returned questionnaires	13	4	7	24
Percentage of responding	100%	100%	87.5%	96.0%

Funding SMEs enjoys increasing importance all over the world, developed and developing countries, especially with the increased importance of the role that SMEs play in incentivizing economic development. SMEs are the most appropriate alternative to achieve the desired growth rates and surpass economic obstacles and structural disorders, especially in developing countries. Therefore, achieving economic growth is greatly linked to supporting, developing and improving SMEs' performance.

On the Jordanian front, SMEs are the most widespread type of businesses in Jordan. They are estimated at 154.8 thousand companies out of 156.7 thousand registered companies in Jordan. They play a substantial role in employment as estimates say they employ 64% of labour in the private sector. They also have a big contribution to GDP, which reflects its great importance for economy and economic development in the kingdom.

On another level, SMEs face a number of challenges and obstacles that hinder their development, growth and increase in numbers. Obstacles are internal, relevant to the business itself, as well as external, relevant to the environment, which surrounds the businesses, including access to finance. This is the core of the study, funding.

In light of the above, the study discusses the conditions and prospects of bank financing for SMEs in Jordan, by focusing on achieving the following objectives:

1- Identifying the extent to which there are units, departments and employees in banks specialized in SMEs' financing.

2- Identifying the most important types of funding banks offer to SMEs and their suitability to the needs of those businesses. Further, identifying the most important collaterals requested by banks, the costs of funding, in addition to analyzing how suitable the loan guarantee programs are for the conditions of SMEs.

3- Finding the percentage of SMEs' financing requests rejected by banks, and pinpointing the most important reasons for rejection. Furthermore, identifying the relative volume of banks' funding portfolio granted to SMEs and the possibility of increasing financing to the sector.

4- Analyzing the most important obstacles facing banks when financing SMEs.

5- Revision of the most important initiatives of the Central Bank of Jordan (CBJ) to encourage financing SMEs.

6- Proposing a package of recommendations and means that increase bank financing for SMEs.

To achieve the goals of this study, we used a questionnaire to collect data relevant to the study. We designed a questionnaire relevant to commercial banks as well as another relevant for Islamic banks. The ABJ issued an official letter to its member banks regarding the distribution of the questionnaires.

FIRST:
INTRODUCTION

- Some 54% of respondent banks in Jordan pointed out in 2014 that loan guarantee programs given by the Jordan Loan Guarantee Corporation (JLGC) are suitable for the conditions of SMEs and help to increase the granted funding. One the other hand, 29% of banks said those programs are not suitable for SMEs, citing many reasons: the low ceiling of guarantees, the low percentage of coverage and the high commission rates, in addition to the complicated terms, the difficult procedures and the excessive number of requirements in those programs.
- Almost 54% of banks pointed out in 2014 that the loan guarantee program provided by Overseas Private Investment Corporation (OPIC) is compatible with the conditions of SMEs and helps to increase funding accorded to them. One the other hand, 29% of banks said this program is not suitable for SMEs for many reasons. The most important of those reasons is the complicated conditions imposed by the program, the low percentage of coverage and the high commission rates.
- Findings said a number of obstacles faces banks in funding SMEs, the most important of which is the lack of duly organized financial statements, the low banking-awareness, the weak collaterals and the high turnover ratio of SMEs (going in and out of business).

In light of the findings, the study suggested a number of means and tools that could help increase the funding that banks give to SMEs. The most important of those tools are:

- For banks, it is important for all banks to provide specialized departments, units and employees in handling this type of businesses, as well as to strengthen innovative banking services, products and solutions targeting SMEs. Banks should also provide flexible credit policies to fund this sector.
- For SMEs, it is necessary to develop their financial skills and increase their banking awareness. It is also important to provide them with comprehensive technical assistance to raise their administrative, productive and marketing capacities. Laws and legislations should be amended to help SMEs grow and develop.
- Concerned parties should work to increase cooperation between local and international bodies that support SMEs to provide proper guarantees or collateral programs, and to provide low cost money for banks to use in funding SMEs, in addition to providing incentives for facilities given to SMEs.

Executive Summary

Small and Medium Size Enterprises (SMEs) are the most prevalent type of businesses in Jordan with 98% of registered companies in the kingdom falling under this category. They have a significant contribution in the GDP and employment rates. However, SMEs face a number of challenges that might hinder their growth and increase, atop of which is access to finance.

The study aims to highlight the situation of bank financing for SMEs in Jordan, based on answers of 24 banks working in Jordan to a survey designed for this purpose in 2013 and 2014.

The study reached a number of findings relevant to bank financing for SMEs in Jordan. They are as follows:

- There are special units or departments for SMEs' financing in 62.5% of banks operating in Jordan.
- There are qualified personnel trained to deal with SMEs in about 71% of banks operating in Jordan.
- The most important types of funding that commercial banks give to SMEs is the overdraft, documentary credits, letters of guarantees, and working capital financing loans. The most important types of funding given by Islamic banks is funding the purchase and import of raw materials and goods through Murabaha, funding the purchase of real estate used for the company's purposes by Murabaha and leasing ending to ownership, and funding the purchase of vehicles and immoveable assets by Murabaha.
- Some 92% of banks operating in Jordan believe their products are appropriate for the needs of SMEs.
- Interest rates charged by commercial banks on funding given to SMEs ranged between 8% and 14%, according to the type of funding. Interest rates of most banks and for the majority of funding types were mainly within the segment of 8% to 12%.
- The average of profits or returns charged by Islamic banks on SMEs funding ranged between 5% and 12%, depending on the type of funding given.
- The percentage of SMEs' approved loan applications reached almost 90% of the total applications submitted by SMEs.
- The most important reasons for rejecting applications (10%) were relevant to the lack of experience, weak solvency, weak collaterals and the insufficient financial data and statements relevant to the business.
- The percentage of loans portfolio or funding given to SMEs did not exceed 13% of the total loan portfolio in 67% of banks.
- Findings indicated that 70% of banks are capable of increasing the volume of loans portfolio or funding given to SMEs at a percentage that does not exceed 50% of the present volume of portfolio, on condition that the SMEs meet the terms and conditions required by the bank's credit policies.
- The most important collaterals that banks require from SMEs are cash collaterals, lands and real estate, securities (shares), guarantors and equipment and machinery.

Table of contents

Title	Page
Chairman of the Board of Directors, Foreword	5
Speech of the Director General	7
Table of contents	8
Executive Summary	9
First: Introduction	11
Second: Overview of Jordanian banking sector	15
1- Structure and characteristics of Jordanian banking sector	17
2- Financial Penetration Indicators	18
3- Banks' role in Jordanian economy	19
Third: SMEs in Jordan	23
1- Definition of SMEs	25
2- Some statistics and indicators of SMEs in Jordan	25
Fourth: Bank financing for SMEs in Jordan	29
1- The existence of bank units or departments specialized in SMEs' financing	31
2- Having qualified and specialized employees in dealing with SMEs	32
3- The most important types of financing that banks provide for SMEs	33
4- The appropriateness of current bank products to the needs of SMEs	36
5- The costs of bank financing on SMEs	37
6- The percentage of rejected SMEs' bank loan applications	40
7- The most important reasons for banks' rejection of financing applications submitted by SMEs	41
8- The relative volume of loans or funding portfolio given to SMEs	42
9- Potential of increasing financing given to SMEs	43
10- The most important collaterals banks require from SMEs	44
11- How appropriate are loan guarantee programs to the real conditions of SMEs	45
12- The most important obstacles facing banks in SMEs' financing	48
13- The most important initiatives taken by CBJ to encourage financing SMEs	49
Fifth: mechanisms of increasing bank financing for SMEs	53
1- Recommendations for banks operating in Jordan	55
2- Recommendations for SMEs and other concerned parties:	55

The Director General's Prelude

It is my pleasure to announce the ABJ's Survey Study on SMEs in Jordan: Analysis of supply-side and demand-side focusing on bank financing.

The study relied on a comprehensive survey approach; a questionnaire was designed for commercial banks and another one especially designed for Islamic banks. The questionnaires were distributed on member banks in 2013 and 2014. The number of distributed questionnaires reached to 25, with one questionnaire for each bank. The returned questionnaires were 24, which constitutes a response percentage of 96%.

The study is divided into five main parts; the first part included an introduction that clarifies the objectives of the study, its method and sample. The second part included an overview of the Jordanian banking sector in terms of the structure, the geographical dispersion, characteristics and financial penetration, in addition to a review of the role banks play in Jordanian economy.

The third part shed light on SMEs in Jordan, in terms of its definition and the statistics and indicators relevant to it.

The fourth part handled bank financing for SMEs. It discussed issues such as the existence of units, departments and employees specialized in dealing with SMEs. It also discussed the most important types of financing; costs of financing; the levels of approved and rejected lending requests along with the reasons for rejection; the relative volume of financing portfolio; the most important collaterals that banks require; and, the appropriateness of loan guarantee programs to the conditions of SMEs. The fourth part also reviewed the most important initiatives of the central bank to enhance financing of this sector, and reached a conclusion as to the most important obstacles facing banks in SMEs financing.

The fifth, and last, part reviewed the most important mechanisms and means that might help to increase bank financing for SMEs. It also included recommendations for banks as well as recommendations relevant to SMEs and other concerned parties.

As we publish this study, we hope that it would shed more light on this vital and significant sector. We also hope that it would play its envisioned role in providing information on bank financing for SMEs so that it can help decision makers in banks and concerned stakeholders to develop policies and mechanisms relevant to enhancing and increasing bank financing for SMEs.

Dr. Adli Kandah

Director General

Chairman of the Board of Directors' Foreword

Based on the ABJ's vision and mission, and striving to achieve its goals and objectives in upgrading and advancing the banking business, and improving and modernizing the methods of delivering banking services, the ABJ conducted this study that investigates the current and prospects of bank financing for SMEs in Jordan. The study was able to analyze the current situation of bank financing for SMEs, including the type and volume of financing, ratios of approved and rejected SMEs' lending requests, required collaterals and initiatives to support those enterprises.

The study concluded that there is a number of means and tools to help increasing bank financing for SMEs. It recommended banks to create special departments and units with employees specialized in dealing with those enterprises, as well as to strengthen innovative banking services, products and solutions targeting SMEs. The study also recommended SMEs to develop their financial skills and increase their banking awareness. It recommended concerned parties to provide SMEs with comprehensive technical assistance to raise their capacities, to improve legislations and laws aiming at developing those enterprises, in addition to increase cooperation between local and international entities that support SMEs.

In this respect, I extend my sincere thanks and appreciation to member banks, to their boards of directors, executive management and employees for their fruitful and constructive cooperation with the ABJ to provide data relevant to the study.

I also extend my thanks and appreciation to the ABJ's management and to the Studies Department for their efforts in preparing this study.

Musa Shihadeh

Chairman of the Board of Directors

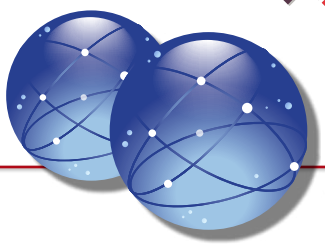

Our Vision

To maintain our leadership as one of the most efficient association of banks in the region by providing services to member banks so as to uphold their capabilities and enable them to maximize their contribution towards achieving sustainable development in the Kingdome.

Our Mission

We seek to upgrade and advance the banking business by keeping the interests of member banks and achieving the highest levels of coordination between them and with the other partners. We aspire to develop the process of delivering and updating banking services as well as deepening the understanding of banking functions and norms besides pursuing unified systems and measures for this purpose.

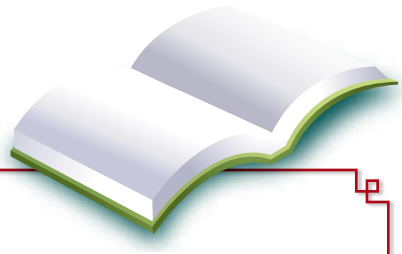

Our Values

- **Collaboration:** We work with members in a team spirit for serving the society and the national economy
- **Development and modernism:** We seek to upgrade the methods of delivering the banking services in accordance with the best international practices.
- **Innovation and distinctiveness:** We inspire innovative ideas that serve the members and marks their services with quality and distinctiveness.
- **Integrity and transparency:** Transferring of knowledge and exchanging information in accordance with the highest degrees of integrity and transparency
- **Professionalism:** We practice our work with a high professionalism, comprehensive coverage and full vigilance to all what happens in the Jordanian, Arab and international banking environment.
- **Credibility:** We abide by accuracy and reliability and we verify our sources of information with high precision.
- **Continuity in training:** We endeavor to elevate the academic and practical levels as well as keeping up with all what is new in the banking and financial areas.

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

Survey Study On

SMEs in Jordan

Analysis of supply-side and demand-side focusing on bank financing

by
Studies Department
Association of Banks in Jordan

April 2016